

احمد محمد أمين قادر

موقف
مجلس النواب العراقي
من القضية الكُردية
في العراق

١٩٤٥-١٩٢٥



بنكمي زين

السليمانية ٢٠٠٧

٩٥٣,٢١

٦٥٨ أحمد محمد أمين قادر

موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق (١٩٤٥-١٩٢٥)
تأليف أحمد محمد أمين قادر. السليمانية: بنكوى زين، ٢٠٠٧،
ص: ملاحق (ص ١٩٥-٢١٠)، ١٦,٥ × ٢٣ × ٢٣ سم.
١- القضية الكردية- (١٩٤٥-١٩٢٥) ٢- كردستان- الأحوال السياسية
٢- مجلس النواب- العراق - العنوان
أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للفهرسة والتصنيف

مشرف المطبوعات: صديق صالح

المسلسل: ٥٧

عنوان الكتاب: موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية
في العراق (١٩٤٥-١٩٢٥)

المؤلف: أحمد محمد أمين قادر

التصميم: رينوار

تصميم الغلاف: قادر ميرخان

خط الغلاف: أحمد سعيد

عدد النسخ: ١٠٠٠

رقم الإيداع: ١٠٨ لسنة ٢٠٠٧

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة مؤسسة سردم

من منشورات

بنكوى زين

لإحياء التراث الوثائقي والصحفى الكردى

إقليم كردستان: أندازياران، محلة ١٠٥، زقاق ٥، الدار ٢٢

الأرضي: ٣١٢٩١٠٢ آسيا: ٣١٢٩١٠٢٦٤ أو ٠٧٧٠١٤٦٤٨٢٢ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ سانا: ١١٢٨٣٠٩

E. Mail: bnkaizhin@yahoo.com ص. ب.: ١٤

الإهداء إلى:

والدي العزيزين.
إخواني وأخواتي.

المحتويات

١١	المقدمة
١٧	تهييد
	الفصل الأول
	الحياة النيابية في العراق ١٩٤٥-١٩٢٥
٣٧	المبحث الاول: بدايات الحياة النيابية في العراق العثماني
٤٦	المبحث الثاني: قيام النظام البرلماني في العراق الملكي
٦١	المبحث الثالث: سمات الحياة النيابية بين ١٩٤٥-١٩٢٥
	الفصل الثاني
	مجلس النواب والمطالب الادارية والثقافية الكردية
٧٣	المبحث الاول: شؤون التعليم في كُردستان
٩٩	المبحث الثاني: العاملون في الادارة الحكومية
١٠٨	المبحث الثالث: مسألة استخدام اللغة الكردية
	الفصل الثالث
	مجلس النواب العراقي والحركات الكردية المسلحة ١٩٤٥-١٩٢٥
١٢١	المبحث الاول: حركات الشيخ محمود الحفيـد ١٩٣١-١٩٢٥
	المبحث الثاني:
١٤٢	- حركة الشيخ احمد البارزاني ١٩٣٢-١٩٣١
١٥٦	- حركة خليل خوشوي ١٩٣٦-١٩٣٥
١٦٩	المبحث الثالث: حركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٥-١٩٤٣
١٨٢	الخاتمة
١٨١	المصادر والمراجع
١٩٩	الملاحق

قائمة الرموز والختصرات

الختصرات العربية

محاضر مجلس التأسيسي

.م.م.ت.

محاضر مجلس النواب

.م.م.ن.

الختصرات الانكليزية

F. O.

Foreign Office

P. R. O.

Republic Record Office

الختصرات الكردية

لابهه (الصفحة)

ل

شكر وتقدير

أجد من العرفان بالفضل أن أقدم شكري إلى كل من ساعدنـي على إتمام هذا العمل، الذي هو بالأصل رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل، وأخص بالذكر منهم أستاذـي الفاضل الدكتور خليل علي مراد لتفضـله بالـاشراف على رسالـتي ومتـابعـته لي وـتوصياتـه العلمـية التي كان لها الأثر في اخراجـها بهذا الشـكل، فقد وفرـ لي كثـيراً من وقتـه في المـتابـعة وتقـديـم التـوجـيهـات السـديدة.

كما أقدم شكري لـأـسـاتـذـتي الأـفـاضـل في السـنة التـحـضـيرـية وـهم كلـ منـ الـاستـاذـ الدكتور غـانـم محمدـ الحـفوـ، والـاستـاذـ الدـكتـور إـبرـاهـيم خـليل العـلـافـ، والـاستـاذـ الدكتور جـاسـم العـدوـلـ، وكـذـلـكـ أـزـجيـ شـكـريـ إـلـى رـئـاسـة قـسـمـ التـارـيخـ بـكـلـيـةـ التـرـبـيـةـ عـلـى دـعـمـهـاـ وـالـتـسـهـيلـاتـ الـلاـزـمـةـ الـتـيـ قـدـمـتـهـاـ لـنـاـ.

وكـماـ أـقـدـمـ جـزيـلـ شـكـريـ لـدـكـتورـ عـدـنـانـ سـاميـ نـذـيرـ الـذـيـ فـتـحـ أـبـوـابـ مـكـتبـهـ الشـخـصـيـةـ لـلـبـاحـثـ وـلـسـيـدـ صـدـيقـ صـالـحـ وـلـسـيـدـ طـارـقـ جـمـبـازـ وـلـزـمـيـلـينـ هـيـوـ حـمـيدـ شـرـيفـ وـشـاخـوـانـ عـبـدـالـلـهـ صـابـرـ الـذـيـنـ وـفـراـليـ مـصـاـدرـ مـهـمـةـ حـوـلـ الـمـوـضـوـعـ. كـماـ أـوـدـ أـنـ أـعـبـرـ عنـ شـكـريـ وـأـمـتـانـيـ لـهـيـئـةـ إـدـارـةـ مـكـتبـ (ـهـيـنـدـزـيـاـنـ)ـ لـلـكـوـمـبـيـوـتـرـ، وـخـاصـةـ الـأـخـ عبدـالـغـفارـ صـابـرـ خـورـشـيدـ الـذـيـ قـامـ بـتـصـمـيمـ وـتـنـضـيـدـ الـبـحـثـ.

ولـابـدـ أـنـ نـتـذـكـرـ بـالـشـكـرـ وـالـتـقـدـيرـ الـمـوـظـفـيـنـ وـالـمـوـظـفـاتـ كـلـهـمـ فيـ المـكـتبـةـ الـعـامـةـ وـالمـكـتبـةـ الـمـرـكـزـيـةـ لـجـامـعـةـ الـمـوـصـلـ، وـالمـكـتبـةـ الـمـرـكـزـيـةـ وـمـكـتبـةـ كـلـيـةـ الـادـابـ وـمـكـتبـةـ قـسـمـ التـارـيخـ مـنـ الـكـلـيـةـ نـفـسـهـاـ فيـ جـامـعـةـ صـلاحـ الـدـينــ أـربـيلـ، وـالمـكـتبـةـ الـعـامـةـ فيـ مـدـيـنـةـ أـربـيلـ وـالمـكـتبـةـ الـمـرـكـزـيـةـ وـمـكـتبـةـ كـلـيـةـ الـادـابـ فيـ جـامـعـةـ دـهـوكـ وـمـكـتبـةـ كـلـيـةـ الـعـلـومـ الـإـنـسـانـيـةـ فيـ جـامـعـةـ السـلـيـمـانـيـةـ وـالمـكـتبـةـ الـعـامـةـ فيـ مـدـيـنـةـ كـرـكـوكـ وـالمـكـتبـةـ الـمـرـكـزـيـةـ فيـ جـامـعـةـ الـمـسـتـنـصـرـيـةـ وـدارـ الـكـتبـ وـالـوـثـائـقـ فيـ بـغـدـادـ.

وـالـلـهـ وـلـيـ التـوـفـيقـ.

الباحث

المقدمة

شغلت القضية الكردية في العراق حيزاً من اهتمام المؤرخين والباحثين الاكاديميين وغير الاكاديميين العراقيين والعرب والاجانب. كما اهتمت الجامعات العراقية في السنوات الاخيرة بدراسة جوانب من هذه القضية، حيث تم تخصيص عدد من الرسائل والاطاريين حولها. هذا فضلاً عن دراسة بعض جوانب القضية الكردية ضمن رسائل واطاريين تناولت موضوعات أخرى عن التطورات السياسية في العراق المعاصر. وعلى حد علمنا المتواضع فان احداً لم يخصص رسالة أو أطروحة خاصة عن موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق. وكان هذا سبباً رئيساً لاختيار هذا الموضوع لرسالتنا هذه، والتي تغطي السنوات ١٩٢٥-١٩٤٥، أي منذ نهاية مشكلة الموصل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات المهمة على الصعيد القضية الكردية في العراق.

تناولت هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وقد تم التطرق في هذا التمهيد، وباختصار، الى التطورات التي شهدتها القضية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ حتى نهاية مشكلة الموصل اواخر سنة ١٩٢٥، وأثر تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى على القضية الكردية، وكذلك سياسة سلطات الانتداب البريطاني في العراق تجاه الكرد، والوعود والتعهدات التي منحت لهم في اكثر من مناسبة، وأخرها ما تضمنه تقرير اللجنة الدولية الخاصة بشأن مشكلة الموصل سنة ١٩٢٥.

وتناول الفصل الاول نشأة و طبيعة الحياة النيابية في العراق بين ١٩٢٥-١٩٤٥ وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الاول الى بدايات تعرف العراقيين على التجربة والحياة البرلمانية في العقود الاخيرة من العهد العثماني بعد صدور الدستور العثماني في ١٨٧٦ في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)،

ثم في عهد جمعية الاتحاد والترقي بعد انقلاب سنة ١٩٠٨ واعادة العمل بالدستور العثماني الذي سبق أن علقه السلطان عبد الحميد الثاني في ١٨٧٨ وما تبع ذلك من انتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان). وفي المبحث الثاني، تم التطرق الى نشأة الحياة النيابية في العراق سنة ١٩٢٥، والانتخابات النيابية التي جرت لمجلس النواب وأهم هيئاته، وفي المبحث الثالث تم عرض أهم سمات ومميزات الحياة البرلمانية في العراق والعوامل التي أثرت فيها.

خصص الفصل الثاني لدراسة موقف مجلس النواب ازاء المطالب الكردية بخصوص قضایا التعليم والادارة الحكومية وللغة الكردية في كردستان العراق. حيث تطرق المبحث الاول الى شؤون التعليم في المنطقة الكردية ومطالب الكرد حولها والمناقشات التي جرت حول الموضوع في مجلس النواب. أما المبحث الثاني فقد تطرق الى مسألة الادارة الحكومية في كردستان العراق، ومطالب الكرد بهذا الشأن ومناقشات مجلس النواب حولها. على حين خصص المبحث الثالث من هذا الفصل لموضوع اللغة الكردية والتأكيد على تعميمها في المناطق الكردية وردود فعل المجلس النيابي حيال ذلك.

وكرس الفصل الثالث للحركات الكردية المسلحة التي وقعت بين ١٩٤٥-١٩٢٥ حيث عالج المبحث الاول الحركات المسلحة التي قادها الشيخ محمود الحفيدي في العشرينات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين وموقف أعضاء مجلس النواب منها. أما المبحث الثاني فقد خصص للحركات المسلحة التي قام بها كل من الشيخ أحمد البارزاني في سنة ١٩٣٢ وخليل خوشوي في سنة ١٩٣٥، والمناقشات التي جرت حولهما في المجلس النيابي في حين تطرق المبحث الثالث، الى موضوع الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين سنتي ١٩٤٥-١٩٤٣ وأهم المطالب التي رفعها الى السلطات الحكومية العراقية، فضلاً عن دراسة وبيان موقف مجلس النواب من هذه الحركة.

واجه الباحث أثناء إعداد الرسالة وكتابتها صعوبات عديدة منها الظروف الامنية الصعبة التي يمر بها البلد وتعرض محتويات عدد من المكتبات الى النهب

والحرق في أحداث نيسان ٢٠٠٣، فضلاً عن صعوبة أخرى تمثلت في أن أكثر المكتبات هي قيد الترميم وإعادة الاعمار والجرد المكتبي، والمثال على ذلك المكتبة المركزية العامة في الموصل، مما جعل من المتعذر على الباحث الافادة من مصادرها ومراجعها.

اعتمدت الرسالة على مصادر عديدة ومتعددة، يأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب العراقي التي شكلت المصدر الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، بأي حال من الأحوال، في مثل هذه الرسالة. وقد واجه الباحث صعوبة الحصول على هذه المحاضر أذ لا توجد في العراق، في الوقت الحاضر، مكتبة تضم جميع محاضر تلك الجلسات، وإن كان العدد الأكبر منها يوجد في بغداد. وقد راجع الباحث مكتبات الموصل وأربيل والسليمانية ودهوك وكركوك وبغداد لهذا الغرض، فضلاً عن المعاونة العلمية السخية التي حظي بها الباحث من لدن الدكتور عدنان سامي نذير الذي فتح أمام الباحث مكتبه الشخصية للافادة من بعض هذه المحاضر، التي يحتفظ بنسخ مصورة منها، فجزاه الله عنى خير الجزاء. وتكون أهمية هذه المحاضر في كونها تفاصيل ونصوصاً للمناقشات التي جرت حول القضية الكردية في مجلس النواب العراقي، فكانت لذلك سجلاً أميناً لكل ما دار في ذلك المجلس وتم تثبيته في هذه المحاضر.

كما اعتمد الباحث على مطبوعات رسمية حكومية لها مساس بالحياة النيابية وتشكيياتها في العراق مثل القانون الأساسي العراقي لسنة (١٩٢٤) وقانون انتخاب النواب لسنة (١٩٢٥) وتمت الافادة منها في كتابة الفصل الأول.

واعتمد الباحث على عدد من الوثائق غير المنشورة، وأهمها الوثائق البريطانية التي سلطت الضوء على تطورات القضية الكردية في العراق في بعض مراحلها. وكانت الوثائق المنشورة مصدراً آخر من مصادر معلومات هذه الرسالة لا يمكن الاستغناء عنه، ومن أهمها الوثائق المنشورة في كتاب سلمان علي الموسوم (كردستان العراق في وثائق وزارة الخارجية البريطانية – كوردستانى ع伊拉克 له بـلطة‌نامه‌کانی وقزاره‌قی دقره‌وقی بـریتانیادا) والتي تشمل الفترة ١٩٢٨ – ١٩٣٢

وكتاب وليد حمدي (الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية) وكتاب عبدالفتاح علي البوتانى (وثائق من تاريخ الحركة الكوردية التحررية) وكتاب مؤيد ابراهيم الونداوى (العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ - ١٩٥٨) والذي تضمن تقارير بريطانية اسهمت في توضيح جوانب من الفصل الثالث.

وكانت للمذكرات الشخصية أيضاً نصيبها، حيث تمت الافادة من مذكرات الشيخ لطيف الحفيد نجل الشيخ محمود الحفيد والذي كان قريباً من الاحداث خاصة الحركات التي قام بها والده، وكذلك مذكرات ساطع الحصري، الذي شغل منصب مدير المعارف العام في العراق، حيث تمت الافادة منها لتوضيح عدد من قضايا التعليم واللغة في كردستان العراق.

كما استفدنا من الكتب الكثيرة المكتوبة باللغات العربية والكردية والانكليزية منها، كتاب نوشیروان مصطفى أمين الموسوم (كردستان العراق، عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨-١٩٣١) والذي يحتوي على عدد كبير من الوثائق والبيانات الرسمية الحكومية. فضلاً عن كتب المؤرخ عبد الرحيم الحسني مثل (تاريخ الوزارات العراقية) و (تأريخ العراق السياسي الحديث) والذي يتميز بغزاره معلوماته خاصة أن المؤرخ المذكور كان يعمل في ديوان مجلس الوزراء في العهد الملكي، وكما كان لكتابي ابراهيم خليل احمد الموسوم (تطور التعليم الوطني في العراق) ومحمد عبدالله كاكه سور (تطور التعليم الرسمي في الولية كردستان العراق—كشهكمدرني خويندنی فهرمى له ليواكانى كوردستانى عيراقدا) أثراها في كتابة الفصل الثاني.

ومن كتب ومصادر الاجانب التي اعتمدنا عليها كتاب جي. سي. أدموندز الموسوم (كرد وترك وعرب) وكذلك كتاب هنري فوستر الموسوم (نشأة العراق الحديث) وكتاب المس بيل الموسوم (فصل من تاريخ العراق القريب).

كما اعتمد الباحث على عدد من الرسائل والاطاريف الجامعية لتوضيح بعض جوانب موضوع هذه الرسالة ومنها رسالة نبيل محمود المظفرى الموسومة (دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي) وأطروحة الدكتوراه لعدنان سامي نذير الموسومة (دور نواب الموصل في البرلمان العراقي) واللثان اعتمدتا في كتابة

الفصل الاول. كذلك اطروحة الدكتوراه لسروه أسعد صابر الموسومة (كوردستان الجنوبية ١٩٢٦-١٩٣٩) والتي تمت الافادة منها في الفصلين الثاني والثالث على وجه التحديد، فضلاً عن تغطيتها لاغلب الحوادث والحركات الكردية المسلحة خلال تلك الفترة.

وأخيراً تم الاستفادة- فضلاً عما سبق- من عدد من البحوث العربية والانكليزية والصحف العربية والكردية.



تمهيد

أدت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) إلى حدوث تغييرات مهمة في خارطة العالم السياسية، بضمنها تلك التي حدثت في الشرق الأوسط بعد هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب، وتوقيعها هدنة مودروس مع الحلفاء في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨^١. فقد مهدت تلك الهزيمة لانهيار الدولة العثمانية وظهور دول جديدة على انقضائها مثل تركيا الحديثة والعراق وسوريا ولبنان والأردن، كما بُرِزَت بريطانيا وفرنسا بوصفهما قوتين مهمتين في هذه المنطقة، وليس هناك شك في أن دورهما كان حاسماً في رسم معظم الحدود الجديدة في المنطقة، وهما اللتان قررتا من يجب أن يحكم، وأشكال الحكومات التي يجب تأسيسها^٢. واستندتا في رسم تلك الحدود وتقسيم مناطق النفوذ فيما بينهما على عدد من الاتفاقيات والوعود السرية والعلنية التي سبق عقدها أو اصدارها خلال سنوات الحرب العالمية^٣.

ومن جهة أخرى انعشت هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب آمال الشعوب التي كانت تعيش تحت الحكم العثماني، مثل العرب والكرد والارمن، في تحقيق طموحاتها القومية وإقامة كيانات سياسية لها. ومن الأمور التي اسهمت كثيراً في انعاش تلك الآمال والوعود التي صدرت عن رؤساء وحكومات دول الحلفاء قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة ومثل هذه الوعود وردت ضمن البنود الأربع عشرة الشهيرة للرئيس

^١ نصت الهدنة على استسلام الدولة العثمانية دون قيد أو شرط، وقد تالت من ٢٥ مادة أهمها: نزع سلاح الجيش العثماني، وتسليم البوارج الحربية العثمانية، وحق الحلفاء في احتلالية نقطة استراتيجية تهددها، وفتح مضيق البسفور والدردنيل واحتلال حصنها، واستسلام جميع الحاميات العسكرية العثمانية في الحجاز واليمن وال العراق وغير ذلك. ينظر: ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، ايران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصول، ١٩٩٢، ص ٢٢٩-٢٣٠؛ احمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٩٣.

^٢ Roger Owen; State, Power and Politics in the Making of Modern Middle East, ٢nd Edition, London, ٢٠٠٠, PP ٩-١٠.

^٣ بخصوص تلك الاتفاقيات والوعود ينظر: جورج أنطونيوس، يقطة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٤٨-٣٧٥؛ أحمد مراد، المصدر السابق، ص ٢٢٨-٢٢٩، مصطفى؛ في أصول، ص ٢٩٠-٢٩٢.

الامريكي ودرو ولسن^٤ W. Wilson وردت في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس الامريكي في ٨ كانون الثاني ١٩١٨^٥، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة منها على ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية مع اعطاء القوميات التي كانت تحت الحكم العثماني الفرصة الكاملة من أجل حق تقرير المصير^٦. وكذلك التصريح البريطاني – الفرنسي المشترك الذي صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، أي بعد أيام قليلة من نهاية الحرب مع الدولة العثمانية، ومما جاء فيه “أن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الالمان، إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً ونهائياً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها إختياراً حراً”^٧.

في مثل هذه الظروف تشكلت جمعيات وتنظيمات كردية طالب البعض منها باستقلال كُردستان^٨، كما شرعت الصحافة الكردية بابداء نشاط واسع في هذا الاتجاه وأصبح ذلك شعارها الاول^٩. كما عمل الزعماء والرؤساء الكرد على اختيار مندوب يمثل الكرد في مؤتمر الصلح الذي عقده الحلفاء في باريس ١٩١٩-١٩٢٠ من أجل وضع تسويات ما بعد

^٤ هو توماس ودرو ولسن ولد سنة ١٨٥٦ ودرس القانون ومارس المحاماة، انتخب حاكماً لولاية نيوجرسى في ١٩١١ وأصبح الرئيس الثامن للولايات المتحدة الامريكية (١٩١٣-١٩٢١)، توفي سنة ١٩٢٤. ينظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٧، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٤٦.

^٥ بخصوص تحليل واف لبنود الرئيس ولسن الاربعة عشر ودفاوتها الحقيقة. ينظر: كمال مظفر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص ٥٥-١٢٠.

^٦ ديفيد مكدول، تاريخ الاقراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

^٧ أنطونيوس، المصدر السابق، ص ٥٩٠؛ خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، مصر، ١٩٧١، ص ٥٩.

^٨ من هذه الجمعيات، جمعية تعالي كُردستان (كوردستان تعالي جمعيتي) وجمعية استقلال كُردستان (كوردستان استقلال جمعيتي) والحزب الديمقراطي الكردي، وحزب الأمة الكردية، وحزب التشكيلات الاجتماعية الكردية (كورد تشكيلات اجتماعية جمعيتي) ينظر: عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٢٧-١٩٠٨، ١٩٥٨-١٩٠٨، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٧-٤٠؛ عهل تتقرب تيروهبي، برقا سياسى ل كوردستانى ١٩٢٧-١٩٠٨ (الحركة السياسية في كُردستان)، دهرگای سپریین: دهوك، ٢٠٠٢، ص ١٣٩-١٨٥.

^٩ عبد الرحمن قاسملو، كُردستان والاقراد، دراسة سياسية و اقتصادية، ترجمة: ثابت منصور، د. م.، ١٩٦٨، ص ٣٩.

الحرب العالمية الأولى. وقد تم اختيار الجنرال شريف باشا^{١٠} من لدن العديد من الشخصيات والمنظمات الكردية لهذا الغرض^{١١}.

ان المجال لا يتسع هنا لمتابعة تفاصيل نشاط شريف باشا في باريس واتصالاته ومباحثاته، إلا أن من الواضح أن موضوع الکُرد وكُردستان (ونعني هنا تحديداً كُردستان العثمانية) كان من ضمن القضايا المهمة المطروحة في المحادثات والمفاوضات التي جرت حول تسوية الصلح مع الدولة العثمانية ويتبين ذلك من خلال معاهدة سيفر التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في آب ١٩٢٠. فقد حمل القسم الثالث من الباب الثالث من هذه المعاهدة اسم (كُردستان) وتتضمن البنود المرقمة (٦٤، ٦٣، ٦٢). وقد وعدت هذه البنود الکُرد في جنوب شرق تركيا بحكم ذاتي تمهيداً لاستقلال كامل بعد استفتاء يجري في المنطقة بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، إذا ما اقتنتع عصبة الأمم (League of Nations) بقدرة الکُرد على ممارسة هذا النوع من الاستقلال وان الحلفاء لن يعترضوا- إذا تخلت تركيا عن حقوقها في تلك المنطقة- على الانضمام الاختياري لـ کُرد ولاية الموصل الى مثل تلك الدولة الكردية^{١٢}.

بنکھی ذین

^{١٠} شريف باشا: کُردي من السليمانية ولد سنة ١٨٦٥، سبق وأن عمل وزيراً مفوضاً للدولة العثمانية في السويد بين ١٨٧٦-١٨٩٨ وكان على صلة أيضاً بجمعية الاتحاد والتقي المناهضة لحكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، ثم أصبح معارضًا لحكومة الاتحاديين بعد انقلاب ١٩٠٨ بفترة وجبرة حيث غادر استانبول إلى باريس التي اتخذها مركزاً لنشاطه السياسي وال الصحفي توفي سنة ١٩٥١. لمزيد من التفاصيل، ينظر: صالح محمد حسن، شريف باشا، حياته ودوره السياسي ١٨٦٥-١٩١٥، أربيل، ٢٠٠٥، ص ١٦-١١١.

^{١١} حسن، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٣٦.

^{١٢} بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كوردستان ١٩٢٣-١٩٢٦، ط ١، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ٢٠٠٤، ص ٦٥، عزيز شهمزيني، جوانبه ورزنگاري نيشتماني كوردستان (حركة التحرر الوطني الكردستاني) چاپي سيليماني، سليماني، ١٩٩٨، ل ١٠٨.

^{١٣} قاسملو، المصدر السابق، ص ٤٠-٤٤؛ مكحول، المصدر السابق، ص ٢٢٧؛ كمال مظهر احمد، كُردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط ٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ روينه، لومنيون، كورد گەلەيىكى بى ولات (الکُرد شعب بدون دولة) وەرىگىرانى : ئەمەجەد شاكەلى، چاپي يەكم، سويىد، ١٩٩٤، ل ٢٨.

لم يكن الحلفاء، وفي مقدمتهم بريطانيا، يفكرون حقاً في منح الـكُرد دولة مستقلة، ففي اليوم نفسه الذي تم فيه الإعلان عن التوقيع على معاهدة سيفر عقدت بريطانيا وفرنسا وايطاليا اتفاقاً ثالثياً خاصاً لتقسيم مناطق النفوذ في كُردستان الشمالية فيما بينها^{١٤}. ومن جهة أخرى فان الوطنيين الاتراك بقيادة مصطفى كمال باشا (أتاتورك فيما بعد) رفضوا معاهدة سيفر، وخاضوا حرب تحرير وطنية لإنقاذ بلادهم من الاحتلال الاجنبي البريطاني و الفرنسي واليوناني بين سنتي ١٩١٩-١٩٢٢^{١٥}. وبانتصار الوطنيين الاتراك في تلك الحرب، تم الغاء السلطنة العثمانية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ من لدن مصطفى كمال، وكان يجب عقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا بدل معاهدة سيفر. وقد جرت مفاوضات طويلة في لوزان بسويسرا بين ممثلي الحلفاء من جهة وممثلي الحكومة التركية الجديدة من جهة أخرى استمرت من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ وانتهت بعقد معاهدة صلح جديدة، وهي معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣^{١٦}. وقد خلت المعاهدة من أية اشارة الى الـكُرد وحقوقهم التي سبق ايرادها في معاهدة سيفر بسبب تنامي قوة مصطفى كمال، وهذا فان معاهدة سيفر لم يعد لها «أهمية بالنسبة للأكراد غير النص على حقوقهم في اتفاقية دولية للمرة الاولى، ولم يبق للأكراد من الاتفاقية التي ولدت ميتة إلا هذا الجانب الايجابي»^{١٧}. وعلى أية حال فان مؤتمر ومعاهدة لوزان لم يحسمما مسألة مهمة أخرى وهي الا دعاءات التركية في ولاية الموصل، وهذا موضوع وثيق الصلة بـكُردستان العراق والسياسة البريطانية في هذه المنطقة، ومنشأ القضية الـكُردية فيها تزامناً مع الاحتلال البريطاني ونشأة الدولة العراقية الحديثة.

^{١٤} أحمد ، كُردستان في سنوات ، ص ٣٤٨.

^{١٥} للتفاصيل حول تلك الحروب، ينظر: هنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٧٨-١١٧.

^{١٦} فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية- التركية وفي الرأي العام، ٣، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٨-٣٩؛ سيف الدين المصدر السابق، ص ٩٣-١٤٣؛ وفي معرض تبريره لتراجع بريطانيا عن دعمها لمشروع الدولة الـكُردية يقول نايجل دافيدسون أن خروج تركيا منتصرة من حرب الاستقلال ورفضها معاهدة سيفر جعل قيام دولة الـكُردية في جنوب شرق تركيا ينضم اليها الـكُرد العراق أمراً مستحيلاً ونظراً لعدم تحقق هذا الشرط فان بريطانيا غيرت موقفها. ينظر:

Nigel Davidson , Iraq, The New State, Journal of the Royal Central Asian Society Vol. xix Part II April, ١٩٨٢, P. ٢٢.

^{١٧} قاسملو ، المصدر السابق، ص ٤٢.

عندما وقعت هدنة مودروس كانت القوات البريطانية على مسافة ١٢ ميلًا من مدينة الموصل عند منطقة تلول الباباج، كما كانت قوات بريطانية أخرى تلاحق القوات العثمانية المتراءحة عبر نهر الزاب الصغير. وبعد الهدنة ب أيام قليلة دخلت القوات البريطانية مدينة الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، كما استكملت احتلال كُردستان العراق^{١٨}. أما في منطقة السليمانية، التي كانت مركزاً مهمّاً للمشاعر القومية الكردية، فإن الانتران إضطروا لالنسخاب في خريف ١٩١٨ وسلموا السلطة إلى الشيخ محمود الحفيدي^{١٩}. وقد اتصل هذا بالسلطات البريطانية طالباً منها «أن لا تستثنى كُردستان الجنوبية (يقصد كُردستان العراق) من قائمة الأقوام المتحرّرة»^{٢٠}.

وقد اعترفت السلطات البريطانية به حاكماً عاماً (حكمداراً) في آخر ١٩١٨، وتم اختيار الميجير (الرائد) نوئيل Major Noel^{٢١} مستشاراً له، كما تم تحصيص راتب شهري مقداره ١,٥٠٠ روبيّة هنديّة للشيخ محمود وسمحوا له بتعيين موظفين كُرد واستعمال اللغة الكردية^{٢٢}. كما وضع أرنولد ولسن A. Wilson^(٢٣)، وكيل الحاكم الملكي البريطاني

^{١٨} حسين، مشكلة الموصل، ص ٣-١٠.

^{١٩} هو الشيخ محمود بن الشيخ سعيد بن الشيخ كاك أحمد، ولد سنة ١٨٨١ في السليمانية، درس العلوم الدينية فيها وكان مع والده الشيخ سعيد عندما قتل في الموصل سنة ١٩٠٩، وقد ماجمיע المسلمين الكردية في معركة الشعيبة جنوب العراق سنة ١٩١٥، وبعد انتهاء الحرب ثار ضدّ البريطانيين سنة ١٩١٩، وبعد ذلك في ١٩٢٢-١٩٢٣ ضدّ البريطانيين والحكومة العراقية معاً وأعلن نفسه ملكاً على كُردستان سنة ١٩٢٢، توفي في ٩ تشرين الأول ١٩٥٦. للمزيد عنه ينظر: م. ر. هاوار، شيخ محمودي قارقامان و دولته الكَتَى خواروي كوردىستان (الشيخ محمود البطل و دولته في كُردستان الجنوبية)، ب، ١، لندن، ١٩٩١، ل ٧٥-٩٠.

^{٢٠} المس بيبل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة، جعفر خياط، ط ٢، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨٧.

^{٢١} كان الميجير نوئيل أحد الضباط البريطانيين النشطين في المنطقة الكردية، وكان يجيد الفارسية والكردية مما سهل عليه الاتصال بالعديد من رؤساء وزعماء الكرد، وكان يؤيد فكرة إقامة دولة كردية مستقلة. ينظر: ميجير نوئيل، يادداشتكانى ميجير نوئيل له كوردىستان (ذكريات الميجير نوئيل في كُردستان)، وهرگرانى حسين احمد جاف وحسين عثمان نيرگسەجارى، بغداد، ١٩٨٤، ل ٧-١١.

^{٢٢} عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٢.

^{٢٣} هو السير أرنولد تالبوت ولسن ولد سنة ١٨٨٤ يعد أحد أشهر ضباط الحملة البريطانية على العراق، تولى منصب وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق خلفاً لسير برسى كوكس سنة ١٩١٨، وقد حدثت في عهده ثورة العشرين العراقية، وكان من أنصار حكم العراق حكماً مباشراً توفي سنة ١٩٤٠. ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص ٥٨.

^{٢٤} العام تحت سلطة الشيخ محمود كل المنطقة المأهولة بالكرد والممتدة من نهر الزاب الكبير إلى نهر ديالى.^{٢٥}

يبعد أنه لم يكن لدى السلطات البريطانية سياسة واضحة ومحددة تجاه الكرد في العراق، ففي حين أكدت بريطانيا للكرد أن فكرة تقرير المصير سوف تكون الدليل في طريقة فهمها للقضية الكردية. ومع ذلك لم تتعط أية فكرة عن تطبيق هذا المبدأ.^{٢٦} كما أن الاختلاف في تصورات البريطانيين حول السياسة التي يجب انتهاجها تجاه الكرد في العراق كان موجوداً على مختلف المستويات. ففي العراق أوصى أرنولد ولسن حكومته بوجوب تشكيل مجلس مركزي لزعماء كردستان الجنوبية تحت اشراف بريطاني، في حين أوصى الميجر نوئيل، بعد جولة لمدة ثلاثة أسابيع في المنطقة، بتأسيس دولة كردية تمتد شمالاً إلى وان في الاناضول الشرقية.^{٢٧} وكانت هناك مقترنات أخرى بخصوص إنشاء إمارة كردية تضم ولاية الموصل، أو إنشاء مملكة عربية – كردية تضم مناطق وسط العراق.^{٢٨} أما في لندن فإن وزارة الهند البريطانية India Office كانت تؤيد خلق حكم اداري خاص في المنطقة الكردية، بينما كانت وزارة المستعمرات Colonial Office تؤيد فكرة الحقائق تلك المنطقة ببغداد.^{٢٩}

ومن جهة ثانية فإن بريطانيا اخضعت سياستها في كردستان للمصالح البريطانية العليا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وليس للمبادئ والوعود التي صدرت خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها بخصوص حق الشعوب في تقرير المصير.

^{٢٤} كان الحاكم الملكي العام (أو المفوض المدني) يتولى إدارة العراق نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية حتى تشرين الأول ١٩٢٠. وكان بيرسي كوكس P. Cox هو المفوض المدني حتى تعينه ممثلاً دبلوماسياً بريطانياً في طهران في آيار ١٩١٨ فانتقلت المسئولية إلى السر أرنولد ولسن وكيل الحاكم الملكي العام. ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

^{٢٥} البرت. م. منتاشيفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٠٦.

^{٢٦} مكدول، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

^{٢٧} Peter Sluglett, Britain in Iraq ١٩١٤ - ١٩٣٢, London , ١٩٧٦, P. ١١٦.

^{٢٨} ليورا لوكيتين: العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، أربيل، ٢٠٠٤، ص ٥٦.

^{٢٩} المصدر نفسه، ص ٥٧.

وقد لاحظنا كيف أن بريطانيا خصوصاً، والحلفاء عموماً، لم يكونوا جادين أيضاً في الوعود التي منحت للكرد في معايدة سيفر في آب ١٩٢٠ كما سبقت الاشارة اليه. وهكذا لم تمض سوى فترة قصيرة حتى تم التخلی عن التفكير في معاملة الكرد معاملة خاصة وتم تبني فكرة دمج المنطقة الكردية مع العراق^{٣٠}.
وعندما عقد مؤتمر القاهرة في آذار ١٩٢١ حول السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تم التخلی نهائياً عن فكرة السماح باقامة كردستان جنوبية منفصلة لصالح الحفاظ عليها بوصفها جزءاً من العراق^{٣١}.

والحقيقة ان عدم وجود قيادة كردية موحدة ومتافق عليها في كردستان العراق، والخلافات بين الزعامات القبلية الكردية المتنافسة ، وعدم قبول أي منها سيادة زعيم آخر منفرد^{٣٢} ، جعل بريطانيا لا تنظر في حينه للكرد شعباً واحداً له هويته القومية كما فعلت مع الحركة القومية العربية وغيرها، بل استخفت بهم بوصفهم مجموعات متنتشرة ذات مصالح متعددة مرتبطة برؤساء الكرد المتنفذين في كل منطقة من كردستان العراق^{٣٣} . ولكن بريطانيا استمرت من جهة أخرى في محاولتها لتطمين الكرد وتهدئتهم مخاوفهم من خلال تصريحات أصدرتها السلطات البريطانية لاسترضاء الكرد العراقيين بين حين وآخر وكسبهم الى جانب بريطانيا والدولة العراقية الحديثة. وكانت تلك التصريحات ذات صلة بالحركات الكردية المسلحة من جهة والتغلغل التركي في كردستان العراق والادعاءات التركية في ولاية الموصل من جهة أخرى.

لم يستتب الامر بسهولة للبريطانيين في العراق عموماً بسبب المقاومة التي واجهها من العرب والكرد. وبقدر تعلق الامر بالكرد ففي ١٩١٩ قاد الشيخ محمود حركة مسلحة ضد البريطانيين للاعتراف به حاكماً مستقلاً^{٣٤}. وشارك في هذه الحركة أيضاً بعض

^{٣٠} Sluglett, Op. Cit, PP ١١٧-١١٨.

^{٣١} مکدول ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥؛ سلام ناوخوش، هوکارهکانی لکاندنی ویلایتی موسلن به عیراقی عهره‌بی‌یهود (عوامل الحق ولایة الموصل بالعراق العربي)، چاپی یهکم، چاپخانه‌ی زیان، همولین، ٢٠٠٠، ١٠٧-١٠٨.

^{٣٢} Sluglett, Op. Cit, PP ١١٧-١١٦.

^{٣٣} غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتأني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٥، ص ١٢.

^{٣٤} PRO, FO, ٣٧١/٥٠٧٠, From Civil Commissioner, Baghdad, ٢٧th Nov.

العشائر في كُردستان ايران مثل هورامان و مريوان^{٣٥}. وقد كبدت تلك الحركة البريطانيين خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، لكن البريطانيين تمكنوا في النهاية من القضاء على الحركة ودخول السليمانية في ٢٠ حزيران ١٩١٩^{٣٦}. وتم نقل الشيخ محمود الى بغداد حيث حكمت عليه محكمة عسكرية بالاعدام رمياً بالرصاص، غير أن السلطات البريطانية أبدلت الحكم الى النفي لمدة عشر سنوات خوفاً من قيام حركة مسلحة جديدة، فنفي الشيخ محمود مع صهره الى الهند حيث بقي لغاية سنة ١٩٢٢^{٣٧}.

إلى جانب حركة الشيخ محمود الحفيد في منطقة السليمانية أشعلت عشيرة كويان الكُردية^{٣٨}، انتفاضة ضد البريطانيين في منطقة زاخو في ربيع ١٩١٩ حيث هاجمت مجموعة من أفراد هذه العشيرة في ٤ نيسان ١٩١٩ فصيلاً بريطانياً وقتلت الضابط السياسي البريطاني الكابتن (النقيب) بيرسون، وانتفاضت العمادية وعشائرها، وكذلك البارزانيون بقيادة الشيخ أحمد البارزاني^{٣٩}، وقتلوا بعض الضباط السياسيين البريطانيين لكن قوات بريطانية أرسلت الى المنطقة وقمعت

شمزياني، المصدر السابق، ص ١٥٧؛ بشير حوسين سعيدى، پيام له ميزووى ناتهوهى (رسالة في تاريخ الامة الكُردية) چاپخانهى دارا، ههولير، ١٩٩٧، ل ٨٤.

^{٣٥} سروه أسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩٢٦-١٩١٤، مؤسسة موکريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص ١٩٩.

^{٣٦} للتفاصيل عن الحركة، ينظر: المصدر نفسه، ص ١٩٧-٢٠١؛ الحاج، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٥.

^{٣٧} الحاج، المصدر السابق، ص ١٠٥، منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٣١٢؛ شيخ له تيفى ححفيد، يادداشتکانى شيخ له تيفى ححفيد (مذكرات الشيخ لطيف الحفيد) چاپی يەکەم، ب.ش، ١٩٩٥، ل ٨٨.

^{٣٨} گويان :عشيرة كُردية كبيرة، يعيشون في المناطق الجبلية الوعرة في شرق جبال (جودي) في كُردستان تركيا وعلى حدود قضاء زاخو في كُردستان العراق، ثارت بوجه قوات الاحتلال البريطاني بقيادة زعيمهم حسو دينو وهو الذي قتل الحاكم السياسي البريطاني في المنطقة. ينظر: میھر نوئیل، سەرنجداڭىكى بارۇدۇخى كورد (نظرة في الوضعية الكُردية)، ومرگىرانى: صديق صالح، چاپخانى سەركەوتىن، سليمانى، ٢٠٠١، ل ٢١.

^{٣٩} الشيخ احمد البارزاني: هو الشيخ احمد بن الشيخ محمد البارزاني وشقيق الملا مصطفى البارزاني ولد سنة ١٨٩٢، وفي أعقاب اعدام شقيقه الاكبر الشيخ عبدالسلام على يد الاتراك سنة ١٩١٤ توقي زعامة العشيرة، شارك مع الزبياريين في قتل الحاكم السياسي لمدينة عقرة الكابتن سكوت، وقاد الحركة المسلحة في ١٩٣١-١٩٣٢، حيث نفي على اثرها الى جنوب العراق، توفي سنة ١٩٦٩. ينظر : میر بصری ، اعلام الكُرد، لندن، ١٩٩١، ص ٣٩.

الانتفاضة بقوة^{٤٠}. كما انتفضت عشائر عقرة وقتل النقيب سكوت والنقيب بيل، وفي كفري ثارت عشيرة (دلو) بقيادة زعيمها ابراهيم خان، والمساندة للشيخ محمود، وتمكن من قتل حاكمها السياسي وانزال العلم البريطاني^{٤١}. وقد عكست هذه الانتفاضات نفور الکُرد من الاحتلال البريطاني وسياسات سلطات الاحتلال، وربما كان للدعایات التركية أثراً في قيام تلك الانتفاضات أيضاً لخارج البريطانيين من ولاية الموصل حسب بعض المصادر^{٤٢}. ومهما يكن فإن البريطانيين لم يتربدوا في استخدام اساليب القمع كلها ضد تلك الحركات وتشديد سيطرتهم على المنطقة، وهذا عندما اندلعت ثورة العشرين ١٩٢٠ الوطنية في العراق كان اشتراك الکُرد محدوداً فيها لاسيما بعد أن بذل البريطانيون جهدهم لابقاء کُردستان بعيدة عن أحداث وتطورات الثورة في وسط وجنوب العراق.

بعد احمد ثورة العشرين قررت بريطانيا تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، كما سنوضح ذلك لاحقاً. وجاء هذا القرار بعد أقل من شهرين من عقد معاهدة سيفير في آب ١٩٢٠ التي أشارت إلى حق الکُرد في حكم ذاتي في جنوب شرق الاناضول وانضمام الکُرد في ولاية الموصل (وكانت تشمل في آخر العهد العثماني الولاية الموصل وكركوك والسليمانية والاقصية والنواحي التابعة لها) إلى تلك الدولة الکُردية ذات الحكم الذاتي. وبالرغم من أن بنود معاهدة سيفير لم تجد طريقها إلى التنفيذ (إلا أن تأثيرها على سكان ولاية الموصل كان هائلاً)^{٤٣}. ولذلك إرتى المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس^{٤٤}. إصدار بيان رسمي عند

^{٤٠} منتشرashqiyi، المصدر السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩؛ ولمزيد من التفاصيل، ينظر: عبدالمنعم الغلامي، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩-١٩٢٠، ج ١، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٦-٥٧؛ بيل، المصدر السابق، ص ٢١٨-٢٢٧.

^{٤١} الغلامي، المصدر السابق، ص ٧٥-٨٢؛ الحقو والبوتاني، المصدر السابق، ص ١٣؛ الحاج، المصدر السابق، ص ١٤.

^{٤٢} Sluglett, op. Cit., P. ١١٧.

^{٤٣} لوكتين، المصدر السابق، ص ٥٧.

^{٤٤} هو السير بيرسي زكريا كوكس، ولد سنة ١٨٦٤، ضابط ودبلوماسي بريطاني، التحق بخدمة حكومة الهند سنة ١٨٨٤، وقضى من ١٩١٤-١٩٩٦ في منطقة الخليج، حيث شغل في نيسان ١٩٠٤ منصب المقيم البريطاني السياسي في الخليج، ثم أصبح الضابط السياسي لحملة الاحتلال البريطاني للعراق، ثم شغل منصب الوزير

تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة لتبديد مخاوف الـكرد من احتمال الحاكم بالحكومة الجديدة في بغداد. وأوضح المندوب السامي في ذلك البيان استعداده لأن يقترح على مجلس الدولة العراقية الجديد (اي الحكومة) تأليف لواء كردي مركزه في دهوك يكون تحت سيطرة معاون متصرف بريطاني ويعين فيه موظفون كرد وكذلك عرب من يعرفون اللغة الـكردية ويرضى عنهم الـكرد. أما ادارة اربيل وكوبة ورواندز فسيدير المندوب السامي бритاني امر اشراك الضباط бритانيين في ادارتها ويعطي تعهداً بمراعاة رغبات الـاهالي في امر تعين موظفي الحكومة. وتعامل السليمانية معاملة متصرفة يحكمها متصرف شوري على ان يعين من طرف المندوب السامي бритاني، وأن يلحق به مستشار بريطاني. وريثما يتم تعين المتصرف يقوم الحاكم السياسي бритاني مقامه، ويتحول المتصرف من السلطات ما يوافق عليه المندوب السامي بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة. ويكون القائمون في الوقت الحاضر ببريطانيا، على أن يحل محلهم عناصر من الـكرد حينما يتتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية^٤

وافق الکرد في لوايي الموصل وأربيل على البيان المذكور فاصبحوا رعايا عراقيين، بينما رفض الکرد في السليمانية باتفاق الاراء الحاقدم بحكومة العراق، وبذلك بقىت السليمانية تحت اشراف الادارة البريطانية المباشرة التي كانت ممثلة في حاكم سياسي بريطاني مسؤول أمام المندوب السامي البريطاني يعاونه مجلس منتخب^{٤٦}.

إن المدة الزمنية الواقعة بين صدور بيان المندوب السامي البريطاني المشار إليه وأواسط ايلول ١٩٢٢ شهدت مزيداً من الصعوبات بالنسبة للبريطانيين في كُردستان العراق. فمع بدء تحقيق مصطفى كمال والوطنيين الاتراك الانتصارات في تركيا، بدأ

البريطاني المفوض في ايران لفترة ١٩١٨-١٩٢٠، وبعدها عاد للعراق ليصبح المندوب السامي البريطاني في العراق ١٩٢٣-١٩٣٧، توفي سنة ١٩٣٧. ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص ٧٩.

^{٤٥} راجع نص بيان المندوب السامي البريطاني في: عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، ٣٠٣-٣٠٤، بغداد، ١٩٨٩، ص.

^{٤٦} الحسني، تاريخ العراق، ج ٣، ص ٤٣٤ م.س. لازاريف، المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، ترجمة : عبدي حاجي، ط ٦، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١، ص ٢١٩.

الكماليون حاولتهم لاستغلال المشاعر الُّكردية المضادة للبريطانيين بما يضمن إعادة ولاية الموصل إلى تركيا، وإضعاف خصومهم البريطانيين في العراق. وكان الُّكرد المناوئون لبريطانيا بدورهم بحاجة إلى دعم تركي في مواجهة بريطانيا، وبعد التنسيق بين الجانبين وصلت إلى رواندز مفرزة تركية في آيار ١٩٢١، وبدأت بالتعاون مع العشائر الُّكردية المناوئة للبريطانيين باعمال عسكرية ضد القوات البريطانية في تموز ١٩٢١، ومنها عشائر السورجي وخوشناو. وقد ثبت الكماليون أقدامهم في رواندز التي شكلوا فيها حكومة كردية، أو مايسما (المجلس الملاي) وكانت عشائر أخرى تقلّى بالثورة مثل بشدر وبلياس وأكو وقامت بشن هجمات على رانية في آب ١٩٢١ بدعم من القوات التركية. ولم يلبث الكماليون أن عززوا وجودهم في كُردستان العراق حيث عينوا في ١٧ آذار ١٩٢٢ رمزي بك أحد مبعوثيهم قائمقاً على رواندز، التي وصلها في نهاية آيار ١٩٢٢^{٤٧}. وأكد لأهلها أن إمدادات عسكرية تركية ستحصل عما قريب للاستيلاء على مناطق كركوك وأربيل والسليمانية. ثم وصل العقيد التركي علي شقيق الملقب بـ (أوزدمير) إلى رواندز في حزيران ١٩٢٢ «الذي كان يشيع بين الاهلين ان واجبه استعادة كل ولاية الموصل بالقوة»^{٤٨}، وكانت هناك محاولات لإثارة المشاعر الدينية للكرد ضد البريطانيين وملك العراق فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) الذي جرى تنصيبه على العرش منذ ٢٣ آب ١٩٢١^{٤٩}.

وفي منطقة السليمانية كانت الأمور تنذر بالخطر للبريطانيين، فبعد فشل القوات البريطانية في استرداد رانية واندحارها على يد أوزدمير في نهاية آب ١٩٢٢، قررت بريطانيا في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٢٢ إجلاء البريطانيين والموظفين غير الُّكرد كافة من السليمانية جواً، وعهدت إدارة اللواء إلى مجلس منتخب وتم تعيين الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود، رئيساً لمجلس السليمانية^{٥٠}. ولكن سرعان ما

^{٤٧} المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

^{٤٨} سي. جي. ادموندن: كُرد و ترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط ٢، اربيل، ١٩٩٩، ص ٢٢٢.

^{٤٩} صابر، كُردستان، ص ٢٣٤-٢٣٦؛ لازاريف ، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

^{٥٠} ادموندن، المصدر السابق، ص ٢٣٤؛ كريس كوجيرا، ميُزووي كورد لهسمدهي نوزده و بيسندا، (تاريخ الُّكرد في قرنين التاسع عشر والعشرين) وهرَّيْرانی، محمد رهیانی، چاپی دووهم، تاران، ١٣٦٢، ل ١١٦.

اتضح ان الشيخ محمود هو الخيار المنطقي والمرغوب فيه بوصفه قائدًا. وفي اواسط ايلول أعيد الشيخ محمود من منفاه ليتولى رئاسة مجلس السليمانية الذي عهد اليه مهمة منع الاتراك من دخول مدينة السليمانية وطردهم من اللواء، وفور اعادته الى السليمانية ركز الشيخ محمود اهتمامه على اقامة مملكة كردية، إذ اقنع بعض الزعماء المحليين للاعتراف به رئيساً لكردستان مستقلة، وطالب بضم المناطق الواقعة خارج لواء السليمانية^{٥١}. ومن ثم شكل وزارة كردية في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٢^{٥٢}.

وفي مثل هذه الظروف لم يدخل البريطانيون على الكرد بالوعود حول منحهم حكماً ذاتياً داخلياً رغبة منهم في إضعاف حركة الشيخ محمود وجذب أكثر ما يمكن من الكرد الى جانبهم. وانطلاقاً من ذلك، وبهدف التأثير أيضاً في المفاوضات التي كانت جارية في لوزان آنذاك، كما سبقت الاشارة، صدر في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٢، بيان بريطاني - عراقي مشترك جاء فيه «تعترف حكومة صاحبة الجالية البريطانية وحكومة العراق بحق الأكراد القاطنين داخل الحدود العراقية في تكوين حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأملان بأن تتوصل العناصر الكردية المختلفة فيما بينها، وبسرعة قدر الامكان، الى اتفاق حول الشكل الذي ستتخذه حكومتهم والحدود التي ستمارس ضمنها اختصاصاتها، وترسل هذه العناصر الى بغداد ممثلين مسؤولين عنها لمناقشة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين العراقية والبريطانية»^{٥٣}.

إن طموحات الشيخ محمود الحفيد، ولقاءاته مع الضباط الاتراك، بمن فيهم اوزدمير نفسه، في كانون الثاني و آذار ١٩٢٣ دفعته الى مناقشة الاستيلاء المزعزع على كركوك وكوييسنجق. وعندما علمت السلطات البريطانية بهذه اللقاءات

^{٥١} مكدول، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

^{٥٢} الحسني، تاريخ العراق، ج ٢، ص ٣٠٦-٣٠٧؛ سعدى، المصدر السابق، ص ٨٦، حميد، المصدر السابق، ص ٨٩. للتفاصيل عن أسماء الوزراء ينظر: صابر، كردستان، ص ٢٤٢.

^{٥٣} منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٢٢٤؛ ١٢١-١٢٠. Sulglett, OP. Cit., PP; شهرينى، المصدر السابق، ص ١٦٢.

استدعته مرة اخرى إلا أنه رفض ذلك. وإثر رفضه اعلنت بريطانيا تعليق ادارته للسليمانية في ٢٤ شباط ١٩٢٤ وأمرته بمعادرة المدينة في ١ آذار، ثم قامت الطائرات البريطانية بقصف المدينة التي غادرها الشيخ محمود واتباعه^٤. ومن جهة أخرى أعاد البريطانيون الاحتلال روانداز في ٢٢ نيسان ١٩٢٣، حيث سلمهم الاتراك المدينة دون مقاومة، وخضع الوجهاء المحليون وزعماء العشائر للأوامر الصادرة عن المتصرف باسم المندوب السامي البريطاني^٥. ثم توجهت القوات البريطانية جنوباً فدخلت السليمانية في ١٦ أيار ١٩٢٣ وظلت العمليات العسكرية قائمة بوجهه عام حتى تموز ١٩٢٣ حيث ظل الشيخ محمود الذي كان مربطاً في الجبال على الحدود الإيرانية يقلق البريطانيين في المنطقة طيلة الوقت. وفي غضون ذلك كان قد نشر في نيسان ١٩٢٣ البروتوكول الذي يحدد مدة نفاذ المعاهدة العراقية- البريطانية لسنة ١٩٢٢ بأربع سنوات، فاصبح من الواضح ان السياسة السابقة القائمة على حكم السليمانية حكماً مباشراً من قبل المندوب السامي البريطاني لم تعد ممكنة. ولذا قدم البريطانيون خطة، بعد الاتفاق عليها مسبقاً مع الحكومة العراقية، مفادها اخضاع المناطق الكردية للحكومة في بغداد على أساس نظام السيطرة المشتركة^٦.

وقد بدأت الحكومة العراقية استعداداتها لدمج السليمانية تحت ادارتها، فزارها رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون في ٢٩ أيار ١٩٢٩، بصحبة وزير الداخلية ومتصرف بغداد والمستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية حيث اجتمعوا برؤساء العشائر ووجهاء اللواء. وقد اكتشف السعدون عدم قبول الكرد في هذا اللواء ممارسة أية سلطة عليهم من الحكومة العراقية. ولذا تم اقتراح اقامة مجلس اداري كردي برئاسة رئيس كردي لادارة السليمانية، وان يتم استخدام اللغة الكردية بشكل رسمي، وان يصبح لواء السليمانية احد الالوية العراقية مع

^٤ مكداول، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ حاج المصدر السابق، ص ١٠٨.

^٥ منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٢٢٦؛ كوكچيرا، المصدر السابق، ص ١٢٦.

^٦ منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

تخصيص مالية له اسوة باللوية العراقية الاخرى^{٥٧}. وهكذا تم تشكيل مجلس كردي محلي لادارة السليمانية مؤقتاً، لكن الشيخ محمود لم يلبث ان عاد الى المدينة ودخلها منتصراً في ١١ تموز ١٩٢٣ بعد ان سحب البريطانيون قواتهم منها^{٥٨}.

عندما عاد الشيخ محمود الى السليمانية في ١١ تموز ١٩٢٣ عقد مجلس الوزراء العراقي في اليوم نفسه جلسة خاصة للمذاكرة في امر المنطقة الكردية، واصدر البيان الاتي: «ان الحكومة لا تنوی تعین موظفين عرب في الاقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنين. ولا تنوی اجبار سكان الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية، وان تحفظ، كما يجب، حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة»^{٥٩}. لقد تم اعداد هذا البيان، بتتنسيق بين السلطات البريطانية والحكومة العراقية، في وقت كانت انتخابات المجلس التأسيسي، الذي ستؤتي على ذكره لاحقاً، قائمة آنذاك ولثلا تواجه الحكومتان صعوبة في كردستان في هذا المجال. أما الشيخ محمود فقد أسس حكومة كردستان من جديد ونظم ادارة السليمانية وأصدر صحيفة (ئومىدى ئيستقلال - امل الاستقلال) كما أصدر طوابع خاصة بالحكومة الكردية^{٦٠}. وقد استمرت هذه الحكومة حتى آواخر تموز ١٩٤٤ عندما تم اخضاع السليمانية من لدن القوات العراقية، وبدعم من القوة الجوية البريطانية^{٦١}. وقد تأسست في المدينة ادارة مفكرة تابعة للحكومة العراقية، واتفق على بقائهما تحت سيطرة المندوب السامي المباشرة حتى عودة الحياة الى مجريها. وفي ٣٠ ايلول ١٩٤٤ طلب رئيس الوزراء العراقي من نائب المندوب السامي البريطاني ان تقوم الحكومة العراقية بتعيين متصرف السليمانية والتسرع في توسيع نطاق الاشراف تدريجياً. وهكذا خنقت الدولة الكردية في مهدها، وكانت التنافس التقليدي بين العشائر الكردية عاملاً

^{٥٧} صابن، كردستان، ص ٢٤٩.

^{٥٨} منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٣٢٧؛

Ernest Main, Iraq from Mandate to Independence, London, 1935, P.

^{٥٩} الحسني تاريخ العراق ، ج ٢، ص ٣٠٨؛ كوجيرا، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.

^{٦٠} صابن، كردستان، ص ٢٥٠.

^{٦١} Main, OP. Cit., P. ١٣٦.

مساعداً في هذا الانهيار فقد قاتلت بعض العشائر الـكُردية إلى جانب بريطانيا لاحماد حركة الشيخ محمود^{٦٢}، الذي واصل عملياته المسلحة ثم دخل في مفاوضات مع البريطانيين والحكومة العراقية انتهت بالتوصل إلى اتفاق في ١٩٢٧ الذي انهى حركته المسلحة.

إن تصميم بريطانيا والحكومة العراقية على القضاء على حركة الشيخ محمود في السليمانية جاء في وقت احتمم فيه الخلاف بين البريطانيا، بوصفها دولة منتدبة على العراق، وتركيا التي ادعت بعائدية ولاية الموصل لها^{٦٣}. ولما كان الـكُرد يشكلون النسبة الأكبر من سكان الولاية^{٦٤}. فان كلا من بريطانيا وتركيا سعت إلى كسب الـكُرد إلى جانبها من خلال التصريحات والوعود ولكن دون تنفيذها في النهاية. كما أن بريطانيا تابعت في هذه الفترة تشجيع ورعاية القومية الـكُردية بهدف تقويتها بوجه فكرة الوحدة الإسلامية، التي كانت الحكومة التركية تروجها بين الـكُرد في ولاية الموصل منذ بداية عشرينات القرن العشرين، فضلاً عن تركيز الصحافة العراقية على تذكير الـكُرد بجرائم واجراءات الاتراك ضدهم وضد تطلعاتهم^{٦٥}.

بعد اخفاق بريطانيا وتركيا في التوصل إلى حل مشكلة الموصل عن طريق مفاوضات ثنائية، وضمن مدة (٩) أشهر حسب معايدة لوزان لسنة ١٩٢٣، تقرر احالة المشكلة إلى عصبة الأمم التي قررت في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة^{٦٦}. وقد قامت اللجنة بدراسة جميع

^{٦٢} لازاريف، المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٢.

^{٦٣} راجع تفاصيل مشكلة الموصل في: حسين، مشكلة الموصل؛ سيف الدين، المصدر السابق، ص ١٥٩-٢٥٩.

^{٦٤} اتفقت تقديرات الضباط البريطانيين، حول سكان ولاية الموصل في سنة ١٩٢١، وكذلك احصاء النفوس العراقي لسنة ١٩٢٢-١٩٢٤، واحصاء النفوس التركي الذي قدم إلى مؤتمر لوزان حول هذه النقطة، ويمكن مراجعة تفاصيل الارقام في: حسين مشكلة الموصل، ص ٨٢؛ لازاريف، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨؛ تاوخوش، المصدر السابق، ص ٨٠.

^{٦٥} سيف الدين، المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.

^{٦٦} تألفت اللجنة من بول تلكي، وهو جغرافي مشهور ورئيس وزراء سابق لل مجر (هنكاريا)، و آي. ئيف. فرسن، وزير السويد المفوض في بخارست، وأ. بولس، وهو عقيد منقاعد من الجيش البجيكى. ينظر: حسين مشكلة الموصل، ص ٥٤؛ جرجيس فتح الله، يقظة الـكُرد، تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥، أربيل ٢٠٠٢، ص ٤٦٣-٤٦٤.

الوثائق المتعلقة بالمشكلة كما زارت المنطقة لاستطلاع آراء سكانها، وانجزت كتابة تقريرها في ١٦ تموز ١٩٢٥^{٦٧}. وأوصت اللجنة في تقريرها بالحاق ولية الموصل الى العراق مع التأكيد على بقاء هذه المنطقة المتنازع عليها. تحت وصاية عصبة الامم لفترة محددة بخمس وعشرين سنة، وكذلك النزول عند رغبات الكرد بتعيين موظفين منهم لادارة بلادهم ولتولي امور القضاء فيها وللتدریس في معاهدها، وان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في كل هذه الفروع من الادارة^{٦٨}.

واجتمع مجلس عصبة الامم لدراسة تقرير لجنة التحقيق الدولية في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥. وقد اقر المجلس توصيات لجنة التحقيق بخصوص الحق ولية الموصل بالعراق، مع دعوة بريطانيا لتقديم للمجلس معاهددة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة، وكذلك دعوة الحكومة العراقية لأن تقدم للمجلس التدابير الادارية لتأمين الضمانات للكرد، ودعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة^{٦٩}. واستناداً الى ذلك تم عقد معاهددة عراقية-بريطانية جديدة وافق عليها مجلس النواب العراقي في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦، والبرلمان البريطاني في ١٨ شباط ١٩٢٦^{٧٠}.

وبعد موافقة مجلس النواب العراقي على المعاهددة بثلاثة أيام القى رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون خطاباً أمام ذلك المجلس في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ جاء فيه «لا يمكن لهذه الامة ان تعيش ما لم تتمكن كل العناصر العراقية حقوقها ... ان مصير تركيا يجب ان يكون عبرة ويجب ان لا نعود الى السياسة السابقة التي اتبعتها الحكومة العثمانية من قبل. يجب ان نعطي للاكراد حقوقهم. يجب ان يكون موظفوهم منهم

^{٦٧} يمكن مراجعة النص الكامل للتقرير في: فتح الله ، المصدر السابق، ص ٤٦٣ - ٤٧٤.

^{٦٨} المصدر نفسه، ص ٦٧٠؛ لمبوبن، المصدر السابق، ص ٣٠.

^{٦٩} حسين، مشكلة الموصل، ص ١٧٣ - ١٧٤. ويراد بالتوصيات الخاصة الواردة في التقرير تلك التي تخص اجراءات استتاب السلام في داخل الولاية وتهذئة السكان، وحماية الاقليات غير المسلمة والتداير التجارية.

^{٧٠} ينظر: فتح الله ، المصدر السابق، ص ٦٧١ - ٦٧٤.

^{٧١} حسين، مشكلة الموصل، ص ١٧٨.

انفسهم، ويجب ان تكون لغتهم اللغة الرسمية، كما يجب ان يتعلم أطفالهم لغتهم في المدارس. انه من الواجب علينا ان نعامل العناصر كافة، سواء كانوا مسلمين او مسيحيين، بالعدل واعطائهم حقوقهم كافة^{٧١}.

في ٢ آذار ١٩٢٦ أرسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الامم حول المعاهدة العراقية- البريطانية لسنة ١٩٢٦، وارفقت برسالتها مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق، استشهدت فيه ايضاً بخطاب السعدون اعلاه امام مجلس النواب العراقي، والخطاب الذي القاه المندوب السامي البريطاني في حفل توقيع المعاهدة الجديدة والذي قال فيه ان غرض الحكومة العراقية يجب ان يكون تشجيع الکُرد على الفخر بكرديتهم. كما استشهدت المذكرة بخطاب الملك فيصل الأول في المأدبة نفسها حيث قال «ان من واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الکُردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي»^{٧٢}.

وأجرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا اعترفت الاخيرة فيها ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق، وتم بعد ذلك توقيع معاهدة بريطانية- تركية- عراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦ وبذلك تمت تسوية مشكلة الموصل.

يتضح لدينا من الصفحات القليلة السابقة ان الکُرد تطلعوا الى اقامة دولة كردية بعد الحرب العالمية الأولى متاثرين في ذلك بوعود الحلفاء حول حق الشعوب في تقرير المصير. وقد حصل الکُرد على وعد في معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ بدولة كردية، لكن مصالح وسياسات بريطانيا من جهة، وتفرق الکُرد وعدم وجود قيادة كردية قوية وموحدة من جهة اخرى، احبط آمال الکُرد. ومع ان التصريح العراقي- البريطاني في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٢ وعدهم بحكم ذاتي ضمن الدولة العراقية، إلا أن ذلك لم يتحقق، واختزل أخيراً في بيان مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢٣ وفي تقرير اللجنة الخاصة بتسوية مشكلة الموصل في ١٩٢٥ إلى تعهدات احترام رغبات الکُرد بخصوص استخدام لغتهم الكردية وتعيين موظفين منهم في مناطقهم.

^{٧١} مكدول ، المصدر السابق، ص ٢٧٤؛ شمزيني، المصدر السابق، ص ١٦٦، P. ١٨٦. Sulglett, OP. Cit., P. ١٨٦.

^{٧٢} حسين، مشكلة الموصل، ص ١٧٩ - ١٨٠.

ومنذ ذلك الحين بقىت مطالب الحركة القومية الْكُرْدية في العراق الملكي وال伊拉克 الجمهوري متركزة أساساً على ضرورة احترام تلك التعهادات، وتحسين الأوضاع والخدمات في كُردستان العراق ومنح المنطقة حكماً ذاتياً في إطار الدولة العراقية.



الفصل الأول

الحياة النيابية في العراق

١٩٤٥-١٩٢٥

المبحث الأول: بدايات الحياة النيابية في العراق العثماني

المبحث الثاني: قيام النظام البرلماني في العراق الملكي

المبحث الثالث: سمات الحياة النيابية بين ١٩٤٥-١٩٢٥



المبحث الأول

بدايات الحياة النيابية في العراق العثماني ١٨٧٦-١٩١٤

يرجع عهد العراقيين بالتجربة البرلمانية الى العقود الاخيرة من عهد السيطرة العثمانية. فبعد جلوس السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) على كرسي السلطنة في ٦ ايلول ١٨٧٦ بنحو شهرين أصدر ذلك السلطان أمراً سامياً (إرادة سنوية) في ٢ تشرين الثاني ١٨٧٦ بتنظيم برلمان (مجلس عمومي) يتكون من مجلسين هما مجلس النواب (المبعوثان) ومجلس الأعيان^{٧٣}. وفي ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ تم اعلان اول دستور (قانون أساسي عثماني) تحت ضغط دعاة الاصلاح^{٧٤}، وفي مقدمته مدحت باشا^{٧٥}، ولذلك سُمي ذلك الدستور بـ(دستور مدحت)^{٧٦}. وقد فصل ذلك الدستور في اختصاصات البرلمان العثماني وكيفية الانتخاب وغير ذلك من أمور الدولة العثمانية وتشكييلاتها^{٧٧}.

وبموجب دستور عام ١٨٧٦ كان أعضاء مجلس الأعيان يُعينون من لدن السلطان، على أن لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة، وتكون العضوية في مجلس

^{٧٣} محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٢٨؛ رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٠٠٤.

^{٧٤} صالح جواد كاظم وأخرون، النظام الدستوري في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، د.م، ١٩٨٠، ص ٢.

^{٧٥} هو مدحت بن الحاج حافظ محمد أشرف ولد سنة ١٨٢٢ في استانبول، ونشأ نشأة دينية. ونظراً لأخلاصه في الشؤون الإدارية فقد تدرج في الوظائف الحكومية حيث ترقى في سنة ١٨٦٠ إلى رتبة الوزير، وأصبح فيما على العراق بين ١٨٦٩-١٨٧٢. ينظر: محمد عصافور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٤٧-٦٠.

^{٧٦} Robert Devereux; The first Ottoman Constitutional Period, 2nd Edition Baltimore , ١٩٦٤, P. ١٥.

^{٧٧} بخصوص نص هذا الدستور بالعربية يُنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٢٥٧-٢٧٨.

الأعيان مدى الحياة^{٧٨}، أما أعضاء مجلس النواب فقد تم تحديده على أساس نائب واحد (مبعوث) من كل ٥٠,٠٠٠ نفس من ذكور التبعة العثمانية، حسبما جاء في المادة (٦٥) من الدستور. أما المادة (٦٦) منه فقد نصت على أن «أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص»^{٧٩}. أما من حيث التطبيق الفعلي فكان الأمر مختلفاً، ففي الدورة الأولى لمجلس النواب (المبعوثان) كان هناك مندوب واحد عن كل (٨٢٨٨٢) من الذكور في الولايات الأوروبية من الدولة العثمانية، ومندوب واحد عن كل (١٦٢١٤٨) من الذكور في الولايات الاناضول، ومندوب واحد عن كل (٥٠٥٠٠) من الذكور في الولايات العثمانية في شمال أفريقيا (تونس ولibia)^{٨٠}.

عرفت هذه المرحلة باسم (المشروطية) وذلك في محاولة للقضاء على نظام الحكم المطلق القائم آنذاك، وأن يكون حكم السلطان العثماني مشروطاً ومرهوناً بمراعاة القيود المقررة في الدستور، وقد سرت أحكام الدستور على الولايات العراقية (وهي يومئذ ولايتا بغداد والبصرة) باعتبارها أجزاء من الدولة العثمانية^{٨١}.

لم يكن أعضاء مجلس النواب (المبعوثان) ينتخبون من لدن أبناء الشعب مباشرة، بل كان ذلك يتم عن طريق المجالس البلدية في مراكز الولايات والسنات (الالوية)، وكانت الدولة العثمانية هي التي تحدد نسب مبعوثي كل ولاية^{٨٢}.

وهكذا فإن هذه الانتخابات التي جرت لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية لم تكن انتخابات بالمعنى الدستوري الصحيح، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود قانون انتخابي خاص بانتخابات أعضاء مجلس المبعوثان^{٨٣}.

^{٧٨} عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٢٨.

^{٧٩} الحصري، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

^{٨٠} Stanford J. Shaw & Ezel K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Cambridge University Press, ١٩٧٧, Vol. ٢, P ١٨١.

^{٨١} عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٥٨-١٩٢٥، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ٥، محمد مظفر الأدهمي، (الحركة البرلمانية العثمانية في العراق)، مجلة آفاق عربية، العدد (٦)، بغداد، شباط ١٩٧٧، ص ٢٢. ومن الجدير بالذكر ان الموصل كانت تابعة آنذاك لولاية بغداد.

^{٨٢} جاسم محمد العدول، "الموصل في العهد الحميدي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج ٤، الموصل، ١٩٩٢، ص ٩٥.

واستناداً إلى ما سبق فقد تم انتخاب مبعوثي العراق للدورة الانتخابية الأولى وهم ثلاثة نواب عن ولاية بغداد وهم، عبد الرحمن وصفي ال شريف، عبدالرزاق أفندي، ومناحيم دانيال، وعن ولاية البصرة عبد الرحمن أفندي الزهير ومحمد أفندي العامر^{٨٤}. عقد أول اجتماع للدورة الأولى لمجلس المبعوثان في ١٩ آذار ١٨٧٧ في عاصمة الدولة العثمانية (استانبول) وقد استمرت تلك الدورة لغاية ١٩ حزيران ١٨٧٧^{٨٥}. وجرت انتخابات ثانية في شهرى ايلول وتشرين الأول سنة ١٨٧٧، وفاز فيها عن ولاية بغداد كل من عبد الرزاق أفندي، ومناحيم دانيال ورفعت بك. وببدأ المجلس بعقد اجتماعاته، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن عن تعطيل المجلس في ١٤ شباط ١٨٧٨^{٨٦}، وقبل أن يكمل دورته الاعتيادية وذلك بسبب إندلاع الحرب التركية- الروسية ١٨٧٧-١٨٧٨، كما علق العمل بالدستور^{٨٧}.

لكن السلطان عبد الحميد الثاني أضطر إلى الرضوخ والانصياع لمطالب قادة (جمعية الاتحاد والترقي)^{٨٨} اثر الانقلاب الذي قامت به الجمعية في ٢٣ تموز ١٩٠٨.

^{٨٣} محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج. ١، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص١٢.

^{٨٤} حسين جميل، الحياة النباتية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف الاهالي منها، ط١، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥. بينما ذكر ديغيو ان عدد النواب العراقيين في هذه الدورة كان ٣ فقط عن بغداد، يتذكر Devereux ; op.cit, P.١٤٠.

^{٨٥} Shaw, op. cit, P.١٨٦.

^{٨٦} جميل، الحياة النباتية، ص١٥. ولمزيد من التفاصيل عن موقف السلطان عبد الحميد الثاني في البرلمان العثماني وظروف تعطيله في شباط ١٨٧٨ ينظر: Shaw, op. cit, P.١٨٧؛ محسن حمرة حسن حسين، الأزمة البلقانية ١٨٧٥-١٨٧٨، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الاوروبية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص٢٥٨-٢٦٣.

^{٨٧} عبدالقادر، المصدر السابق، ص٥٥ "كامن وآخرون، المصدر السابق، ص٢.

^{٨٨} جمعية الاتحاد الترقي: تأسست هذه الجمعية سنة ١٨٨٩، من جانب أربعة طلاب، لم يكن بينهم تركي، كان أحدهم البانياً، والأخر جركسي، والاثنان الآخرين كرييان، وكان هدفهم تغيير الإدارة العثمانية وإبعاد السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم، والاتيان بنظام جديد وسلطان عادل ينظر الى جميع الأقوام العثمانية بالمساواة. إلا أن قادة هذه الجمعية تم اكتشافهم سنة ١٨٩٢ من جانب رجال السلطان عبد الحميد الثاني، فاضطروا الى اللجوء الى الدول الأخرى، ولكن الجمعية أخذت تنتشر بين صفوف قطاعات مختلفة، حيث استطاعوا سنة ١٩٠٨ القيام بانقلاب على السلطان العثماني الذي أضطر إلى الرضوخ لمطالبهم ومن ثم تناهى عن الحكم في السنة التالية. ينظر: عبداللّٰه لياوي، كورستان له سردهمى دهولەتى عوسمانى دا له ناوهراستى

فاعلن في ٢٤ تموز ١٩٠٨ عن إعادة العمل بالدستور، والبدء بعملية الانتخابات لمجلس المبعوثان، واطلقت حرية الصحافة والمطبوعات، وصدر عفو عام عن السجناء السياسيين و المنفيين، وبذلك دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة سميت (بالمشروعية الثانية)^{٩١}، وتقرر اجراء الانتخابات في شهرى تشرين الثاني و كانون الأول سنة ١٩٠٨^{٩٠}.

و جرت الانتخابات لمجلس المبعوثان وفق قانون الانتخابات لأول مرة^{٩١}، وتمكنـت جمعية الاتحادـو التـرقـي من الحصول على أكثـرية مقـاعد مجلس المـبعـوـثـان وـذـكـ بـسـبـبـ التـأـيـيدـ الشـعـبـيـ الوـاسـعـ الـذـيـ كـانـ تـنـمـتـ بـهـ فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ^{٩٢}، باعتبارـهاـ القـوةـ التـيـ استـطـاعـتـ اـعادـةـ الـحـيـاةـ الـبرـلـامـانـيـةـ إـلـىـ الدـوـلـةـ وـالـعـمـلـ بـالـدـسـتـورـ،ـ وـكـمـ يـقـولـ (ـالـادـهـمـيـ)ـ أـنـهـ (ـمـنـ الصـعـبـ القـولـ بـاـنـ الـاتـحـادـيـنـ مـارـسـواـ الضـغـطـ وـالتـهـيـيدـ أـثـنـاءـ هـذـهـ الـاـنـتـخـابـاتـ،ـ لـاـنـ الـزـمـنـ كـانـ فـيـ صـالـحـهـ)^{٩٣}،ـ إـلـاـ نـهـذـاـ لـاـ يـعـنـيـ أـنـ الـاتـحـادـيـنـ لـمـ يـتـدـخـلـوـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ،ـ حـيـثـ قـامـوـاـ،ـ وـمـنـ أـجـلـ ضـمـانـ سـيـطـرـتـهـمـ عـلـىـ الـاـنـتـخـابـاتـ وـالـوـقـوفـ بـوـجـهـ أـيـةـ إـجـرـاءـاتـ قـدـ تـحـدـثـ هـنـاـ وـهـنـاكـ تـجـعـلـ النـتـائـجـ لـغـيرـ صـالـحـ الـاتـحـادـيـنـ،ـ بـالـاـشـرـافـ عـلـىـ صـنـادـيقـ الـاقـتـرـاعـ مـنـ خـلـالـ مـمـثـلـيـمـ الـذـيـنـ كـانـوـاـ يـقـومـونـ بـمـراـقبـةـ صـنـادـيقـ الـاقـتـرـاعـ وـحـرـاستـهـ)^{٩٤}ـ.ـ فـضـلـاـ عـنـ أـنـهـ كـانـوـاـ يـطـوـفـونـ عـلـىـ الـمـنـازـلـ وـيـسـلـمـونـ النـاخـيـنـ مـنـ الـمـرـحـلـةـ الـاـلـىـ جـداـولـ بـاسـمـاءـ الـمـرـشـحـيـنـ الـذـيـنـ يـجـبـ عـلـيـهـمـ اـنـتـخـابـهـمـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ الـثـانـيـةـ،ـ وـكـانـ سـبـبـ هـذـهـ الـاـجـرـاءـاتـ هـوـ

سـهـدـهـىـ نـوـزـدـهـوـهـ تـاـ جـهـنـگـىـ يـهـكـمـىـ جـيـهـانـىـ (ـكـرـدـسـتـانـ فـيـ عـهـدـ الدـوـلـةـ الـعـثـمـانـيـةـ مـنـ مـنـتـصـفـ الـقـرنـ التـاسـعـ عـشـرـ إـلـىـ بـدـاـيـةـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الـأـلـىـ)،ـ سـهـنـتـرـىـ لـيـكـوـلـيـنـهـوـهـىـ سـتـرـاتـيـجـىـ كـوـرـدـسـتـانـ،ـ سـلـيـمـانـىـ،ـ ٢٠٠٤ـ لـ ١٨٣ـ ١٨٠ـ.

^{٩٥} الـادـهـمـيـ،ـ الـحـرـكـةـ الـبرـلـامـانـيـةـ،ـ صـ ٢٣ـ.

^{٩٦} جـاسـمـ مـحـمـدـ العـدـوـلـ "ـالـمـوـصـلـ فـيـ الـعـهـدـ الـاتـحـادـيـ"ـ فـيـ مـوـسـوـعـةـ الـمـوـصـلـ الـحـضـارـيـةـ،ـ جـ ٤ـ،ـ الـمـوـصـلـ،ـ ١٩٩٢ـ صـ ١١٣ـ؛ـ عـبـدـ الـقـادـرـ،ـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ،ـ صـ ٦٤ـ.

^{٩٧} يتـالـفـ هـذـهـ الـقـانـونـ الصـادـرـ فـيـ سـنـةـ ١٩٠٨ـ،ـ مـنـ (٨٣ـ)ـ مـادـةـ،ـ وـيـنـظـرـ نـصـ الـقـانـونـ فـيـ الـادـهـمـيـ،ـ الـمـلـجـلـسـ التـأـسـيـسيـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ٢٢١ـ ٢٤٢ـ.

^{٩٨} توـفـيقـ عـلـىـ بـرـوـ،ـ الـعـربـ وـالـتـرـكـ فـيـ الـعـهـدـ الـدـسـتـورـيـ الـعـثـمـانـيـ ١٩١٤ـ ١٩٠٨ـ،ـ الـقـاهـرـةـ،ـ ١٩٦٠ـ،ـ صـ ١٠٨ـ.

^{٩٩} الـادـهـمـيـ،ـ الـمـلـجـلـسـ التـأـسـيـسيـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ١٦ـ.

^{١٠٠} عـبـدـ الـقـادـرـ،ـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ،ـ صـ ٧٦ـ.

تُخوّفهم من العناصر المناوئة لهم من الذين تضرروا جراء العهد الجديد ومنافستهم لهم
وضمان فوز مرشحיהם^{٩٥}.

لم يستطع الممثلون الحقيقيون للشعب المشاركة في الانتخابات ولم يكن الشعب نفسه له القدرة والوعي الانتخابي آنذاك، ولم يتمكن الناخب من الإدلاء بصوته بحرية وأن كثيراً من المواطنين أحجموا عن المشاركة في الانتخابات والإدلاء بصوتهم، لتصورهم بأنها من أجل التجنيد والسوق إلى الخدمة العسكرية^{٩٦}.

إن الشيء الذي يميز هذه الانتخابات عن سابقاتها، هو أنها أجريت وفق قانون انتخابي وفي جوِ ساد فيه عدم التنافس السياسي والحزبي لقناة الشعوب المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية بأفضلية الاتحاديين دون الآخرين^{٩٧}. وفاز عن ولايات العراق الثلاث (بغداد والموصى والبصرة) والالوية التابعة لها، سبعة عشر مبعوثاً وهي النسبة المخصصة لها^{٩٨}.

بدأ مجلس المبعوثان الجديد اجتماعاته في ١٧ كانون الأول ١٩٠٨. وقد مارست جمعية الاتحاد والترقي سياسة مغايرة لما اعلنته في البداية، فقد تم انتهاج سياسة عنصرية، وحاولت ترتيب الأقوام غير التركية من العثمانيين وفرض اللغة التركية عليهم واتباع الحكم المركزي، وكل ذلك انعكس بوضوح في مجلس

^{٩٥} برو، المصدر السابق، ص ١٠٤ “ذير، المصدر السابق، ص ٨.

^{٩٦} الدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص ١١٣.

^{٩٧} الاذهمي، الحركة البرلمانية، ص ٢٤؛ نبيل عكيد محمود المظفرى، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية لدور هم الوطنى، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٩.

^{٩٨} كان النواب المنتخبون عن ولايات العراق هم إسماعيل حقي بابان وال حاج علاء الدين اللوسي وساسون حسقيل عن بغداد، وشوكت رفعت بك ومصطفى نور الدين آل الواقع عن الديوانية، وال حاج عبدالمهدي عن كربلاء، وطالب النقيب واحمد الزهير عن البصرة، ورأفت السنوي وخضر لطفي ومحمد علي الحافظ وداود يوسفاني عن الموصل، وسعید كركوکي عن السليمانية وعلي مصطفى قيردار وصالح باشا النقطجي عن كركوك، وعبدالمحسن السعدون وعبدالمجيد الشاوي عن العمارة. ينظر: فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩١٤-١٩٠٨)، الموصل ١٩٧٥، ص ٢٤٤-٢٤٥.

^{٩٩} الدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص ١١٤.

المبعوثان، مما ادى الى ظهور انشقاقات وقتل سياسية جديدة ومنها (الحزب الحر المعتمد)^{١٠٠}، كما استقال عدد من النواب من جمعية الاتحاد والترقي واسسوا مع نواب الاقوام العثمانية الاخرى مثل حزب (الحرية والائتلاف)^{١٠١} في آخر سنة ١٩١١^{١٠٢}. واصبح هذا الحزب جاماً ومستوعباً لكل المنشقين عن الاتحاديين والمناوئين لهم، لذلك لم يجد الاتحاديون بداً من حل مجلس المبعوثان مخافة ان يؤدي ذلك الى زيادة قوة المعارضة ومن ثم اقصائهم عن الحكم. وأخيراً نجحت مساعيهم، فقد صدرت الارادة السلطانية في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ بحل المجلس، على ان تجري الانتخابات خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ حل المجلس ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد^{١٠٣}. تميزت الانتخابات التنيابية التي بدأت في آخر كانون الثاني ١٩١٢، بسمة جديدة وهي أنها كانت أول انتخابات تشهد صراعاً حزبياً منظماً بين جمعية الاتحاد والترقي التي كانت في الحكم وحزب الحرية والائتلاف المعارض. وكانت الاوامر قد صدرت الى الولاة والمتصرفين بضرورة الاسراع في اتخاذ الاجراءات الالازمة للانتخابات وخاصة بعدما شعر الاتحاديون بتدهي شعبيتهم اثر فتح

^{١٠٠} تأسس هذا الحزب عام ١٩٠٩ وقد سعى في تأسيسه بداية الامر النواب العرب الذين كان في بيته تأسيس حزب عربي مستقل، غير انهم عدلوا عن فكرتهم لانهم عرفوا ان تشكيل حزب مستقل عن الاتراك يشكل خطراً عليهم لذا تم تشكيل هذا الحزب من جميع العناصر المكونة للدولة العثمانية، ومن ابرز قادته نافع باشا الجابري مبعوث حلب، وصالح باشا التونسي، وعبدالحميد الزهراوي ويوسف شتوان وشكري المصلحي من دمشق، ومهدى بك من كربلاء .. وغيرهم، وكان الحزب يدعوا الى الاصلاحات في البلاد العربية، وتأسيس حكم ذاتي في الولايات، وعدم الانفصال عن الدولة العثمانية، ينظر: عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٠-٢١.

^{١٠١} تأسس هذا الحزب في ٨ تشرين الثاني ١٩١١ ومن اشهر مؤسسيه اسماعيل حقي باشا من السليمانية ومصطفى صري وعبدالحميد الزهراوي ومشير فؤاد باشا والداماد فريد باشا والفريق المتقاعد سليمان باشا والامير الای صادق بك، ثم انضم اليهم بعض النواب العرب مثل صبحي علي افندي مبعوث بغداد، وشوكت باشا مبعوث الديوانية، وداود يوسفاني مبعوث الموصل. وكان الحزب يدعو الى الحكم الامركزي في الولايات العثمانية والقيام بالاصلاحات في البلاد العربية، وقد استمر نشاط الحزب حتى ١٩١٣ حيث طرد اعضاؤه بعد مقتل شوكت باشا الصدر الاعظم في الدولة العثمانية. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

^{١٠٢} الادهمي، الحركة البرلمانية، ص ٢٥.

^{١٠٣} فرج، المصدر السابق، ص ٣٧.

فرع حزب الحرية والائتلاف في بغداد^{١٠٤}، حيث كانت الصحف تتوقع سقوط فرع الاتحاديين في بغداد، لذلك أصدر قادة الاتحاد والترقى اوامرهم السرية بضرورة انتخاب من يريدهم الاتحاديون، حيث اصدر والي بغداد جمال بك^{١٠٥} اوامر بسجن كثير من مختارى الاحياء لانهم لم ينفذوا اوامره لانتخاب اسماعيل حقي بابان الذى كان موالياً للاتحاديين، كما سجن قائمقام القرنة (حمزه افندي)، عدداً من اعضاء حزب الحرية والائتلاف، فضلاً عن انتشار الجماعات المسلحة في عدد من الاماكن المختلفة تحت حماية الشرطة، والقى القبض على آخرين وتعرضوا للضرب. كما ان عدداً من الناخين ارغموا على الادلاء بصوتهم قسراً. وحاول والي البصرة سليمان نظيف (١٩١٣-١٩١١) الذي كان موالياً للاتحاديين ان يحول دون فوز طالب النقيب^{١٠٦} مرشح حزب الحرية والائتلاف^{١٠٧}.

كان للصحافة ايضاً دور في هذه الانتخابات، حيث تبنت صحيفة (النجاح) الموصلية الدعاية لمرشحي حزب الحرية والائتلاف، بينما تولت صحيفة (نينوى) الموصلية ايضاً الدعاية لمرشحي الاتحاديين^{١٠٨}.

ان احدى السمات المهمة التي ظهرت وتبليورت في تلك الفترة هي وضوح فكرة ومفهوم البرلمان وخاصة لدى الصحافة العراقية، فقد عرفت صحيفة (صدى بابل)

^{١٠٤} صدرت الاجازة بتأسيس فرع حزب الحرية والائتلاف في بغداد في كانون الثاني ١٩١٢، وكان الرئيس الاول للحزب شكري فاضل افندي، ومن بين اعضائه محمود نديم الطبقجي وحمدي الباجة جي وغيرهم. ينظر: غسان العطيه، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبدالوهاب، لندن، ١٩٨٨، ص ٨٢.

^{١٠٥} كان والياً على بغداد بين ١٩١٢/٨/٢٦-١٩١١/٨/١٧، ينظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ١٨٦٩-١٩١٧، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤٢٧.

^{١٠٦} طالب النقيب بن السيد رجب بن السيد محمد، ولد في البصرة سنة ١٨٧٠، لعب دوراً كبيراً في تاريخ العراق، حيث أصبح متصرفاً للاحسance وأنتمى الى جمعية الاتحاد والترقى، الا انه سرعان ما انقلب عليهم، فشارك في تأسيس حزب الحرية والائتلاف ومن ثم جمعية البصرة الاصلاحية، توفي سنة ١٩٢٩. ينظر: انعام مهدي علي السلمان، حكم الشیخ خرعل في الاحواز ١٨٩٧-١٩٢٥، دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥، ص ١١٥؛ فاروق صالح العمري، طالب النقيب، مجلة آفاق عربية، العدد (٣)، ١٩٨٢، ص ١٨.

^{١٠٧} عبدالقادر، المصدر السابق، ص ٨٣.

^{١٠٨} العدول، الموصل بين العهد الاتحادي، ص ١١٧.

مجلس المبعوثان بأنه «مجلس نواب الأمة ومشخصيها الذين تختارهم ليقوموا عنها لدى الحكومة مقامها وبعبارة أخرى هي الامة نفسها»^{١٠٩}، ونتيجة لاستعمال الاتحاديين الاساليب العديدة من أجل ضمان فوزهم بالانتخاب، حصلوا على اكثريه ساحقة في مجلس المبعوثان، وقد فاز عن ولايات العراق وسناجقه تسعه عشر نائباً^{١١٠}، معظمهم من مرشحي الاتحاديين، باستثناء البصرة التي فاز الائتلافيون فيها، ويعود الفضل في ذلك الى نفوذ طالب النقيب وسطوته فيها، بمعنى ان فوز الائتلافيين في البصرة لا يعني انتشار الوعي الدستوري بين اهاليها اكثر من مناطق العراق بقدر ما يعني انتصاراً لنفوذ طالب النقيب شخصياً^{١١١}.

عقد مجلس المبعوثان اجتماعه الاول في دورته هذه في ٤ آيار ١٩١٢، إلا انها لم تدم كثيراً بسبب الحركة التي قام بها بعض الضباط يوم ١١ حزيران ١٩١٢ وطالبوا –وهم في الجبال القريبة من العاصمة العثمانية– باستقالة حكومة الاتحاديين وتشكيل حكومة من غير حكومة الاتحاد والترقي، ودعوا الى عدم تدخل الجهات غير الرسمية في شؤون الدولة^{١١٢}. وقد صدرت ادارة سلطانية في ٧ آب ١٩١٢ بخصوص حل مجلس المبعوثان^{١١٣}. وقد حاول الاتحاديون في المجلس عرقلة عملية حله باعتبارها خطوة غير دستورية، لكن الوزارة الجديدة الحيادية التي تشكلت برئاسة أحمد مختار لم تعبأ بها وأصرت على تنفيذها^{١١٤}

أصدرت الوزارة أوامرها بإجراء الانتخابات في اوائل شهر آب، لكي يتم انتخاب المبعوثين من جانب الناخبين الثانويين في تشرين الأول ١٩١٢ حتى يجتمع المبعوثون المنتخبون بداية تشرين الثاني ١٩١٢. وبدأت عملية الانتخابات لانتخاب ممثلي مجلس المبعوثان في العراق أيضاً بعيداً عن تدخلات الاتحاديين، حيث طلبت

^{١٠٩} نقاً عن الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٠.

^{١١٠} الارحيم، المصدر السابق، ص٢٤٦.

^{١١١} الادهمي، الحركة البرلمانية، ص٢٦.

^{١١٢} برو، المصدر السابق.

^{١١٣} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص٢٢؛ نذير، المصدر السابق، ص١٤.
^{١١٤}

بلدية بغداد من المختارين وأئمة المساجد في جميع الأحياء تدوين أسماء الذين لهم حق الانتخاب لتنظيم دفاتر الانتخابات^{١١٥}. إلا أن اندلاع حرب البلقان (١٩١٢-١٩١٣) أدى إلى انشغال الحكومة العثمانية بمواجهتها، مما حدا بها إلى تأجيل الانتخابات^{١١٦}، وقد تم إرسال برقية بهذا الخصوص إلى العراق^{١١٧}. وفي مثل تلك الظروف نجح الاتحاديون في العودة إلى الحكم في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣^{١١٨}.

تم إجراء الانتخابات في آخر سنة ١٩١٣ وأوائل سنة ١٩١٤، من دون مشاركة ومنافسة الأحزاب أو التنظيمات السياسية فيها^{١١٩}. ونتيجة ذلك فاز مرشحو الاتحاد والترقي في أكثرية مناطق العراق ماعدا البصرة وذلك للسبب الذي أشرنا إليه سابقًا، وهو نفوذ طالب النقيب فيها، حيث فاز فيها، إلا أنه استقال من النيابية، وأعلنت النتائج في ٤ كانون الثاني ١٩١٤^{١٢٠}. وفاز عن ولايات بغداد والموصل والبصرة واحد وثلاثون نائباً^{١٢١}، وافتتح المجلس في ١٤ أيار ١٩١٤^{١٢٢}، وبعد مضي أشهر قليلة اندلعت الحرب العالمية الأولى، وانضمت الدولة العثمانية فيها إلى جانب دول الوسط (المانيا، وامبراطورية النمسا-المجر) ضد دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا)، وقد انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ودول الوسط وخسرت الدولة العثمانية معظم ممتلكاتها بما في ذلك العراق الذي احتلته بريطانيا.

^{١١٥} الادهمي، الحركة البرلمانية، ص ٢٧.

^{١١٦} نذير، المصدر السابق، ص ١٤.

^{١١٧} الادهمي ، المجلس التأسيسي، ج ١، ص ٢٥.

^{١١٨} العدول، الموصل في العهد الاتحادي، ص ٤١١٨ - ٣٠٠ Shaw, op.cit, PP ٢٩٨.

^{١١٩} نذير، المصدر السابق، ص ١٤.

^{١٢٠} المظفرى، المصدر السابق، ص ١٠.

^{١٢١} ينظر أسماء النواب في: الارحيم، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

^{١٢٢} فرج، المصدر السابق، ص ٤٣.

المبحث الثاني

قيام النظام البريطاني في العراق الملكي

* قيام النظام الملكي:

استغلت بريطانيا نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط، لتنفيذ مشروع احتلال العراق، وقد تم لها ذلك بعد سلسلة طويلة من العمليات العسكرية والمعارك بين القوات العثمانية والعراقيين من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى بين ١٩١٤-١٩١٨^{١٢٣}، وبعد توقيع هدنة مودرس مع الدولة العثمانية في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ بأيام قليلة دخلت قوات الاحتلال البريطاني مدينة الموصل وبعد ذلك أصدرت بريطانيا وفرنسا بياناً مشتركاً بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ - كما سبقت الاشارة - حول تحرير الشعوب التي رزحت أججلاً تحت نظام الترك، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختياراً حرّاً. فضلاً عن ذلك أصدرت السلطات البريطانية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨، قراراً يتضمن اجراء استفتاء لبيان رأي أهالي الولايات الثلاث (بغداد - البصرة - الموصل) حول النقاط الآتية:

١- هل يحبذون قيام دولة عربية تحت اشراف بريطانيا تمتد من ولاية الموصل الى الخليج العربي.

٢- وفي هذه الحالة هل يرون ان ينصب حاكم او أمير عربي على رأس هذه الدولة.

٣- واذا كان الامر كذلك فمن الذي يرشحونه؟^{١٢٤}.

كانت نتائج هذا الاستفتاء متباينة وتختلف من منطقة إلى أخرى، فضلاً عن أنها اقتصرت على الشيوخ وزعماء العشائر والموالين لهم، ولكن بسبب التدخل الواضح من

^{١٢٣} التفاصيل عن الاحتلال ينظر: شكري محمود نديم، "سير عمليات الاحتلال عسكرياً أحوال العراق في الحرب العالمية الأولى" مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ٢٠٠٢، ص ٣٣-٤٣.

^{١٢٤} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج ١، ص ٤٢.

لدن الحكم السياسيين البريطانيين فان النتيجة التي أظهرها البريطانيون من الاستفتاء كانت تشير الى رغبة سكان هذه المنطقة للادارة البريطانية، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك، ففي بغداد والكافرية والموصى طالب عدد من وجهائها بضرورة تشكيل دولة عربية اسلامية^{١٢٥} ، وفي كردستان العراق وحسب التقارير البريطانية فان "أغلبية الکرد كانت ترغب في إنشاء إدارة کردية مستقلة"^{١٢٦}.

وكان العراق قد خضع للادارة البريطانية المباشرة بعد الاحتلال حتى سنة ١٩٢٠، ففي نيسان من تلك السنة عقد الحلفاء مؤتمراً في مدينة سان ريمو الايطالية ٢٤ نيسان ١٩٢٠ لتقدير مصير المناطق والبلدان التي سيطرت عليها قوات الحلفاء^{١٢٧} . وبعد مناقشات كثيرة وتبادل الآراء توصلوا الى صيغة جديدة للتعامل مع هذه المناطق التي ذكرناها وهي فكرة الانتداب (Mandate)^{١٢٨} والتي كانت تقضي بوضع الشعوب التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية او الاستعمار الالماني تحت انتداب دولة اخرى حتى تستطيع تلك الشعوب- حسب رأي الحلفاء- من النهوض والاعتماد على نفسها، وأخيراً الاعتراف بها بوصفه دولة مستقلة وكان هذا بمثابة حل وسط بين "مطامع الدول الاستعمارية وآمال الامم المنسحلة"^{١٢٩} .

^{١٢٥} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج، ١، ص ٤٤.

^{١٢٦} محسن محمد المتولي، کرد العراق، ط، بيروت، ٢٠٠١، ص ٨١؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٩.

^{١٢٧} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج، ١، ص ٥٦.

^{١٢٨} اوجد فكرة الانتداب حاكم جنوب افريقيا البريطاني الجنرال (جان سمعطس) آزاد فيها ان تؤلف عصبة أممية تعمل على تحديد الحروب ومراعاة الحقوق العامة وتتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت عن الدولة العثمانية. ولقي هذا الاقتراح قبولاً من جانب دول الحلفاء باعتبارها مخرج مناسب من الوضع السياسي القائم آنذاك، وكذلك على اساس ان شعوب هذه المناطق اصبحت مؤهلة لتقدير مصيرها، ولكنها لم تتطور سياسياً وثقافياً بحيث يمكنها الوقوف على قدميها في العالم الجديد آنذاك لوحدها، وعلى هذا تم تقسيم الانتداب الى ثلاثة درجات (أ) و (ب) و (ج) وجعلت البلدان المنسحلة عن الدولة العثمانية من الدرجة الاولى، والمستعمرات الالمانية في افريقيا من الدرجة الثانية، والجزر الالمانية في المحيط الهادئ من الدرجة الثالثة. ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج، ١، ط، ٧، مطبع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٢-٨٥؛ اديث وائي، انيف بينرون، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة: عبدالمجيد حبيب القيسي، ج، ١، ط، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٨.

^{١٢٩} رجاء حسين الخطاب، "الانتداب البريطاني، على العراق" في مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق، ص ١٣٧.

أصبح العراق ضمن مناطق الانتداب البريطاني ومن الدرجة (١) وأعلن ذلك رسمياً في بغداد في ٣ آيار، ١٩٢٠، إلا أن هذا الإعلان أدى إلى إستياء واسع ضد البريطانيين في العراق، باعتبار أنه نوع جديد من الاحتلال.^{١٣٠} إن الادارة البريطانية المباشرة للولايات الثلاث (بغداد - البصرة - الموصل) وخاصة في عهد وكيل الحاكم العام في العراق ارنولد ولسن (A. Wilson) والذي كان شديد القسوة وتنقصه الحنكة السياسية، فضلاً عن عوامل أخرى كالاوضاع الاقتصادية الصعبة، وخيبة الامل في وعد الحلفاء عموماً، أدى إلى قيام ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ضد سلطات الاحتلال البريطاني، وقد شملت الثورة كافة أنحاء العراق مما سبب للبريطانيين صعوبات كبيرة في السيطرة عليها، وتکبدتهم خسائر جسيمة، في الأرواح والاموال^{١٣١}، الامر الذي دفع ببعض الجهات البريطانية إلى المطالبة بالانسحاب من العراق.^{١٣٢}

ایقنت بريطانيا بعد ثورة العشرين ان حكم العراق المباشر غير ممكناً، ويكلفهم خسائر بشريّة فضلاً عن الخسائر المادية^{١٣٣}، لذلك فكروا في الحكم غير المباشر عن طريق تشكيل ادارة وطنية من العراقيين، ولهذا تم استدعاء السر برسي كوكس ليحل محل وكيل الحاكم البريطاني العام (ارنولد ولسن). وكان كوكس معروفاً بمرونته ودهائه، خاصة انه عمل في العراق قبل (ولسن) أي انه كان ملماً بأوضاع العراق فوصل البصرة وأصبح بعد وصوله إلى بغداد، مندوياً سامياً لبريطانيا في العراق.^{١٣٤}

لم تكن مهمة كوكس سهلة، خاصة وان مناطق كثيرة في العراق لم تهدأ بعد، فضلاً عن العداء الكبير للبريطانيين من لدن فئات مختلفة من العراقيين، لذلك بدأ عمله باختيار شخصية دينية متفذة وهو السيد عبد الرحمن النقيب^{١٣٥}، لتشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة.

^{١٣٠} عبدال Amir Hadi Alukam, الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٥.

^{١٣١} تکيد البريطانيون حوالي (٢٢٦٩) اصابة بين قتيل وجريح وأسير. ينظر: عبدالرزاق الحسني، العراق في ذوري الاحتلال والانتداب، ج ١، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٥، ص ١٧٢.

^{١٣٢} وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي في العراق، د.م، د.س، ص ١٢٣.

^{١٣٣} العقام، المصدر السابق، ص ٤٥.

^{١٣٤} الاذهمي، مجلس التأسيسي، ج ١، ص ١٣٣.

^{١٣٥} عبد الرحمن بن السيد علي، ولد في بغداد سنة ١٨٤٥ م في محلة باب الازد، كان شخصية مقربة من العثمانيين باعتباره تقىي الاشراف في بغداد، وكان احد المرشحين لتولي عرش العراق قبل الملك فيصل الاول،

شكل النقيب وزارته الاولى في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ وتتألف من تسعه وزراء و إثنا عشر وزيراً بلا وزارة واستمرت لغاية ٢٣ آب ١٩٢١^{١٣٦}. وكان مهمتها الاساسية تهدئة الاوضاع في العراق والتمهيد لمبايعة فيصل^{١٣٧}. ولهذا الغرض تم تشكيل وقد ضم جعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقيل (وزير المالية)، ومن البريطانيين برسبي كوكس المندوب السامي، وهالدين قائد القوات البريطانية في العراق، والمس بيل سكرتيرة دار الاعتماد البريطاني في بغداد، وأخرون للمشاركة في مؤتمر القاهرة الذي افتتح في ١٢ آذار ١٩٢١ واستمرت أعماله الى ٢٤ من الشهر نفسه. وناقش عدة قضايا، منها ما يخص مستقبل العراق والتي تضمنت:

- ١ النظر في نفقات بريطانيا في العراق.
- ٢ شكل الحكم وابرز المرشحين له.
- ٣ تكوين جيش، مهمته الدفاع عن هذه الدولة الجديدة.
- ٤ وضع المناطق الكردية بالنسبة للدولة الجديدة^{١٣٨}.

قرر المؤتمرون اختيار الامير فيصل بن الحسين (١٨٨٢-١٩٣٣) لتنصيبه على عرش العراق، وتوج فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، بعد ما كان مجلس الوزراء قد قرر المناداة به ملكاً في ١١ تموز ١٩٢١^{١٣٩}. وكلف الملك فيصل الاول عبد الرحمن

الف الوزارة ثلاث مرات، وكان على صداقه حميمة مع السلطات البريطانية في العراق، توفي في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٧، في بغداد ودفن فيها. ينظر: رجاء حسين الخطاب، عبدالرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، ط١، بغداد، ١٩٨٥، ص ٩-١٣، وللمزيد من التفاصيل حول علاقته بالانكليز ومسألة تأيده وتعاطفه معهم ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.

^{١٣٦} عبدالرازق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٢٨١.

^{١٣٧} نوشیروان مستهفا ئهین، ثیان به تەمەنیز رۆژتامەی کوردى (ثیان أطول صحيفة كردية عمر)، ص ١، سليماني، ٢٠٠٢، ص ٩٤.

^{١٣٨} العكام، المصدر السابق، ص ٥٥، نظمي، وآخرون، المصدر السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

^{١٣٩} الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ١، ص ٢٢٧. تجدر الاشارة الى ان السليمانية امتنعت عن التصويت في الاستفتاء الذي جرى لمعرفة رأي الشعب في اختيار فيصل ملكاً على العراق، بينما شاركت الموصل واربيل وصوتت لصالح فيصل مع تحفظات بسيطة. اما الكرد في كركوك فقد طلبوا حكومة كردية ورفضوا ان يدمجوا مع السليمانية، ينظر: Main, op.cit., P١٣٥.

النقيب بتشكيل الوزارة بعد ان استقالت وزارته الاولى، فشكل وزارته الثانية (١٢ أيلول ١٩٢١ - ١٩٢٢ آب) التي كانت مهمتها اعداد معاهدة لتنصيب الانتداب البريطاني على العراق^{١٤٠}، وتم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ في زمن وزارته الثالثة (٣٠ أيلول ١٩٢٢ - تشرين الثاني ١٩٢٢)^{١٤١}.

* انتخابات المجلس التأسيسي:

عندما قررت الحكومة المؤقتة المناداة بفيصل ملكاً على العراق، فانها اشترطت عليه ان تكون حكومته دستورية، وهذا يعني وجوب وجود مجلس منتخب كما ان مجلس الوزراء عندما وقع على المعاهدة البريطانية - العراقية لسنة ١٩٢٢ أكد على انه لابد من مصادقة المجلس التأسيسي المزمع تشكيله عليها^{١٤٢}. كما ان الملك فيصل الاول نفسه قال في خطابه يوم تتويجه «أول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي^{١٤٣}». وفي ١٩٨ تشرين الاول ١٩٢٢، وفي اعقاب القبول المشروط للمعاهدة من لدن مجلس الوزراء، صدرت إرادة ملكية حول انشاء المجلس التأسيسي^{١٤٤}.

نشرت الحكومة العراقية النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي في ٢ آيار ١٩٢٢^{١٤٥}. وقد احتوى على مقدمة في الاصلاحات وبسبعة أبواب تضم (٧٢) مادة، حيث جاء في المقدمة، اصطلاح العراق وتقسيماته، ومعنى المواطن العراقي بأنه كل عثماني ساكن في العراق وغير تابع لدولة اجنبية. كما اشتمل على قوانين الانتخابات من حيث عدد النواب والدفاتر الانتخابية وطريقة الانتخابات^{١٤٦}.

جوبيت عملية انتخابات المجلس التأسيسي بمعارضة قوية من فئات عديدة من العراقيين دعت الى مقاطعة الانتخابات، وخاصة علماء الدين الشيعة والفتاوي التي

^{١٤٠} الخطاب، عبدالرحمن النقيب، ص ٣٧.

^{١٤١} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٢٨١.

^{١٤٢} العكام، المصدر السابق، ص ١١٧.

^{١٤٣} نظمي وآخرون، المصدر السابق، ص ١٥٤؛ الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٦٨.

^{١٤٤} هنري فوستر، نشأة العراق الحديث: ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٩٥.

^{١٤٥} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج ٢، ص ٥٥.

^{١٤٦} نذير، المصدر السابق، ص ٢٨. وينظر: نص القانون في: الجدة، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٦٧.

أصدروها بشأن الانتخابات في النجف وكربلاء والكاظمية وغيرها^{١٤٧}، مما كان لها صداتها حتى في الموصل ليس بين المسلمين وحدهم بل حتى المسيحيين الذين شاركوه في مقاطعة الانتخابات^{١٤٨}، أما بالنسبة للكرد، فقد كانت مناطقهم مضطربة وكانت السليمانية تحت سيطرة حكومة الشيخ محمود، لذلك لم يكن ممكناً إجراء الانتخابات فيها^{١٤٩}. وحاولت وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (١٩٢٢/١١/١٨ - ١٩٢٣/١٠/١٥) أن تجري الانتخابات مهما كلف الأمر، فعمدت إلى نفي بعض علماء الدين إلى خارج العراق، وببدأ الملك فيصل شخصياً بزيارة الالوية العراقية^{١٥٠}، وبهذا أصبح الوضع مناسباً للانتخابات بما فيها كردستان العراق، باستثناء السليمانية التي أصرت الحكومة أن تنتخب نواباً عنها، فتمت عملية انتخاب النواب خارج المدينة وفاز خمسة أشخاص ليمثلوا السليمانية في المجلس^{١٥١}، مما سبب امتعاضاً شديداً لدى الشيخ محمود، فقد نشرت صحيفة (ئومىي ئىستقلال - أمل الاستقلال) لسان حال حكومته مضبطه باسم "الاشراف والعلماء والتجار والكببة، يرفضون ان يكون هؤلاء الاشخاص الذين تم انتخابهم نواباً للسليمانية، يمثلونهم"^{١٥٢}. وعلى آية حال فقد جرت الانتخابات وتم انتخاب (١٠٠) نائب ليكونوا أعضاء في المجلس التأسيسي^{١٥٣}. وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤

^{١٤٧} ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤، ج ١، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٨-٧٢؛ فوستر، المصدر السابق، ١٩٥؛ العكام، المصدر السابق، ص ١١٨-١٢٣.

^{١٤٨} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج ٢، ص ٢٧؛ نذير، المصدر السابق، ص ٣١.

^{١٤٩} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج ٢، ص ٢٨-٣٠.

^{١٥٠} بشير حمود الغزالى، "المجلس التأسيسي العراقي" في مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق، ص ٤٢٧.

^{١٥١} ئەمین، زيان، ص ٩٧.

^{١٥٢} المصدر نفسه ، ص ٩٨.

^{١٥٣} بلغ عدد النواب الكرد في المجلس تسعة عشر نائباً من مجموع المائة نائب وكالآتي :

اللواء	مجموع نواب اللواء	عدد نواب الكرد
أربيل	٨	٨
السليمانية	٥	٥
كركوك	٥	٤
الموصل	١٤	٢

افتتح الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي بنفسه في بغداد وهو «يرتدي اللباس العربي الكامل فكان صورة فريدة للوقار مما أثار التصفيق الذي دوى والذي تجدد تكراراً»^{١٥٤}، والى الملك خطاباً هاماً حدد فيه الغرض من اجتماع المجلس التأسيسي بنقاط ثلاثة وهي:

- ١- من أجل أن يبيت في المعاهدة العراقية- البريطانية والتصديق عليها.
- ٢- من أجل سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات وتنشيط سيادة الدولة الداخلية.
- ٣- من أجل سن قانون الانتخابات الذي ينتخب بموجبه المجلس النيابي ليينوب عن الأمة ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها^{١٥٥}.

بالنسبة للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ فقد قدمتها حكومة جعفر العسكري^{١٥٦}، الاولى (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ - ١٢ آب ١٩٢٤) في ٢ مايس الى المجلس التأسيسي مع بروتوكولاتها والاتفاقيات المتفرعة عنها، وجرت مناقشات حادة وقوية داخل المجلس بقصد المعاهدة وتعديلها، كما طلب عدد من النواب تأجيل التصديق على المعاهدة حتى يتبين مصير ولاية الموصل^{١٥٧}.

ينظر: كمال مظفر احمد، كركوك وتوابعها، حكم التاريخ والضمير، د.م، د.س، ص ١٩٧؛ نذير، المصدر السابق، ص ٣٧.

^{١٥٤} حميد الساعدي، مبادئ في القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥٠؛ كاظم وآخرون، المصدر السابق، ص ١١؛ المظفرى، المصدر السابق، ص ٦-٧.

^{١٥٥} ابراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٩٠، ص ٢٩.

^{١٥٦} جعفر العسكري، ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد ويحدُّر من اسرة كانت تسكن قرية العسكرية، وكان والده ضابطاً في الجيش العثماني برتبة قائم مقام (عقيد) عسكري، ودخل المدرسة العسكرية في بغداد، ثم سافر الى استانبول سنة ١٩٠١ فدخل المدرسة الحربية وتخرج منها سنة ١٩٠٤ برتبة ملازم ثان وكان يعرف اللغات العربية والتركية والكردية والفارسية والالمانية والارمنية والانكليزية والفرنسية، الف وزارتين، قتل أثناء انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦. ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، ط، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٤-٢٧.

^{١٥٧} الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، ج ١، بغداد، ١٩٢٤، ص ٤١٩. ومن الجدير بالذكر أن النزاع كان قائماً حينذاك بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل التي طالبت بها تركيا وبعد فشل مؤتمر القسطنطينية (١٩١٥- ٥ حزيران ١٩٢٤) في تسوية ذلك النزاع بشكل مباشر بين بريطانيا، بوصفها دولة

يبدو أن هذه المناقشات الكثيرة حول المعاهدة، أثار قلق البريطانيين ويظهر ذلك جلياً من التهديد الذي أطلقه المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس - H. Dobbs^{١٥٨}) في المجلس التأسيسي في ٣١ مارس ١٩٢٤ حيث القى كلمة اوضح فيها أن طلبهم بتعديل المعاهدة يعني رفضها، وأنذرهم بالعاقبة الوخيمة التي تجدها معارضتهم على مشكلة الموصل^{١٥٩}. في ٩ حزيران ١٩٢٤ سلم دوبس الملك فيصل الأول إنذاراً طالب فيه بحل المجلس التأسيسي وفي حال رفضه التصويت على المعاهدة، فاضطر المجلس الى عقد اجتماع في منتصف ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤ حضره (٦٩) نائباً من مجموع النواب البالغ عددهم (١٠٠) نائب وتم قبول المعاهدة بعد تصويت (٣٧) مندوياً الى جانبها^{١٦٠}.

– القانون الأساسي العراقي:

نحت المادة الأولى من المعاهدة البريطانية- العراقية لسنة ١٩٢٢ على أن المندوب يضع في أقرب وقت، لا يتجاوز ثلاثة سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة. ونحت المادة الثالثة، على أن يتهدى الملك فيصل الأول بـ «أن ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي»^{١٦١}. عرضت الحكومة العراقية في ٣ نيسان ١٩٢٤، لائحة القانون الأساسي^{١٦٢} (الدستور) على المجلس التأسيسي، وأرفقت به كتاباً يبين أهمية هذا الدستور بالنسبة للعراق، وذلك

^{١٥٨} منتدبة على العراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، تم احالة الصراع الى عصبة الأمم. ينظر : حسين، المصدر، ص ٤٥-٤٥.

^{١٥٩} ولد هنري دوبس سنة ١٨٧١ وبعد من كبار موظفي حكومة الهند، له خبرة بالشؤون المالية ووصل الى العراق في كانون الثاني ١٩١٥، ليصبح ناظر الواردات، خلف كوكس في سنة ١٩٢٣ ليصبح مندوياً ساماً على العراق، كان شديد التأثير في رسم السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، ينظر: سيف الدين، المصدر السابق، ص ٧٩.

^{١٦٠} المصدر نفسه، ص ٤٨.

^{١٦١} الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ١، ص ١١٦، فوستر، المصدر السابق، ص ٢٠٠؛ أحمد وحميدي، المصدر السابق، ص ٤٤.

^{١٦٢} الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج ١، ص ٣٧.

^{١٦٣}) كان مشروع القانون الأساسي قد وضع من جانب الميجير يوت (Major Young) من دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية، و دراور Drawer مستشار وزارة العدلية العراقية، وقد استمد بعض النقاط والنصوص

لأنه يشكل الخطوة الكبيرة لدخول العراق إلى عصبة الأمم. وكان مشروع القانون الأساسي قد نشر في الصحف في تشرين الثاني ١٩٢٣ وأقره المجلس التأسيسي في ١٠ تموز ١٩٢٤^{١٦٣}. ثم صادق عليه الملك فيصل الأول وأمر بوضعه موضع التنفيذ^{١٦٣}.

احتوى القانون الأساسي على ١٢٣ مادة، موزعة على مقدمة وعشرة أبواب، وجاء في مقدمتها التي شملت المواد الأربع الأولى أن «العراق دولة ذات سيادة مستقلة وحكومته ملكية وراثية شكلها نيابي»^{١٦٤}. وتناول الباب الأول، حقوق الشعب مثل حق اكتساب الجنسية، وعدم التفريق بينهم بسبب الدين والقومية واللغة، والمساواة أمام القانون، وضمان حرية المعتقد وغير ذلك من الحريات الفردية^{١٦٥}.

أما الباب الثاني، فيشمل الملك وحقوقه مثل «يقسم الملك أمام مجلس الأعيان والنواب ... يمين المحافظة على أحكام القانون الأساسي واستقلال البلاد والأخلاق للوطن»^{١٦٦} «والملك مصون غير مسؤول»^{١٦٧}. وشمل الباب الثالث السلطة التشريعية، حيث حدتها بأنها منوطه بمجلس الأمة (أي البرلمان) مع الملك^{١٦٨}. وتناول الباب الرابع، وزراء الدولة، وبين واجباتهم ومسؤولياتهم أمام مجلس النواب^{١٦٩}. أما الابواب المتبقية،

من دساتير استراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدساتير، وتشاورا فيما بعد حوله مع تايجل دافيدس N. Davids السكرتير الحقوقى للمندوب السامى البريطانى. كما تالت لجنة عراقية لدراسة مشروع القانون الأساسي، وبعد مناقشات طويلة تمت موافقة الحكومة البريطانية والحكومة العراقية على اللائحة بصيغتها النهائية. ينظر: نعمة السيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨، ص ٦٤؛ احمد وحميدى، المصدر السابق، ص ٤٢. ويقول ناجي شوكت عن الدستور (كانت مواد القانون الأساسي العراقي موضوع مراسلات ومكاتبات استمرت بين انكلترا والعراق مدة طويلة). ينظر: شوكت، المصدر السابق، ج ١: ص ٦٤.

^{١٦٣} الساعدي، المصدر السابق، ص ١٥١. وبخصوص النص الكامل لدستور ١٩٢٥، ينظر: الحكومة العراقية، القانون الأساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٤؛ الجدة، المصدر السابق، ص ٢٧٧-٣٠٥.

^{١٦٤} القانون الأساسي، المادة (٢).

^{١٦٥} المصدر نفسه، المواد (١٨-٥).

^{١٦٦} المصدر نفسه، المواد (١٩-٢٦).

^{١٦٧} المصدر نفسه، المادة (٢٥).

^{١٦٨} المصدر نفسه، المواد (٢٧-٦٣).

^{١٦٩} المصدر نفسه، المواد (٦٤-٦٧).

فتضمنت السلطة القضائية^{١٧٠}، والامور المالية^{١٧١}، وكيفية ادارة الاقاليم^{١٧٢}، وتأييد القوانين والاحكام^{١٧٣}، وتعديل القانون الاساسي^{١٧٤}، ومواد أخرى اعتبرها القانون الاساسي مواد عامة^{١٧٥}. إن قانون الاساسي العراقي، او دستوره ١٩٢٥، لم يوضح كما يوضح دستور أية امة ذات سيادة يشارك أبناؤه في سنه، ولم يتتوح في تبنيه أن يطابق المفاهيم الديمقراطية فعلاً، أو أن يحقق سيادة الشعب حقيقة. وكذلك لم يتتوح واضعوه فيه ذلك بقدر ما كان يتتوخون منه أن يكون مطابقاً لاغراض الانتداب، وأن لا يتضمن شيئاً مناقضاً لاحكام المعاهدة العراقية- البريطانية التي وضعها هي الأخرى لتحقيق أغراض الانتداب^{١٧٦}. لم يبق من مهام المجلس إلا الموافقة والتصديق على قانون انتخاب النواب الذي أعدته وزارة العدلية بالاستناد إلى قانون الانتخاب العثماني وقانون إنتخاب المجلس التأسيسي، وفي ٢ آب ١٩٢٤ تم إقرار القانون والمصادقة عليه^{١٧٧}.

وعلى الرغم من العيوب التي رافقت عملية انتخاب المجلس التأسيسي والتأثيرات البريطانية عليه عن طريق المندوب السامي، إلا أنه «أرسى أسس قيام أول حياة برلمانية عراقية»^{١٧٨}.

- قانون إنتخاب النواب :

أكده القانون الأساسي أن طريقة وإنتخاب النواب يتم إجراؤها بقانون خاص، مع مراعاة التصويت السري، ووجوب تمثيل الأقليات غير المسلمة (المسيحية والموسوية أي اليهودية)^{١٧٩}. لذا صدر قانون إنتخاب النواب سنة ١٩٢٤^{١٨٠}.

^{١٧٠} المصدر نفسه، المواد (٦٨-٨٩).

^{١٧١} المصدر نفسه، المواد (٩٠-١٠٨).

^{١٧٢} المصدر نفسه، المواد (١٠٩-١١٢).

^{١٧٣} المصدر نفسه، المواد (١١٣-١١٧).

^{١٧٤} المصدر نفسه، المواد (١١٨-١١٩).

^{١٧٥} المصدر نفسه، المواد (١٢٠-١٢٢).

^{١٧٦} السعيد، المصدر السابق، ص ٦٤؛ شوكت، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٦.

^{١٧٧} المظفرى، المصدر السابق، ص ٣٨.

^{١٧٨} الادهمي، المجلس التأسيسي، ج ٢، ص ٣٠٧.

عدّ قانون سنة ١٩٢٤ كل لواء دائرة إنتخابية، وكل ناحية أو محطة أو بضع محلات شعبة انتخابية^{١٨١}، وأن يكون لكل لواء نائب واحد عن كل ٢٠,٠٠٠ من عدد الذكور فيه، وإذا كان عدد الذكور في اللواء لا يقل عن ١٠,٠٠٠ واقل من ٢٠,٠٠٠ يكون له نائب واحد. وإذا بلغ العدد ٣٠,٠٠٠ فنائين، وإذا بلغ ٥٠,٠٠٠ فثلاثة نواب وإذا بلغ ٧٠,٠٠٠ فأربعة، أما بالنسبة للأقليات المسيحية والموسوية فكان لهم (٨) نواب في مجلس النواب بواقع نائبين مسيحيين ونائب موسوي واحد عن الموصل، ونائبين موسوين و نائب مسيحي واحد عن لواء بغداد ونائب موسوي ومسيحي واحد عن لواء البصرة^{١٨٢}، ونصت المادة (الثامنة) من القانون على تقييم الدوائر الانتخابية في العراق الى ثلاث مناطق هي:

المنطقة الأولى: تحتوي على الوية الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية.

المنطقة الثانية: تحتوي على الوية بغداد وديالى والدليم (الانبار حالياً) والحلة وكربلاء والكوت والديوانية.

المنطقة الثالثة: تحتوي على الوية المنتفق (الناصرية حالياً) والعامرة والبصرة، كما أن ليس لأية منطقة الحق أن تنتخب نائباً من أهالي منطقة أخرى^{١٨٣}.

^{١٧٩} القانون الأساسي، المادة (٣٧).

^{١٨٠} عدل قانون إنتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، ثلاثة مرات خلال العهد الملكي حيث صدر قانون الانتخابات الثنائية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ومرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢، وقانون انتخاب النواب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦. جميل، الحياة الثنائية، ص ٥٥؛ المظفرى، المصدر السابق، ص ٥٢.

^{١٨١} قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤، المادة (٢).

^{١٨٢} المصدر نفسه، المادة (٦).

^{١٨٣} قانون انتخاب النواب، المادة (٨). ومن الجدير بالذكر إن ٦٠٪ من مسيحي العراق كانوا يعيشون في الموصل وأطرافها، بينما كان اليهود يتوازنون في بغداد أساساً مع وجود مجموعات منهم في الموصل والبصرة، وحسب إحصاء سنة ١٩١٩ كان مجموع اليهود في منطقة بغداد وحدها ٦٢,٥٦٥ نسمة، وفي منطقة الموصل ١٤,٨٢٥ نسمة، وفي منطقة البصرة ١٠,٠٨٨ نسمة، ومجموعات متفرقة منهم في بعض قرى ونواحي واقضية كردستان، وخاصة في منطقة العمادية. ينظر: خليل على مراد، "الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني" في مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص ٥٤.

كما تم تحديد كيفية إجراء الانتخابات والتي هي على درجتين، المنتخب الأول والمنتخب الثاني، وينتخب المنتخب الثاني من جانب الناخبين الأوليين بنسبة ٢٥٠% ناخب لكل منتخب ثانوي^{١٨٤}، والذين بدورهم ينتخبون النواب^{١٨٥}. كما يتم تشكيل لجان متعددة لاحضار قوائم المنتخبين الأوليين في كل شعبة انتخابية^{١٨٦}، وتقوم هيئات التفتيش بتدقيق سجلات الناخبين وتنظر فيها من حيث تنظيمها ودققتها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها وسلامتها من السهو والخطأ والاحتياط^{١٨٧}، وعلى المتصرف (المحافظ) ان يودع هذه السجلات في حال ورودها اليه، لدى (الهيئة التفتيشية) في اللواء ومن ثم يوقع عليها مع اعضاء الهيئة ويتم ارسالها الى وزارة الداخلية^{١٨٨}. وكما تنظم وتحتم الاوراق الانتخابية من جانب هيئات التفتيشية شريطة ان يكون العدد المرسل الى الشعب الانتخابية مساوياً لعدد الناخبين الأوليين في سجلها^{١٨٩}.

اما النائب فيجب أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وان لا يكون محكوماً بجريمة غير سياسية كالسرقة او الرشوة او الخيانة او الجرائم المخلة بالشرف^{١٩٠}. وبعدما يتم انتخاب النواب لمنطقة انتخابية، تكتب مضبوطة ويوقع عليها من جانب هيئة التفتيش ثم المتصرف وفيها أسماء النواب الفائزين مع عدد الاصوات التي حصلوا عليها، وترسل الى وزارة الداخلية وديوان مجلس النواب ولا يعتبر المنتخب نائباً نهائياً ما لم تصدق مضبوطته من لدن مجلس النواب^{١٩١}. وتعد صفة المنتخب الثانوي دائمة مدة الدورة الانتخابية كلها، لانتخاب نواب جدد قد تحدث عن حالات الوفاة او الاستقالة او غير ذلك^{١٩٢}. كما لا يجوز للجنود وأفراد الشرطة

^{١٨٤} قانون انتخاب النواب، المادة (٧).

^{١٨٥} المصدر نفسه، المادة (٢).

^{١٨٦} المصدر نفسه، المادة (٩).

^{١٨٧} المصدر نفسه، المادة (١٣).

^{١٨٨} المصدر نفسه، المادة (١٧).

^{١٨٩} المصدر نفسه، المادة (٢١).

^{١٩٠} المصدر نفسه، المادة (٣٢).

^{١٩١} قانون انتخاب النواب، المادة (٤١).

^{١٩٢} المصدر نفسه، المادة (٤٢).

المشاركة في الانتخابات ماداموا قائمين بالخدمة المسلحة، إلا إذا كانوا في حالة الإجازة في قراهم أو محلاتهم فلهم المشاركة في الانتخابات^{١٩٣}. كما أشترط القانون على الضباط الذين هم في خدمة القوات المسلحة أن يستقيلوا من مهنتهم عند قبولهم التنيابية^{١٩٤}، كما حظر على الرؤساء والوحدات الادارية والمحاكم ومديري الشرطة والقادة العسكريين ان ينتخبوا من دوائر الانتخابات التي هم موظفون فيها^{١٩٥}.

ان قانون الانتخابات لسنة ١٩٢٤ لم ينص على اسلوب الترشيح للانتخابات، إلا إن ذلك كان يتم فعلاً، بوصفها مرحلة سابقة لعملية الانتخاب، ولكن قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ أشار الى اسلوب الترشيح بوصفه أساساً للانتخاب^{١٩٦}.

- مجلس النواب:

حسب القانون الأساسي العراقي، فإن السلطة التشريعية منوطه بمجلس الامة والملك، وبين القانون المذكور أن مجلس الامة يتكون من مجلسي الاعيان والنواب، وبذلك حدد شكل نظام الحكم في العراق لكي يستطيع إدارة البلاد وتحقيق العدالة والمساواة فيها.

يتتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف من الذكور^{١٩٧}، ودورة المجلس أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول تشرين الثاني^{١٩٨}، وإذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية، فالليوم الذي يليه^{١٩٩}. أما كيفية انعقاد جلسات المجلس فتكون بدعة من الملك، وإذا لم يدع المجلس الى ذلك، يجتمع بحكم

^{١٩٣} المصدر نفسه، المادة (٤٥).

^{١٩٤} المصدر نفسه، المادة (٤٦).

^{١٩٥} المصدر نفسه، المادة (٤٧).

^{١٩٦} فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٨٢.

^{١٩٧} القانون الأساسي، المادة (٣٦).

^{١٩٨} في قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي لسنة ١٩٤٣ أصبح في الاول من كانون الاول.

^{١٩٩} القانون الأساسي، المادة (٣٨).

القانون، ويجتمع المجلس أربعة أشهر لكل اجتماع اعتيادي^{٢٠٠}، الا اذا قام الملك بحل المجلس قبل اتمام الفترة المذكورة او مدّ أجل الاجتماع لاتمام بعض المسائل الضرورية المستعجلة، وإذا تم تمديد المجلس لا يجوز أن يزيد على ستة أشهر^{٢٠١}، كما أن للمجلس صلاحية تأجيل جلساته من فترة الى أخرى، فضلاً عن ذلك فان المجلس إذا ما تم حله فيشرع في إجراء انتخابات جديدة ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل^{٢٠٢}. شريطة فض هذا الاجتماع قبل ٣١ تشرين الاول، لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة الانتخابية^{٢٠٣}، أما اذا صادف الاجتماع غير العادي شهري تشرين الثاني وكانون الاول، يتم اعتباره أول اجتماع عادي^{٢٠٤}.

اعتبر النائب مثلاً عن العراق عامة لا لمنطقته التمثيلية^{٢٠٥}. وحددت شروط العضوية في مجلس النواب العراقي الذي أكمل الثلاثين من العمر وأكتسب جنسيته العراقية بالولادة، أو حسب معايدة (لوزان) لعام ١٩٢٣، أو إنتمائه الى أسرة عثمانية سكنت العراق قبل سنة ١٩١٤ ومضى على تجنسه ١٠ سنوات، ولم يكن محكماً بالإفلاس او محجواً عليه، ولم يرتبط بوظيفته مع الحكومة أو بعقد مع إحدى المؤسسات الأجنبية، ولم يكن محكماً بالسجن لجريمة غير سياسية وأن لا يكون من أقارب الملك^{٢٠٦}، أما حل المجلس فقد أعطي هذا الحق للملك حسب المادة الخامسة والعشرين من القانون الأساسي^{٢٠٧}.

^{٢٠٠} أصبح ستة أشهر في التعديل الثاني للقانون الأساسي لسنة ١٩٤٣.

^{٢٠١} القانون الأساسي، المادة (٣٩).

^{٢٠٢} القانون الأساسي، المادة (٤٠).

^{٢٠٣} في التعديل الثاني ٣٠ تشرين الثاني.

^{٢٠٤} في التعديل الثاني كانون الاول وكانون الثاني.

^{٢٠٥} في التعديل الثاني كانون الاول وكانون الثاني.

^{٢٠٦} القانون الأساسي، المادة (٣٠).

^{٢٠٧} القانون الأساسي، المادة (٢٥).

افتتاح المجلس:

يقوم الملك بافتتاح المجلس، وعند غيابه يقوم بذلك رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، ويستمع النواب إلى خطبة العرش التي يلقيها الملك، وعادة تقوم الحكومة باعداد هذه الخطبة وهي بمثابة منهاجها، وبعد إنتهاء خطبة العرش ينصرف كل من أعضاء مجلسى النواب والاعيان إلى مجلسه^{٢٠٨}.

رئاسة المجلس:

بعد الاستماع إلى خطاب العرش، يباشر مجلس النواب بعقد جلسته الأولى، فيتبوأ أكبر النواب سنًا كرسي الرئاسة ويتعهد بالكتابة من هو أصغر سنًا^{٢٠٩}، مكونين بذلك الرئاسة المؤقتة، ومهمته تليف النواب وانتخاب ديوان الرئاسة الدائمي حيث جاء في المادة (٤٤) من القانون الأساسي بان ينتخب في الجلسة الأولى رئيساً ونائبين للرئيس وكاتبين للمجلس من بين أعضائه، الذين يبقون هيئة رئاسة لديوان المجلس حتى الاجتماع الاعتيادي الذي يليه. وبعد هذا يتم عرض نتيجة الانتخاب على الملك لكي يصادق عليه^{٢١٠}.

وظائف رئاسة المجلس:

الرئيس : يمتلك رئيس المجلس صلاحيات واسعة لإدارة الجلسات وضبطها، فان ترأس الجلسات وإفتتاحها، ومسؤولية الحفاظ على الهدوء، وتطبيق النظام الداخلي داخل المجلس هو ضمن اختصاصاته^{٢١١}.

- نائبا الرئيس:

تقتصر مهامه على مساعدة الرئيس في إدارة وترؤس الجلسات، وتمشية أمورها، وعند غياب الرئيس يتولى النائب الاول رئاسة الجلسات، وإذا غاب الرئيس ونائبه الاول فيتولى النائب الثاني رئاسة الجلسة^{٢١٢}.

^{٢٠٨} القانون الأساسي، المادة (٢٥).

^{٢٠٩} النظام الداخلي، المادة (٣).

^{٢١٠} المصدر نفسه ، المادة (٩).

^{٢١١} المصدر نفسه، المادة (١٠٠).

- الكاتبان :

حسب النظام الداخلي لمجلس النواب، فإن كاتبي المجلس يتوليان تحرير محاضر الجلسات وطبعها، وقرأة الأوراق وإمضاء المحاضر، ويسجلان إسم من ي يريد الكلام من النواب، ويثبتان الآراء والتصاب بالاتفاق مع الرئيس. كما يشتركان في وظائف رئاسة المجلس. وعند غياب أحدهما أو كليهما يجوز للرئيس أن يستدعي أحد النواب للقيام بوظيفتهم^{٢١٣}.

- شعب ولجان المجلس :

يتم توزيع النواب - بعد عملية انتخاب ديوان الرئاسة - على أربع شعب^{٢١٤}. ثم يقوم الرئيس بتوزيع مضابط انتخاب النواب على الشعب بالاقتراع، وبعدها تبدأ الشعب بانتخاب لجنة تدقيق مضابط الانتخاب على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء لكل لجنة، ويوزع رئيس الشعبة المضابط بحيث لا تجعل النائب مدققاً لمضبطة الخاصة وتقدم نتائج التدقيق إلى رئيس الشعبة بتقرير خاص^{٢١٥}. أما فيما يخص لجان المجلس، فإن كل شعبة تنتخب في بداية تأليفها ثلاثة من أعضائها لكل لجنة من لجان المجلس الدائمة، عدا لجنة تدقيق حسابات الحكومة فهي تتالف من اثنين. ولجان المجلس الدائمة هي تسعة^{٢١٦} وكالآتي:

١- لجنة العرائض والمراجعات:

و مهمتها تنظيم جدول خاص كل شهر يضم خلاصة العرائض المحمولة، إليها مع تواريخها وأرقامها وأسماء أصحابها ويعمل الجدول في بعض الأحيان داخل المجلس كي يستطيع النواب أن يطلبوا وضع أي استدعاء كان موضع المناقشة أمام المجلس^{٢١٧}.

^{٢١٢} المصدر نفسه، المادة (١٠١).

^{٢١٣} المصدر نفسه، المادة (١٠٢).

^{٢١٤} النظام الداخلي، المادة (١٠).

^{٢١٥} المصدر نفسه، المادة (١١).

^{٢١٦} المصدر نفسه، المادة (٣٢).

^{٢١٧} المصدر نفسه، المادة (٣٣).

٢- لجنة الشؤون الداخلية:

وهي تنظر في الامور المتعلقة بالأمن الداخلي والشرطة والصحة والادارة والسجون وأمور العشائر^{٢١٨}.

٣- لجنة الشؤون الخارجية:

وتحدد مهامها بالنظر في المعاهدات والاتفاقات التي تخص السياسة الخارجية، كما تنظر في اللوائح القانونية المختصة بها^{٢١٩}.

٤- لجنة الشؤون الحقوقية:

وهي مختصة في الامور العدلية وال اوقياف والطابو وما يختص بها وفي اللوائح القانونية المتعلقة بها وكذلك تنظر في النظام الداخلي^{٢٢٠}.

٥- لجنة الشؤون العسكرية:

تنظر في امور الدفاع عن الوطن والتجنيد والتشكيلات العسكرية وما يتعلق بالاصلاح مؤسسات وغيرها^{٢٢١}.

٦- لجنة الشؤون الاقتصادية:

تبث في المقترنات واللوائح المتعلقة باصلاحات شؤون التجارة والزراعة والبرق والبريد والمعارف والري وكل ما يؤدي الى نهضة البلاد^{٢٢٢}.

٧- لجنة شؤون العارف:

وهي أيضاً تبحث في مجال التعليم وكيفية الترقى وسبل النهوض به، فضلاً عن الاهتمام بالناحية التهذيبية وكذلك توسيع نطاق التعليم على المستويات كافة^{٢٢٣}.

٨- لجنة الشؤون المالية:

تنظر في جميع الامور المالية وما يتعلق بالاراضي الحكومية وكيفية اتخاذ التدابير اللازمة لاصلاح المشاكل وذلك بوضع الاقتراحات والقوانين وتدقيق ميزانية الحكومة من النفقات والواردات^{٢٢٤}.

^{٢١٨} المصدر نفسه، المادة (٣٣-٦).

^{٢١٩} المصدر نفسه، المادة (٣٤).

^{٢٢٠} المصدر نفسه، المادة (٣٤).

^{٢٢١} المصدر نفسه، المادة (٣٥).

^{٢٢٢} المصدر نفسه، المادة (٣٦).

^{٢٢٣} المصدر نفسه، المادة (٣٧).

^{٢٢٤} المصدر نفسه، المادة (٣٨).

٩- لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية :

ومهمتها النظر في التقارير التي يتم رفعها من لدن مراقب الحسابات العام الى المجلس عن نتائج تدقيقاته لحسابات الحكومة العامة، كذلك تنظر في اللوائح القانونية بشأن تصديق الحسابات النهائية^{٢٢٥}. فضلاً عن ذلك، هناك لجنة المكتبة وللجنة جواب خطاب العرش^{٢٢٦}.

- طريقة التصويت:

إن طريقة التصويت في مجلس النواب تختلف من موضوع لآخر، وذلك حسب أهمية الموضوع، وكانت هناك ثلاثة طرق للتصويت:

١- التصويت بالاشارة :

وتجري هذه الطريقة عندما يكون النائب جالساً في مكانه رافعاً يده، أو واقفاً ويقوم الرئيس باحصاء الأراء وجمعها^{٢٢٧}.

٢- التصويت بتعيين الأسماء :

وهو على نوعين، الاول يقرأ الكاتب اسم النائب فيقوم من مكانه ويبدي رأيه ويسجل الكاتب رأيه إذا كان موافقاً يضع إشارة (+) وإذا كان مخالفًا يضع إشارة (-). والثاني، يضع النائب بنفسه عند قراءة اسمه ورقة بيضاء للموافقة و ورقة حمراء للمخالفة في الصندوق المعد لاحصاء أمام الرئيس^{٢٢٨}.

٣- التصويت الخفي :

يعطي لكل نائب كرتين، احدهما (بيضاء) للقبول والأخرى (سوداء) لعدم القبول. ويوضع أمام الرئيس صندوقان لكل منهما فتحة صغيرة، ويكتب على الواحدة منها (التصويت) وعلى الآخر (التطبيق). وعندما يقرأ اسم النائب يضع الكرة الدالة على رأيه في الصندوق بنفسه^{٢٢٩}، ولا يبدأ بالتصويت إلا عند حصول النصاب القانوني^{٢٣٠}، فيثبت الرئيس والكتابان النصاب، وإذا حصل إختلاف في عدد الاعضاء الحاضرين وتبين عدم وجود النصاب، يؤجل التصويت على

^{٢٢٥} المصدر نفسه، المادة (٣٨ - ٤).

^{٢٢٦} المصدر نفسه، المادتين (١٧، ١٨).

^{٢٢٧} النظام الداخلي، المادة (٨٠).

^{٢٢٨} المصدر نفسه، المادة (٨١).

^{٢٢٩} المصدر نفسه، المادة (٨٢).

^{٢٣٠} نصف أعضاء المجلس + ١.

الموضوع الى الجلسة المقبلة. وإذا تساوت الآراء فيحق للرئيس أن يصوت فقط

^{٢٣١} للترجح

- الاجراءات ضد النائب:

بغية المحافظة على الهدوء داخل المجلس، ولكي تجري الجلسات بصورة طبيعية، وبعدما يستأذن النائب من الرئيس بعد تسجيل إسمه، يحق له الكلام في الموضوع المطروح أو أية قضية. لكن إذا ما بدر منه شيء مخالف للقانون وأخل بالنظام^{٢٣٢}، فيتم معاقبته بثلاثة طرق حددتها النظام الداخلي لمجلس النواب وهي:

١- الاخطار : وفيه يلفت الرئيس نظر النائب إذا خالف أحكام النظام، كما يخطر النواب بعدم ترك الجلسة سواء عند التصويت او عندما تفقد الجلسة نصابها القانوني^{٢٣٣}.

٢- اللوم : هو تقييم عمل النائب علناً عند اصراره على عمل مخل لنظام المجلس وبعدما يعتقد الرئيس بعدم تأثير الاخطار الموجه اليه سابقاً، ومنعه من الاشتراك في جلسات المجلس في ذلك اليوم^{٢٣٤}.

٣- الاخراج: وهذه العقوبة تتخذ عندما يهين النائب رفاته بالقول الجارح او الفعل، او حثهم على التمرد والعصيان أثناء المذاكرة. فيمنع النائب مؤقتاً من الاشتراك بجلسات المجلس^{٢٣٥}.

ويجب ان يدون كل ما يقر، وينفذ هذه التدابير في محاضر الجلسات^{٢٣٦}. كما أن للمجلس عند اقتضاء الضرورة أن يأمر بالتحقيقات النيابية وذلك بتشكيل لجنة لا يقل عدد أعضائها عن (خمسة) ولا يزيد عن (خمسة عشر) عند وقوع حوادث سياسية مهمة أو إخلال بسلامة الانتخابات وغيرها^{٢٣٧}.

^{٢٣١} المصدر نفسه، المادتين (٧٦-٧٥).

^{٢٣٢} نذير، المصدر السابق، ص ٦٠.

^{٢٣٣} النظام الداخلي، المادة (١١٨).

^{٢٣٤} المصدر نفسه، المادة (١١٩).

^{٢٣٥} المصدر نفسه، المادة (١٢٠).

^{٢٣٦} المصدر نفسه، المادة (١١٧).

^{٢٣٧} المصدر نفسه، المادة (١٢٣).

المبحث الثالث

سمات الحياة النيابية بين ١٩٤٥-١٩٢٥

أناط القانون الأساسي العراقي السلطة التشريعية بمجلس الأمة (مجلسي الأعيان والنواب) – كما أشرنا – الذي منح سلطة وضع القوانين وتعديلها والغائها. وكما أعطى للنائب حق حرية الكلام ضمن نطاق المجلس الذي ينتسب إليه دون أن تتخذ بحقه أية إجراءات قانونية بسبب القاء خطبة أو ابداء رأيه^{٢٣٨}. فضلاً عن هذا فإن النائب له الحصانة البرلمانية بحيث لا يمكن توقيفه أو محاكمته إلا إذا صدر قرار بالأكثريّة من المجلس الذي ينتسب إليه يبيّن الأسلوب الكافي لاتهامه بعمل مخل بالقانون والنظام^{٢٣٩}. ومع هذا، فقد كانت هناك عوامل عديدة أدت إلى إضعاف مجلس النواب:

١- طريقة الانتخاب:

كانت الانتخابات تجري وفق الانتخاب غير المباشر، أي أنها كانت على درجتين – كما ذكرنا – ففي المرحلة الأولى يتم انتخاب منتخبين ثانويين، وهؤلاء هم ينتخبون النواب، ومن المعروف أن المنتخبين الثانويين لم يكونوا يتقيدون بأراء ناخبيهم فيمن يرون أن يكونوا نوابهم، والمنتخبون الثانويون لقلة عددهم بالنسبة لعدد الناخبين، ولأنهم على الأكثرب كانوا مرتبطين بمصالح مع الحكومة، فإنه كان يسهل التأثير عليهم، بهدف انجاح فوز مرشحي الحكومة^{٢٤٠}. في حين لو أخذ بطريقة الانتخاب المباشر لكان من الصعب نسبياً التدخل في العملية الانتخابية وطريقة

^{٢٣٨} القانون الأساسي، المادة (٦)؛ سيفان باكراد ميسروب، مبدأ سيادة الشعب في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص ٦٩.

^{٢٣٩} محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٥٤، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

^{٢٤٠} أسعد، المصدر السابق، ص ١٩٣.

اجرائها^{٢٤١}. فكانت طريقة الانتخاب من بين اسباب تدخل الحكومة في الانتخابات^{٢٤٢}.

٢- تدخل الحكومات :

كانت عمليات التدخل تتم من نواح عديدة منها، إشراف الحكومة على الانتخابات وتدخلها المباشر في عملية الانتخابات، وبالتالي الضغط على حرية المرشحين والناخبين لكي لا يمارسوا دورهم في العملية الانتخابية، ولقد كان لتدخل الحكومة في عملية الانتخاب دور كبير، لأنها هي التي تعد قوائم الانتخاب رغبة منها في ان يكون مجلس النواب تابعاً لها، يمكن من خلاله تمرير قراراتها ولوائحها القانونية ومؤازتها. ويأتي تدخل الحكومة في الانتخابات من خلال ما منحته لها قوانين الانتخاب من دور كبير تمكنا من التدخل في كل مرحلة من مراحل الانتخاب^{٢٤٣}. وبذلك تعرضت الانتخابات النيابية في العراق بصورة مباشرة الى تدخل الحكومات المتعاقبة، كثيراً ما كان النواب يفرضون فرضاً على الشعب ويعينون قبل أن تنظم مسابطهم الانتخابية. كما كانت أغلب الحكومات في العهد الملكي تقوم باعداد قوائم خاصة بها للمرشحين للانتخابات، مع أن مهمتها هي الاشراف على الانتخابات^{٢٤٤}.

٣- دور الملك :

إن إعطاء الملك حق حل مجلس النواب، وإصدار الارادة الملكية بإجراء الانتخابات للمجلس وكذلك افتتاحه وتأجيله وفضه، كان له أثر كبير على الحياة النيابية في العراق، فقد كان العديد من رؤوساء الوزارات سواء المكلفين بتشكيل الحكومة او القائمين في الحكم، يطالبون الملك عند تكليفه لهم بتشكيل الوزارة ان

^{٢٤١} ميسروب، المصدر السابق، ص ٥٨.

^{٢٤٢} مجید خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة: مجید خدوري وفيصل نجم الدين الاطرجي، بغداد، ١٩٤٦،

ص ٩٠.

^{٢٤٣} ميسروب، المصدر السابق، ص ٦٠؛ الجدة المصدر السابق، ص ٦٩؛ السعيد، المصدر السابق، ص ٦٦.

^{٢٤٤} حسين جمیل، الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة، مجلة "آفاق عربية"، السنة الخامسة، العدد (٢)، شباط ١٩٩٠، ص ٥٩.

يحل المجلس الموجود، ومن أجل الاتيان بمجلس يمكن ضمان الاكتيرية المؤيدة للوزارة فيه^{٢٤٥} ، تحت ذريعة ان هناك مهاماً كبيرة امامه لا يمكن انجازها إلا إذا كانت هناك اكتيرية موالية، ومن الامثلة على ذلك هو مطلب (عبدالمحسن السعدون) حل مجلس النواب شرطاً مسبقاً لتشكيل الوزارة^{٢٤٦} . وكذلك إصدار الملك غازي (١٩٣٩-١٩٣٢) إرادة ملكية في ٢٢ شباط ١٩٣٩ بحل المجلس على أساس الظروف التي تجتازها البلاد وعدم وجود التائز بين السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الوزارة)^{٢٤٧} .

ان مسألة حق الملك في حل المجلس أدى الى كثرة حل المجالس النيابية في العراق، وكان في بعض الاحيان يتم حل المجلس للسبب نفسه الذي حل به المجلس السابق وهذا كان خرقاً للقانون الاساسي العراقي والذي نصت الفقرة الاخيرة من المادة (٤٠) منه، على أنه "إذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر" ولكنه جاء في الارادة الملكية الصادرة في ٩ نيسان ١٩٣٥ عند حل مجلس النواب لدورته الخامسة أن أسباب الحل هو فقدان التائز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجاء في الارادة الملكية الصادرة في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٦ للدورة السادسة لمجلس النواب أن أسباب الحل هو فقدان التائز بين السلطتين أيضاً^{٢٤٨} .

٤- تجديد النيابة لأكثر من مرة:

كانت مدة العضوية في مجلس النواب اربع سنوات، وقد نص القانون الاساسي العراقي في المادة (٤١) على إمكانية تجديد إنتخاب النائب السابق، وقد جرت العادة، ان ترفع الوزارة، التي تقوم وتشرف على عملية الانتخابات، قائمة تضم أسماء المرشحين التابعين لها لكي يصادق عليها الملك حتى يكون باستطاعتها

^{٢٤٥} ميسروب، المصدر السابق، ص.٨٩.

^{٢٤٦} خدورى، المصدر السابق، ص.٩٣؛ عبدالرزاق الحسيني، أسرار الانقلاب، صيدا، ١٩٣٧، ص.١٠.

^{٢٤٧} شوكت، المصدر السابق، ج.١، ص.٣٤٣-٣٤٤.

^{٢٤٨} الحسنى، أسرار الانقلاب، ص.١٢.

الدخول الى العملية الانتخابية. حتى صار كل ”رئيس وزراء يجري انتخابات، يتفاهم مع البلاط ويتفقون على الاسماء“^{٢٤٩}. وعلى ما يبدو، فان الملك من خلال مصادقته على قوائم الوزارة، كان قراره بمثابة الحسم لمن يريد ان يصبح نائباً، وهذا ما حصل فعلاً عندما أشار أحد رؤوساء وزراء العراق الملكي عند عرض ترشيح أحد النواب على الملك فيصل الثاني بأنه ”إذا أيد سيدنا فيكون نائباً“^{٢٥٠}. وذكر مصدر أن قائمة المرشحين لعضوية مجلس النواب كان يتفق عليها الملك ووزير الداخلية والمستشار البريطاني، وتبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات حين تبلغ هاتفيًا الى المتصرفين ويطلب منهم بذل قصارى الجهد لانجاحها بعد ان يتعهد النواب المختارون خطياً بموازنة الحكومة^{٢٥١}. وهذا يعني ان كثيراً من هؤلاء النواب كانوا يعبرون في مناقشاتهم ومداخلاتهم عن وجهة نظر الحكومة التي اوصلتهم الى مجلس النواب وليس عن قناعاتهم وآرائهم الشخصية.

فضلاً عن هذا فانه في بعض الاحيان كان الملك ينفرد، أحياناً، في اختيار مرشحين مرتبطين به شخصياً، دون أن يكون للوزارة دور في ذلك. بغية وجود فئة أو مجموعة من النواب داخل المجلس مرتبطين بالملك مباشرة، وهذا ما حصل فعلاً عند انتخابات الدورة الاولى سنة ١٩٢٥^{٢٥٢}.

ان النظام النيابي الصحيح يتطلب ان تكون فترة عضوية النائب محددة، وذلك من أجل التجانس والتوازن بين ما يريد به الناخبون من ممثلיהם، وكذلك من أجل الوقوف والاطلاع على رغبات وممكل واحتياجات الناخبين^{٢٥٣}. إلا إننا نرى ان مجلس النواب العراقي شهد خلال الدورات (١٦) التي هي عدد دورات المجلس تجديد انتخاب العدد من النواب، مثل ذلك نائب ديالي (عز الدين النقيب)، والذي

^{٢٤٩} جميل، الحياة البرلمانية، ص ٦١.

^{٢٥٠} المصدر نفسه، ص ١٨٧.

^{٢٥١} عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.

ص ٣١٤.

^{٢٥٢} أسعد، المصدر السابق، ص ١٨٧.

^{٢٥٣} ميسروب، المصدر السابق، ص ٦٦.

انتخب (١٤) مرة لعضوية مجلس النواب، وكذلك نائب السليمانية (محمد صالح)^{٢٥٤}
الذي جدد انتخابه للدورات العشرة الأولى^{٢٥٥}.

٥- دور العشائر:

ان ضعف المجلس النيابي لم يكن نتيجة لتصرفات الحكومة حسب بل أيضاً بسبب استيراد واعتماد نظام سياسي لم يتلاءم وطبيعة المجتمع العراقي آنذاك. فقد ذكرنا ان مجلس النواب كان يمثل السكان بواقع نائب واحد عن كل ٢٠,٠٠٠ نسمة. ان مثل هذا النص في القانون الأساسي العراقي قد اشتُق من النظام البريطاني وفرض من جانب سلطات الانتداب البريطاني. وكان يهدف بذلك الى دفع النظام النيابي لاحتواء العناصر العشائرية الهامة التي شكلت غالبية سكانية بسطت نفوذها على الريف^{٢٥٦}، ليكون هؤلاء الشيوخ، الى جانب طبقة المالكين وأفنديّة المدن قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على أسناد النفوذ البريطاني في العراق. وخلال الدورات الاربعة الاولى لمجلس النواب كان عدد مقاعد ممثلي العشائر يتراوح بين (٢٠) و (٢٤) مقعداً من أصل (٨٨) مقعداً أي بنسبة تراوحت بين ٢٣٪ و ٢٧٪ من المقاعد^{٢٥٧}. وارتفاع العدد في سنة ١٩٤٣ ليبلغ ٣٧ مقعداً من مجموع ١١٦ مقعداً أي بنسبة ٣١.٩٪، ثم قفز الى ٥٢ مقعداً من مجموع ١٤٥ مقعداً، أي بنسبة ٣٥.٩٪ في سنة ١٩٥٨^{٢٥٨}.

كان هذا الوضع انعكاساً للسياسة البريطانية، وكذلك سياسة النظام الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨)، في كسب الزعامات العشائرية الى جانبها. والحقيقة ان مثل هذا الامر أخذ بنظر الاعتبار في المجلس التأسيسي العراقي ايضاً حيث مثل شيوخ العشائر العربية والكردية بنسبة ٤١٪ من المجموع الكلي لأعضاء المجلس التأسيسي

^{٢٥٤} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٣١٥-٣٨٩.

^{٢٥٥} نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، ١٩٨٤، ص ٦٧.

^{٢٥٦} الجواهري، المصدر السابق، ص ٣١٤.

^{٢٥٧} هنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزان، الكتاب الأول، ط ٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣٠.

(وعددتهم ١٠٠ نائباً) ^{٢٥٨}. وكان الانكليز يرون ان من يستطيع السيطرة على الشيوخ يستطيع السيطرة على العشائر، ومن يسيطر على العشائر بامكانه ان يحكم العراق بسهولة ^{٢٥٩}. وقد حصل الشيوخ على نسبة تمثيل في مجلس الاعيان لا تختلف عن نسبة تمثيلهم في مجلس النواب تقريباً ^{٢٦٠}. وكان بعضهم يجeh القراءة والكتابة، والعدد الاكبر منهم دون المستوى الثقافي المناسب للنبوية ^{٢٦١}. وهكذا نلاحظ ان الضرورات السياسية تطلبت اعطاء المشايخ والاغوات دوراً مهماً في المؤسسة التشريعية العراقية، لكن واقع الحال ان ذلك أدى الى تنتائج سلبية بالنسبة للنظام السياسي وطبيعة عمله. وقد اشار أحد الباحثين الى ان «احتواء جماعات تقليدية كالعشائر في جهاز سياسي حديث قد يعتبر خطوة ايجابية لتحقيق استقرار مرحلي وإرساء أسس أولية لوحدة اجتماعية داخلية. إلا أن الواقع الفعلي في العراق الملكي اخفق في الوصول للهدف المذكور، حيث ان إحتواء تلك الجماعات كان سبباً في فشل بناء أجهزة سياسية وطنية فعالة» ^{٢٦٢}.

بنكى زين
www.zheen.org

^{٢٥٨} المصدر نفسه.

^{٢٥٩} عبدالجليل الطاهري، العشائر العراقية ج ١، ١٩٧٢، ص ١٣.

^{٢٦٠} الجواهري، المصدر السابق، ص ٣١٥.

^{٢٦١} الحسو، المصدر السابق، ص ٦٨.

^{٢٦٢} المصدر نفسه، ص ٦٧.

الفصل الثاني

**مجلس النواب والمطالب
الإدارية والثقافية الكردية**

نکھی ڏین
المبحث الأول: شؤون التعليم
المبحث الثاني: العاملون في الادارة الحكومية
المبحث الثالث: مسألة استخدام اللغة الكردية



المبحث الأول

شؤون التعليم في كردستان

كان موضوع التعليم في كردستان العراق من بين الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها في مجلس النواب العراقي منذ دورته الأولى سنة ١٩٢٥، وقد تناولت تلك المناقشات جوانب مختلفة من ذلك الموضوع وهي المدارس، والبعثات الدراسية، وموضوع التعليم باللغة الكردية. وقد كانت كردستان العراق تعاني من النقص في مجالات التعليم، حيث كان عدد المعلمين في لواء السليمانية سنة ١٩٢٧ يبلغ (١٤) معلماً، مقابل (١٥٥) ألف نسمة كانت تشكل مجموع عدد سكان ذلك اللواء، فضلاً عن أن المدارس الكردية كانت تعاني من نقص في المستلزمات المدرسية الضرورية^{٢٦٣}، وكانت نسبة ما يصرف من واردات الالوية الكردية على مدارسها قليلة جداً مقارنة بنسبة ما يصرف من واردات الالوية الأخرى من العراق على مدارسها، فعلى سبيل المثال أنه في سنة ١٩٢٧ كانت نسبة ما يصرف على التعليم في لواء السليمانية من ايرادات اللواء تبلغ ١٪، وفي أربيل بلغت النسبة ٢,٥٪ فقط، وبالمقابل من ذلك كان يصرف على التعليم في بغداد ٣٨٪، وكربلاء ١٨٪ من ايراداتهما^{٢٦٤}. وفي سنة ١٩٣٠ تدهورت الحالة أكثر عندما أصبح لبعض الطوائف الدينية حقوقاً أوسع من الكرد في مجال التعليم، حيث بلغ عدد المدارس الكردية في كل أنحاء العراق (٤١) مدرسة، بينما وصل عدد المدارس المسيحية (٤٧) مدرسة، واليهودية (١٩) مدرسة^{٢٦٥}. في حين كان عدد الكرد اضعاف عدد أبناء الطائفتين الآخرين^{٢٦٦}. وكانت الموضوعات التي تمت مناقشتها هي:

^{٢٦٣} عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كردستان العراق، ١٩٣٩-١٩٤٥، ط١، مطبعة وزارة التربية، دهوك، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

^{٢٦٤} محمد ئهemin زهكى، دوو تهقىللای بىسسىود (محاولتىن غير مجدىتىن)، توپىزىنەوە: سەباھى غالپ، چاپخانەي هەلۋىست، لهندەن، ١٩٨٤، ٦٥ ل.

^{٢٦٥} البارزاني، الحركة القومية، ص ٢٤.

^{٢٦٦} لانتتوفر لدينا ارقام دقيقة عن سكان العراق حينئذ باستثناء تقديرین: الاول في سنة ١٩٣٠ حيث قدر سكان العراق بـ ٢,٨٢٤,٠٠٠ نسمة والثاني في سنة ١٩٢٢ وقدر فيه عدد سكان العراق بـ ٣,٨٥٧,٠٧٧ نسمة، وكان الكرد يشكلون ما بين ١٦-١٧٪ من مجموع السكان، في حين قدرت نسبة المسيحيين في تلك الفترة بما يتراوح

أ—المدارس:

ناقشت مجلس النواب موضوع المدارس وأعدادها في العراق وما كانت عليه سابقاً، وما طرأ عليها من تطور، فضلاً عن أهم العوائق التي تعرّض سبل هذا التطور. ففي الجلسة المنعقدة في ١٠ آب ١٩٢٥ من اجتماعه غير الاعتيادي الأول أي بعد مرور أقل من شهر على بدء مجلس النواب لاعماله، تم التطرق إلى موضوع التعليم في العراق، وبضمته في كردستان وذلك من خلال تقرير قدمه نائب السليمانية (محمد أمين زكي)^{٢٦٧}، ويعوده في ذلك أحد عشر نائباً إلى المجلس^{٢٦٨}. وقد ركز على التعليم في العراق، بما في ذلك كردستان، من حيث مقارنته بفترة ما قبل الحرب وما هو عليه الآن من توسيع. وأشار التقرير إلى عدم المساواة فيما بين الألوية، حيث وجد أن في أحد الألوية (٧٢) مدرسة ابتدائية للبنين و (١٨) مدرسة للبنات ومدرسة ثانوية واحدة وداراً للمعلمين الابتدائية ومدرسة للصناعة، على حين لم توجد في السليمانية سوى مدرسة واحدة فقط فقط^{٢٦٩}، «محرومة من الوسائل الالزمة ومغلولة بانواع النواقص يبلغ عدد طلابها (١٠٥) طالباً ومتكونة من خمسة

٢٦٣٪ و ٤٪ واليهود بما يتراوح ما بين ٢,٤٪ و ٢,٥٪ وبغض النظر عن مدى دقة هذه التقديرات، فإنه توضح ان عدد الكرد كان ثلاثة اضعاف النصارى واليهود على أقل تقدير، حول النسب اعلاه ينظر: مراد، الاحوال الاجتماعية في العراق، ص ٥٤٥-٥٤٦.

٢٦٧ ولد في السليمانية سنة ١٨٨٠، تخرج من الكلية العسكرية في استانبول سنة ١٩٠٢ وكلية الاركان الحربية سنة ١٩٠٤ برتبة رئيس ركن، يعتبر من الشخصيات البارزة في العهد الملكي، أصبح نائباً لعدة دورات انتخابية واستوزر لحقائب الاشغال والمواصلات والاقتصاد والدفاع له مؤلفات عديدة عن الكرد، توفي سنة ١٩٤٨. يُنظر: دارا جمال غفور، محمد أمين زكي ودوره السياسي والإداري في العراق ١٩٢٤-١٩٤٨، رسالة ماجستير معهد التاريخ العربي والترااث العلمي، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦-٩.

٢٦٨ وهم: نائب الديوانية رشيد خطاب ونواب السليمانية مرتضى فرج واحمد مختار و محمد صالح ونواب الموصل نوري البريفكاني و هبة الله المفتري و حازم شمدين آغا ونائب الدليم رشيد الخوجة ونائب الديالي الياس النقيب ونواب أربيل ابراهيم يوسف و اسماعيل راوندوزي.

٢٦٩ كان عدد مدارس السليمانية للسنة الدراسية ١٩٢٠-١٩٢١ هي (٣) مدارس ولم تكن فيها مدرسة رسمية في السنة الدراسية ١٩٢٣-١٩٢٤. ينظر: محمد عبدolla كاكه سون، گەشەکەردىنى خويىندىنى فەرمى له ليواكانى كوردىستانى عىرaca (١٩٥٣-١٩٢١) (تطور التعليم الرسمي في الوبية كردستان العراق) لىكۆلەنەوهەيەكى مىزۇۋىيە، چ ١، ھەولىن، ٢٠٠٤، ل ٣٥.

صفوف^{۲۷۰}). واقتراح لسد النواقص الموجودة في معارف السليمانية توصيات عديدة أهمها، إنشاء أربعة مدارس فيها مع مدرسة للصناعة وأخرى للبنات^{۲۷۱}. وقد أيد نائب المنتفك (السيد عبدالمهدي)^{۲۷۲} النواب، وأثنى على ذلك التقرير كما طالب بتوزيع التقرير على النواب او اعادة قراءته ثانياً^{۲۷۳}.

استمرت المطالبة بفتح المدارس في المنطقة الكردية من جانب النواب، ففي الجلسة المنعقدة في ۲۵ شباط ۱۹۲۶، دعى نائب أربيل (ابراهيم يوسف) وزارة المعارف الى فتح مدرسة للبنات في أربيل. وفي كلمة له أمام المجلس أكد أن في العراق (۲۶۳) مدرسة، وبذلك يستحق كل لواء في العراق ان توجد فيه (۱۹) مدرسة، مشيراً الى أن مدينة أربيل مع توابعها فيها (ستة) مدارس فقط وهي ابتدائية. كما طالب بضرورة «إجراء المساواة في تشكيلات المعارف بين الالوية» فضلاً عن تخصيص المبالغ الالزامية في ميزانية المعارف لفتح مدرسة للبنات في أربيل^{۲۷۴}، وايد نائب الحلة (مزاحم الباجة جي)^{۲۷۵}، الطلب رغم ابدائه بعض

^{۲۷۰} م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ۱۹۲۵، الجلسة (۱۱) في ۱۰ آب ۱۹۲۵، ص. ۴. ملحق بجريدة الواقع العراقية، العدد (۳۲۲) في ۱۹۲۵/۸/۲۳.

^{۲۷۱} السيد عبدالمهدي: هو السيد عبدالمهدي حسن ناصر آل بشرواند في الشطورة، شارك منذ شبابه في الحركة الوطنية، فانضم الى الجمعية العربية الامركورية وفرع جمعية الاصلاح في البصرة، فضلاً عن دوره في ثورة العشرين، انتخب نائباً عن المنتفك في المجلس التأسيسي سنة ۱۹۲۴، ثم انتخب نائباً عن المنتفك للدورات الاولى والثانية والرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة، كما عين عضواً في مجلس الاعيان في تشرين الاول ۱۹۴۱ وانتخب نائباً أول لرئيس المجلس المذكور، كما تقلد المناصب الوزارية لمرات عديدة منها، وزارة المعارف سنوي ۱۹۳۳، وزیر الاقتصاد سنة ۱۹۴۱، توفي في ۱۳ تشرين الاول ۱۹۷۱ في بغداد. ينظر: میر بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج. ۲، بيروت، ۲۰۰۴، ص ۵۸-۵۹.

^{۲۷۲} غفور، المصدر السابق، ص ۴۲.

^{۲۷۳} م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ۱۹۲۵، الجلسة (۲۲) في ۲۵ شباط، ۱۹۲۶، ص ۹، الواقع العراقية، العدد (۴۱۲) في ۱۹۲۶/۲/۱۴.

^{۲۷۴} ولد سنة ۱۸۹۰ في النعmaniّة جنوب بغداد، وأكمل دراسته فيها ودرس القانون في استانبول لكنه لم يكمل دراسته أصدر جريدة النهضة العربية سنة ۱۹۱۳، انتخب سنة ۱۹۲۴ عضواً في المجلس التأسيسي وسنة ۱۹۲۵ عضواً في مجلس النواب، أصبح سنة ۱۹۲۷ ممثلاً للعراق في لندن، شكل سنة ۱۹۴۸ وزارته الوحيدة

اللاحظات، وقد أيده كل من نائب الموصل (ثابت عبدالنور)^{٢٧٥} ، ونائب بغداد (أحمد الداود)^{٢٧٦} وأخيراً تم احالة التقرير الى الحكومة، بناء على اقتراح نائب الديوانية (رشيد الخطاب) و (مزاحم الباجةجي) للنظر فيه^{٢٧٧}.

كما طالب نائب أربيل (إسماعيل راوندوزي)^{٢٧٨} عن طريق اقتراح قدمه الى المجلس بضرورة فتح صف ثانوي في أربيل، ويبدو أن هذا الطلب قد حدا ببعض النواب الى إظهار تأييدهم له، فقد أشار نائب الموصل (الخوري يوسف الخياط) بقوله «إذا تأملنا يامعan في هذا الطلب المشروع أمامنا، فنراه على نقاط عميقة الفوائد وشديدة الأهمية»^{٢٧٩}. وقد رد مدير المعارف العام (ساطع الحصري)^{٢٨٠} بان التحصيل الدراسي

عقب استقالة محمد الصدر، توفي في جنيف في ٢٣ ايلول ١٩٨٢. ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٥١-١٥٤.

^{٢٧٥} هو ثابت عزيز عبدالاحد عبد النور من مواليد الموصل سنة ١٨٩٠ من عائلة مسيحية، التحق بمدرسة الحقوق في استانبول وعاد الى الموصل سنة ١٩١٤ وشارك في تأسيس فرع جمعية العهد السرية في الموصل، ثم التحق بقوات الثورة العربية في الحجاز، أصدر جريدة العقاب في دمشق، انتخب كنائب عن الموصل للدورات الاولى والثالثة، ثم أصبح قائم بالأعمال العراقية في جدة سنة ١٩٣٧، توفي في بغداد في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٧. ينظر: بصرى اعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٥٤-٣٥٦.

^{٢٧٦} هو احمد بن داود ولد سنة ١٨٧١، وبعد تحصيله العلوم الدينية، عين قائمقاماً لقضاء خانقين واشترك في الحركة الوطنية حين نفي الى جزيرة هنجر وانتخب عضواً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، كما انتخب نائباً في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية، أصبح وزيراً للادوارف سنة ١٩٢٨. ينظر: نجدة فتحي صفو، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، البصرة، ١٩٨٣، ص ٨٣.

^{٢٧٧} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥ الجلسة(٢٢) في ٢٥ شباط ١٩٢٦، ص ١٠.

^{٢٧٨} هو إسماعيل بن سعيد بن عبدالله شخصية كردية معروفة ولد سنة ١٨٩٥ في راوندن، وعين حاكماً لبلدته سنة ١٩٢٠، وأصبح نائباً عن أربيل للدورتين الاولى والثانية، عارض بشدة التجنيد الاجباري سنة ١٩٢٧، اغتيل في حزيران ١٩٣٣ بالقرب من بلدة خليفان. ينظر: بصرى، اعلام الكرد، ص ٢٢١.

^{٢٧٩} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول سنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٢) في ٢٢ آذار ١٩٢٦، ص ٩-١٠ الوقائع العراقية، العدد (٤١٤) في ١٩٢٦/٣/١٦.

^{٢٨٠} منظر قومي عربي، سوري الاصل، ولد سنة ١٨٨٠ درس في استانبول وتخرج سنة ١٩٠٠، التحق بالحكومة العربية في دمشق سنة ١٩١٩ وعيّن أول وزير للمعارف فيها، وقد استدعاءه الملك فيصل الى العراق

في لواء أربيل لم يصل بعد إلى مستوى يمكن لوزارة المعارف من فتح مدرسة ثانوية فيها، مبرراً ذلك بعدم وجود العدد الكافي من الطلاب حيث بين أن المجموع المؤمل نجاحه من طلبة المرحلة المتوسطة يبلغ ثمانية طلاب مضيقاً «لا أرى من المناسب فتح صف ثانوي في أربيل لثمانية طلاب». ورد اسماعيل راوندوزي عليه، بأنه توجد مدرستان في كل من كويه (كويسنجل) وأربيل تخرج منها (١٧) طالباً، فضلاً عن أن عدداً منهم تركوا دراستهم بسبب وضعهم المادي الضيق، وتسائل ماذا يفعل هؤلاء وهل هناك مقاييس أو نص قانوني يتحتم بموجبه فتح صف ثانوي. فاجابه (الحصري) بأن الحكومة تفكير في المبالغ التي تنفق على فتح صف ثانوي والتي تعادل مصاريف خمسة مدارس ابتدائية، كما أكد بأنه لم يتخرج أي طالب بعد من مدرسة أربيل الابتدائية^{٢٨١}.

أما نائب الموصل (علي خيري الإمام)^{٢٨٢} فقد عذر عدم وجود خريجين من مدارس أربيل بأنه «يدل على انحطاط التدريس في ذلك اللواء .. وهذا الانحطاط إنما يكون ناشئاً عن إهمال الوزارة» واعتبر أيضاً صفات الحصري غير حقيقة فيما يخص التعليم في مدينة أربيل^{٢٨٣}. وتم ايداع هذا التقرير إلى الحكومة للنظر فيه بناءً على اقتراح نائب الموصل (خيرالدين العمري)^{٢٨٤}.

وعين مديرًا للمعارف العام، توفي سنة ١٩٦٨. ينظر: إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ - ١٩٣٢)، ط١، البصرة، ١٩٨٢، ص١٥٩.

^{٢٨١} م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول سنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٢) في ٢ آذار ١٩٢٦، ص١١.

^{٢٨٢} علي خيري الإمام ولد سنة ١٨٧٨ في الموصل ودرس العلوم الشرعية واللغة العربية فيها، انتخب نائباً عن الموصل في مجلس النواب للدورات الأولى والثالثة والثامنة والتاسعة والعشرة، كما أصبح نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثالثة، وفي الأول من كانون الأول ١٩٤٣ اختير نائباً أول لرئيس المجلس، توفي في الموصل في ٣ نيسان ١٩٦٨. بصري، اعلام السياسة، ج٢، ص٣٧٣.

^{٢٨٣} م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٢) في ٢ آذار ١٩٢٦، ص١٢.

^{٢٨٤} خيرالدين العمري: هو خيرالدين بن حسن العمري ولد في الموصل سنة ١٨٩٠، وأكمل دراسته الابتدائية والاعدادية فيها، ثم سافر إلى استانبول للدراسة وقد عمل مدرساً، مارس العمل السياسي، كما عمل مع الملك فيصل الأول أميناً له، وانتخب نائباً عن الموصل للدورات الأولى، الثالثة، وعين رئيساً لبلدية الموصل سنة ١٩٣٢،

لم يقتصر النائب (اسماعيل راوندوزي) على طلب فتح المدارس في أربيل، بل طالب بها لبلدته (رواندن)، ففي الجلسة نفسها طالب هو وعدد من زملائه وزير المعارف فتح مدرسة في رواندن، وانتقد أيضاً مدير المعارف العام آنذاك (الحصري) بسبب ما أسماه «سياسة نحو الالوية الشمالية». إلا أن الحصري ذكر أن وزارة المعارف خصصت في ميزانيتها المبالغ اللازمة لبناء مدرسة في رواندن^{٢٨٥}. على الرغم من هذه الوعود التي قطعتها وزارة المعارف على نفسها، إلا أنه يبدو أن عدداً منها لم ينفذ. فيبعد سنة من الطلب الذي قدم الى ساطع الحصري من أجل فتح مدرسة ثانوية في أربيل، لم ينفذ هذا الطلب. وفي الجلسة المنعقدة في ١٦ آيار ١٩٢٧ أثير موضوع النواقص الموجودة في التعليم في كردستان العراق وإهمال المدارس الكردية من جانب وزارة المعارف. فتحدث نائب كركوك (نشأت ابراهيم) موضحاً «أن في لواء أربيل ثلاثين^{٢٨٦} مدرسة إبتدائية يتخرج منها في السنة الواحدة نحو (٣٠-٤٠) طالباً، ثم يدخلون المدارس الثانوية». وتطرق الى مسألة مهمة أخرى وهي ان نحو (٨٠٠) طالب شاركوا في الامتحان الذي أعدته لهم وزارة المعارف، إلا ان الوزارة قامت بتنقيص درجات الطلاب حيث نجح (٢٠٠) طالب فقط تحت ذريعة عدم امكانية قبول هذا العدد الكبير. مضيفاً ان مدير المعارف يقول «لا يوجد العدد الكافي من الطلاب لفتح مدرسة ثانوية»، كما اشار الى أن الوزارة تغدر بهم وذلك عن طريق العمل على رسوبهم في الامتحانات^{٢٨٧}.

^{٢٨٥} أصدر جريدة النجاح سنة ١٩١٠، وقد توفي سنة ١٩٥٢. ينظر: منهـل الـهـام عـبدـال عـزـو عـقـراـوي، جـريـدة فـقـى العـرـاق، ١٩٣٤-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص. ٩٥.

^{٢٨٦} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٢) في ٢ آذار ١٩٢٦، ص. ١٢.

^{٢٨٧} هكذا ورد في النص، إلا أن الحقيقة هو أن عدد المدارس في لواء أربيل، لسنة ١٩٢٧ كانت (١١) احدى عشر مدرسة. ينظر، كاكه سور، خويندنى فهرمى، ل. ٤٢.

^{٢٨٨} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ آيار ١٩٢٧، ص. ١٠٤.

كما تطرق نائب أربيل (ابراهيم يوسف) الى الموضوع، وأشار بأن الالوية الكردية خالية من اي صف ثانوي، وأن الحكومة وعدت بتنفيذ الاقتراح الذي قدم من أجل فتح صف ثانوي في أربيل وكذلك فتح مدرسة للبنات فيها، واضاف أن الحكومة لم تف بوعودها، وطالب مرة أخرى بتنفيذ هذه الوعود، لأنه ليس من «الانصاف أن يكون في هذا اللواء سبع مدارس فقط، ليس بينها إلا مدرسة واحدة ذات ستة صفوف» بينما يبلغ عدد المدارس (٨٠-٧٠) مدرسة بين ابتدائية وثانوية وعالية في بعض الالوية^{٢٨٨}.

كانت وزارة المعارف تاتي في كل مرة بحجة لكي تثبت الموضع التي تؤدي الى عدم تنفيذها الوعود بخصوص التعليم في المنطقة الكردية، لذا نجد أن وزير المعارف (السيد عبدالمهدي) يؤكّد أن الوزارة كانت قد وعدت بفتح صف ثانوي في أربيل إلا أنه «لعدم وجود الطلاب لم تتمكن من فتحه» وكان ذلك بناءً على كتاب من متصرف أربيل، وأضاف إلا أن الحكومة عقدت العزم على فتحه^{٢٨٩}، أما بالنسبة لفتح مدرسة للبنات، فقد أشار الوزير الى أن أهم العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الامنية هي، فضلاً عن ضعف ميزانية المعارف قلة المعلمات^{٢٩٠}.

ردّ نائب أربيل (ابراهيم يوسف) على مقالة وزير المعارف بأنه في السنة الماضية أي سنة ١٩٢٦ كان هناك (١٣) ثلاثة عشر طالباً تخرجوا من الصف الخامس الابتدائي، ونظراً لعدم وجود الصف السادس ذهب قسم منهم الى كركوك والقسم الآخر الى الموصل لاكمال دراستهم. وفند ماصرح به الوزير بأن المعلمات لا يذهبن الى بعض الاماكن حيث قال بأن «المعلمات عندما يتخرجن من المدرسة ... تابعات الى اوامر المعارف، وهي ترسلن الى اي مكان شاعت»^{٢٩١}. كما انتقد وزارة المعرف اياضاً لاعتمادها على تقرير المتصرف في حين كان المفروض عليها أن تعتمد على تقارير مفتشيها المختصين في هذا

^{٢٨٨} المصدر نفسه، ص ١٠٤٩.

^{٢٨٩} المصدر نفسه، الجلسة (١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٥٥.

^{٢٩٠} المصدر نفسه، ص ١٠٥٩.

^{٢٩١} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٥٩.

المجال^{٢٩٣}. وانتقد نائب اربيل (اسماعيل راوندوزي) كلام وزير المعارف بشأن كتاب المتصرف معياراً عن دهشته واستغرابه بما صرخ به الوزير^{٢٩٤}.

وعند افتتاح الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب في ١٩ آيار ١٩٢٨، استمرت المطالبة الكردية بتحسين أوضاع التعليم في كردستان العراق، ففي الجلسة المنعقدة في ١٧ أيلول ١٩٢٨، تحدث نائب السليمانية (محمد صالح)^{٢٩٤} عن أهمية المعارف والتعليم وأشار الى طلب أهالي السليمانية بفتح مدارس في مدinetهم، منتقداً تصريح المدير العام للمعارف (طه الهاشمي)^{٢٩٥}، الذي كان قد بين إن عدم رغبة أهالي السليمانية هي السبب في تأخر تطور التعليم في السليمانية، معيناً إلى الانهان بأنه في الوقت الذي كانت بغداد تخلو من مدرسة رشدية (أي متوسطة) عسكرية، فإن السليمانية كانت لها رشدية عسكرية ذات خمسة صفوف^{٢٩٦}.

وفي تعقيب المدير العام للمعارف (طه الهاشمي) على ذلك، أشار الى انه تم فتح مدرسة في السليمانية ولم يبلغ عدد طلابها ٦٥ طلاب. وهذا التعقيب أدى بالنائب (محمد صالح) مرة أخرى الى ان يستعرض بيانات أخرى، منها أن السليمانية في السابق

^{٢٩٣} المصدر نفسه.

^{٢٩٤} المصدر نفسه، ص ١٠٦١.

^{٢٩٥} هو محمد صالح الحاج علي، نائب في مجلس النواب (للدورات الاولى الى العاشرة) باستثناء الدورة الثانية، عن السليمانية وهو من زعماء منطقة بشمر، ووالد الدكتور محمد محمد صالح الاستاذ في جامعة بغداد، توفي سنة ١٩٤٧. ينظر: بصري، اعلام الكرد، ص ١٩٢؛ غفور، المصدر السابق، ص ٣٧.

^{٢٩٦} طه الهاشمي: ولد سنة ١٨٨٨ في بغداد، وهو شقيق ياسين الهاشمي، أكمل دراسته في الرشدية ثم الاعدادية العسكرية، وتخرج سنة ١٩٠٦ برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني، أصبح رئيساً لأركان الجيش في سنти ١٩٢٣ و ١٩٣٠ و ألف وزارته الوحيدة في ٢١ كانون الثاني ١٩٤١، توفي في ١١ نيسان ١٩٦١ في لندن. ينظر: حربي، رجال العراق، ص ١٣١-١٤٠.

^{٢٩٧} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٦) في ١ أيلول ١٩٢٨، ص ٨٦٠-٨٦١. وبخصوص المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية في العقود الأخيرة من العهد العثماني، انظر، سالنامه ولايت موصل لسنة ١٣١٠ هـ، ص ٢١٤. ينظر: محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية وأخوتها، ت: محمد جميل الروزبياني، بغداد، ١٩٥١، ص ٢١٠. ولكن يجب الاشارة الى ان كلام النائب لم يكن دقيقاً حول عدم وجود مدرسة رشدية عسكرية في بغداد، اذ كانت هناك مثل هذه المدرسة في بغداد فضلاً عن الاعدادية العسكرية فيها، ينظر: النجار، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

كانت فيها مدرستان ابتدائيتان ومدرسة اعدادية رشدية عسكرية يدرس فيها أكثر من (٥٠٠) طالب. مضيفاً أنه في الوقت الحاضر يبلغ العدد مدرستان احدهما ابتدائية مليئة بالناقص وتفقر الى المستلزمات المدرسية^{٢٩٧}.

إن المطالب الكردية بخصوص تحسين أوضاع التعليم في كردستان والتوسيع فيها تجاوزت المطالبة بفتح المدارس الابتدائية والثانوية الى المطالبة بانشاء وفتح دار للمعلمين، ويبدو أن النواب الكرد أدركوا صعوبة مجيء الطلاب الكرد الى بغداد لاتمام دراساتهم بسبب ضعف القدرة المعيشية والمالية آنذاك.

فقد طالب نائب أربيل (المعروف جياووك)^{٢٩٨} بـ «تشكيل وتأسيس دار للمعلمين في الشمال وكذلك في الجنوب» مضيفاً بأنه ليس من الممكن حصر التعليم العالي في منطقة واحدة وهي بغداد، وخاصة ان «دار المعلمين لم تقبل جميع من يراجعها من أبناء الجنوب والشمال بحجج طفيفة وواهية»^{٢٩٩}. وقد رفض مدير المعارف العام هذا الطلب بذرية «وجوب اعداد مدرسين كفوئين متخددين في الثقافة والغايات». وأضاف ايضاً أن «تكثير دور المعلمين معناه تنوع الثقافة ... وكلما تنوّعت يكثر الضرر، وكلما قلت قل الضرر»^{٣٠٠}.

بنكي زين

^{٢٩٧} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٦) في ١ ايلول ١٩٢٨، ص ٨٦٢.

^{٢٩٨} معروف جياووك: ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد وتخرج من المدرسة الاعدادية فيها سنة ١٩٠٢، ثم التحق بكلية الحقوق في استانبول "أصدرجريدة (الحقوق) سنة ١٩١٢، أثناء الحرب العالمية الاولى تم أسره ونقل الى (بورما) لمدة خمس سنوات انتخب نائباً عن أربيل في نهاية الدورة الانتخابية الاولى ولكن حل المجلس في بداية ١٩٢٨، حال دون مشاركته في اجتماعات المجلس، وفي الدورة الثانية انتخب نائباً عن أربيل، وأصبح متصرفاً (محافظاً) للسليمانية سنة ١٩٤٤، توفي في بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ ودفن في أربيل. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص ١٨٥-١٨٦؛ معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، ط ٢، أربيل، ٢٠٠١، ص ٦.

^{٢٩٩} الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص ٨٣٨؛ معروف جياووك، نوابي (١٩٢٨-١٩٣٠)، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٣٧، ص ٨٨.

^{٣٠٠} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص ٨٤٧.

ومن الجدير بالذكر، أن الصحافة الكردية والعرائض والشكاوى التي تلقاها النواب الكرد، كان لها دور كبير في إثارة موضوع التعليم في كردستان، وخاصة عندما تجري مناقشة ميزانية وزارة المعارف او الميزانية العامة السنوية المالية او الميزانية المؤقتة^{٣٠١}.

كانت صحيفة (زيانوه- الانبعاث)^{٣٠٢} من الصحف الكردية المهمة في تلك الحقبة، والتي أولت مسألة التعليم اهتماماً كبيراً من ناحية زيادة عدد المدارس وتغيير المناهج أو حمل النواب، وخاصة الكرد منهم على الدفاع عن حقوق الكرد في هذا الشأن. فقد ذكرت الصحيفة في احدى اعدادها ان المنطقة الكردية محرومة من التعليم، وكتبت مقالة تحت عنوان «ماذا نريد من مبعوثينا داعية إليهم الى ان يجلبوا الخير والمنفعة لمنطقة^{٣٠٣}». وفي عدد آخر ناشدت الصحيفة كل مواطن ان يعاون في فتح اية مدرسة^{٣٠٤}.

كما ان صحيفة (زيان- الحياة)^{٣٠٥} التي صدرت مباشرة بعد (زيانوه) أولت أيضاً اهتماماً كبيراً بالتعليم، حيث كتبت في عددها التاسع مقالة بعنوان «الى مبعوثينا المحترمين» حيث فيها النواب الكرد على الاهتمام بالتعليم^{٣٠٦}. فضلاً عن ذلك قدم النواب الكرد من الولية أربيل وكركوك والسليمانية طلباً الى وزارة المعارف في ١ حزيران ١٩٢٨ بخصوص التعليم في كردستان العراق تضمن ما يلي:-

١- تأسيس مؤسسة للإشراف على شؤون التعليم في الالوية الكردية.

^{٣٠١} كانت الميزانية العامة السنوية الجديدة تبدأ في الاول من نيسان من كل سنة.

^{٣٠٢} زيانوه (الانبعاث) صحيفة كردية صدر العدد الاول منها في آب ١٩٢٤، والعدد الاخير هو العدد (٥٦) صدر في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٦. ينظر: عبدوللا زنگنه، زيانوه و شويتنى له روزنامه‌نووسى كورديدا (١٩٢٦-١٩٢٤) زيانوه وموقعها في الصحافة الكردية، پيششكى : كمال مازهير نه محمد، ج ١، سليماني، ٢٠٠٢.

^{٣٠٣} زيانوه، جريدة، العدد (٤٣) في ١٩٢٨/٨/٦، عبدوللا زنگنه، المصدر السابق.

^{٣٠٤} المصدر نفسه، العدد (٢٧) في ١٩٢٨/٥/٢٨.

^{٣٠٥} زيان، تعد من أهم الصحف الكردية الصادرة آنذاك، صدر أول عدد لها في ١/٢١/١٩٢٦. ينظر: أمين، زيان، ص ٩.

^{٣٠٦} المصدر نفسه، ص ١١٣.

- ٢- تشكيل لجنة لوضع الكتب وترجمتها الى الكردية.
- ٣- فتح معهد لاعداد المعلمين.
- ٤- فتح مدارس للبنات.
- ٥- فتح المدارس الإبتدائية في المناطق التي تحتاجها.
- ٦- فتح المدارس الثانوية^{٣٠٧}.

شهدت الدورات اللاحقة لمجلس النواب مناقشات اخرى لقضية التعليم في كردستان العراق، ففي الجلسة المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٣٧ وأثناء المناقشة على الميزانية المؤقتة لشهر نيسان وأيار سنة ١٩٣٧، انتقد نائب أربيل (محمد علي محمود)^{٣٠٨} عدم وجود مدارس ثانوية كاملة في الوية أربيل وكركوك والسليمانية، حيث يضطر الطالب الذي يتخرج من هذه الالوية، الى أن يذهب الى بغداد أو الموصل لاكتمال دراسته، ولا يستطيع ذلك سوى الميسورون منهم. لذلك طلب من وزير المعارف «ضرورة تأسيس صفوف ثانوية كاملة في لواء كركوك، عند تخصيص المبالغ في الميزانية سنة ١٩٣٧ المالية». وأعرب وزير المعارف (يوسف عزالدين) عن شكره للنائب «لعنائه بشؤون المعارف وخاصة المنطقة الشمالية» معترفاً في الوقت نفسه بعدم تنفيذ المطالب التعليمية هناك، ووعد بأن الوزارة

^{٣٠٧} زيان (جريدة) العدد (١١٨) في ٢١ / ٦ / ١٩٢٨؛ نوشريوان مصطفى أمين، كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٣١-١٩٢٨)، ت: حمة صالح گلالي، ط١، مطبعة خاک، السليمانية، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

^{٣٠٨} هو محمد علي بن محمود، ولد في قضاء كويسننج التابع إلى لواء (محافظة) أربيل سنة ١٨٩٢، والتحق بمدرسة الحقوق في بغداد سنة ١٩١٣، ونال شهادتها سنة ١٩٢٠، مارس المحاماة بعدها، كما تقلد عدد من الوظائف الحكومية منها، مديرًا عامًا للعدلية سنة ١٩٣٣، والمدير العام للطابو سنة ١٩٣٤، انتخب نائباً عن لواء ديالى في الدورة السادسة وأصبح نائباً أول لرئيس المجلس في نفس الدورة، وعن لواء أربيل للدورات السابعة والثامنة والثانية عشر، استوزر ماراً منها وزير المالية سنة ١٩٣٧ وزيراً للمواصلات والأشغال في حكومة الدفاع الوطني ووزير العدلية سنة ١٩٥٢، توفي في بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٥. ينظر: بصري أعلام الكرد، ص ٢٠٩-٢١٠.

مهتمة بإنشاء مدرسة ثانوية كاملة في كركوك ل fasah المجال هناك مؤكداً ان الحكومة خصصت المبالغ الالزامه لبناء مدرسة ثانوية كاملة في كركوك^{٣٠٩}.
 في أغلب الأحيان، كان النواب الكرد هم الذين يبادرون إلى طرح مسألة التعليم والمدارس في المنطقة الكردية، لكننا نجد أن بعض النواب العرب يضمون صوتهم أحياناً إلى جانب زملائهم النواب الكرد، أو يبادرونهم بنماقشة مسألة التعليم في كردستان. ففي الجلسة المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٣٧ كان من بين القضايا التي أدرجت في جدول أعمالها هي الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧. وعند مناقشة ميزانية وزارة المعارف طالب نائب الموصل (بشير الصقال)^{٣١٠}، بعدما أثني على جهود الوزارة بتأسيس مدرسة ثانوية في أربيل بقوله «... لا يمنعني أن أرجوها {وزارة المعارف} مؤكداً عليها فتح صف ثانوي في أربيل»^{٣١١}. كما ألقى نائب السليمانية (توفيق القران) كلمة أمام المجلس استهلها بالتأكيد على أن الحكومة العراقية واحدة لا يمكن أن تتجزأ، ذاكراً دور الكرد في الوحدة العراقية، ثم تناول حالة التعليم في المنطقة الكردية ووضفتها بأنها في حالة يرثى لها، وناشد النواب الآخرين والوزارة بانتظار في معارف تلك المنطقة، مبيناً عدة مقترنات أهمها، فتح مدرسة ثانوية في السليمانية وفتح متواسطتين في كل من أربيل والسليمانية للبنات واختتم قائلاً «... رجائي من معالي وزير المعارف ... إذا كان في نية الحكومة القيام بالمطالب التي أوردتها سابقاً والتي نحن في أشد الحاجة إليها»^{٣١٢}. وقد اشار وزير المعارف (يوسف عزالدين) إلى أنه بالنسبة للمطلب الأول فإن الوزارة أكدت بأنها تفتح المدارس الثانوية في المدن الكبيرة، لأن تأسيسها من الناحية المالية يكلف الحكومة كثيراً، فضلاً عن أعداد الهيئة التدريسية الالزامه

^{٣٠٩} م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الغير اعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٦) في ٢٥ آذار ١٩٣٧، ص ٦٢.

^{٣١٠} بشير الصقال: ولد في الموصل سنة ١٩٠٤ ودرس في المدارس الشرعية، وأصبح خطيب جامع الأغوات بالموصل، انتخب نائباً عن الموصل للدورة السابعة، توفي سنة ١٩٨٧. نذير، المصدر السابق، الملحق ٨.

^{٣١١} م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الغير اعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٢٢) في ٥ حزيران ١٩٣٧، ص ٣٣٢.

^{٣١٢} المصدر نفسه ، الجلسة (٢٤) في ٦ حزيران ١٩٣٧، ص ٣٤٥.

لها. مؤكداً ان الوزارة ستفتح مدرسة ثانوية جديدة وكاملة في كركوك لكي يستطيع الطلاب من أربيل والسليمانية أن يأتوا إليها، كما وعد بأن المدرسة هذه ستكون جاهزة خلال سنة ونصف. أما بالنسبة للمطلب الثاني أي فتح متوسطة للبنات في أربيل والسليمانية، فقال «أني أعطي وعداً ... بأن الوزارة ستشرع بىإفاء الوعد ... وستنفذها في أوائل ^{٣١٣} السنة الدراسية القادمة»^{٣١٤}.

وأثناء الدورة الثامنة لمجلس النواب، وفي الجلسة المنعقدة في ٣٠ نيسان ١٩٣٨، وجه نائب السليمانية (عزت عثمان)^{٣١٥} إلى وزير المعارف سؤالاً يطلب منه ضرورة فتح مدارس في لواء السليمانية لأنه «لا شك ان الحكومة الموقرة ... قررت إنشاء عدة مدارس جديدة في مختلف المدن والقرى العراقية وأخذت بتحسين المدارس الحاضرة وتوسيعها ... وبصفتي نائباً عن لواء السليمانية رأيت من واجبي أن أفت نظر وزارة المعارف إلى بعض التوافص التي يحتاجها اللواء». وكان من جملة ما طلبه من وزارة المعارف، ففتح مدرسة متوسطة للبنات في السليمانية، وعزز مطلبه هذا بأن البنات عندما يتخرجن من المدارس الابتدائية يصبحن امام الامر الواقع، فأما أن يبقين في البيت أو يذهبن إلى المدارس المتوسطة الموجودة خارج منطقتهم، مبيناً ان العرف الاجتماعي لا يسمح بذلك^{٣١٦}. كما طالب بفتح صف متوسط في مدينة حلبة وزيادة عدد صفوف المدارس الموجودة هناك، مشيراً إلى أنها تحتوي على صفين أوليين أو ثلاثة والتي «لا تتفق مع الخطة المتبعة من قبل وزارة المعارف في سبيل نشر العلم والمعرفة»^{٣١٧}.

^{٣١٣} يقصد السنة الدراسية ١٩٣٧-١٩٣٨.

^{٣١٤} المصدر نفسه، ص ٣٥١.

^{٣١٥} عزت بن عثمان باشا الجاف، انتخب نائباً عن السليمانية في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤ في مجلس النواب عن السليمانية للدورات الثامنة والتاسعة والعشرة، توفي سنة ١٩٤٥. ينظر: محمد علي الصويركي، مجمع أعلام الكرد، مطبعة حمدي، السليمانية، ٢٠٠٦، ص ٤٧٢.

^{٣١٦} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلة (٣٥) في ٣٠ نيسان ١٩٣٨، ص ٤٦٩.

^{٣١٧} المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

وفضلاً عن ذلك اقترح على الحكومة أن تقوم بتحديد و اختيار عدد من الطلاب الذين أنهوا دراستهم المتوسطة في السليمانية وارسالهم الى ثانوية بغداد على نفقتها حيث اشار في هذا الصدد بأن ”كل ما أطلبه أن تقوم وزارة المعارف باختيار عدد من أذكياء الطلاب الفقراء، خريجي المتوسطات وإدخالهم على حسابها الخاص في ثانوية بغداد“ . مبيناً فوائد هذه الخطوة منها، التشجيع على المنافسة فيما بين الطلاب و تقوية اللغة العربية بالنسبة للطلاب الكرد الذين يعانون دائمًا من ضعف اللغة العربية^{٣١٨}.

أجاب (محمد رضا الشبيبي)^{٣١٩} وزير المعارف، على هذا الطلب المقدم من جانب نائب السليمانية، بان مسألة فتح متوسطة للبنات في السليمانية ليس سهلاً، ويتوقف على عدد الطالبات اللواتي يتخرجن من المدارس الابتدائية. مؤكداً أنه كان قد تقرر فتح متوسطة للبنات، إلا أن عدد الطالبات لم يصل إلى المستوى الذي يلتزم به موجبه فتحها. وأجاب على المطلب الثاني، أي ارسال عدد من الطلاب على حساب الحكومة للدراسة في بغداد، بان الوزارة سياستها معلومة، وهي تفضل التحاق خريجي الدراسة الابتدائية بدار المعلمين على نفقتها بغية تهيئتهم معلمين^{٣٢٠}.

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ تطرق نائب السليمانية (محمد صالح) الى النواقص الموجودة في لواء السليمانية من حيث عدم اكمال ابنيه المدارس وصفوفها وعدم ارسال العدد المطلوب من المعلمين والمعلمات للواء المذكور والاهمال التي تحصل من قبل وزارة المعارف حول النقص في المختبرات والتجهيزات المدرسية الاخرى في السليمانية^{٣٢١}.

وتحدث نائب اربيل (محمد عبدالله النقيب) عن حالة التعليم في لواء اربيل ووصفها بانها ”متاخرة جداً وان الامية متفشية فيه الى درجة كبيرة وان نسبة

^{٣١٨} المصدر نفسه.

^{٣١٩} محمد رضا الشبيبي: ولد سنة ١٨٨٠ في بغداد، يعتبر أحد الشخصيات الوطنية العراقية، أصبح عضواً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، استوزر عدة مرات انتخب لعدة دورات في مجلس النواب منها الدورات الاولى والثانية والرابعة والخامسة والحادية عشر والثانية عشر عن بغداد. ينظر: صفو، المصدر السابق، ص ٧٠.

^{٣٢٠} م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٩) في ٧ آيار ١٩٣٨، ص ٥٣٠.

^{٣٢١} م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص ٥٢٩-٥٢٨.

المتعلمين لا تكاد تذكر^{٣٢٢}، وطالب بفتح مدارس في قرى وقصبات اربيل فضلاً عن فتح متوسطة للبنات في مركز لواء اربيل^{٣٢٣}.

بــ البعثات الدراسية:

منذ سنة ١٩٢١، أخذت وزارة المعارف على عاتقها إرسال بعثات الى الخارج للتخصص في شتى فروع العلم والمعرفة، ففي السنة المذكورة بلغ عدد الطالب الذي تم ايفادهم الى الخارج تسعه طلاب^{٣٢٤}، وفي السنوات التي تلتها ازدادت الاعداد تدريجياً^{٣٢٥}. ومع تأسيس المجلس النيابي العراقي اخذت مسألة البعثات الدراسية مكانها بين المواضيع المطروحة للمناقشة في ذلك المجلس.

أثيرت مسألة عدم إدخال الطلاب الكرد أو قلة عددهم ضمن هذه البعثات التي كانت ترسل سنوياً، وقد أشار (محمد أمين زكي) الى أن من بين (٧٠) طالباً^{٣٢٦} أرسلوا بعثات حتى سنة ١٩٢٨ لم يكن هناك سوى اثنان من الطلاب الكرد^{٣٢٧}، أحدهما لا يتكلم اللغة الكردية بشكل جيد، والآخر تم إرساله بناءً على تدخل شخصي قام به (محمد أمين زكي) نفسه^{٣٢٨}.

وفي عريضة له الى الملك فيصل الاول، قدمت بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٠، يشير محمد أمين زكي، مرة أخرى، الى انعدام المساواة في مسألة البعثات العلمية، فقد اشار الى أنه الى السنة الماضية أي (سنة ١٩٢٩) بقيت النسبة ذاتها بالنسبة للطلاب الكرد مع بلوغ عدد طلاب البعثات العلمية منذ سنة ١٩٢١ الى ١٢٠ طالب وطالبة^{٣٢٩}.

أن مناقشة هذه المسألة انتقلت الى داخل أروقة مجلس النواب. فعندما كان المجلس يناقش ميزانية وزارة المعارف ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ في جلسته المنعقدة

^{٣٢٢} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٠) في ١٠ ايار ١٩٤٤، ص ٢٤٢.

^{٣٢٣} عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٣٢١.

^{٣٢٤} احمد، تطور التعليم، ص ١٤٩.

^{٣٢٥} الاصح هو (٦٨) طالب. احمد، تطور التعليم، ص ١٤٩.

^{٣٢٦} هما علي حيدر سليمان وفاضل حسن بابان. ينظر: الهلالي، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

^{٣٢٧} محمد أمين زكي، محاسبه نواب، بهندا، ١٩٢٨، ص ١٢.

^{٣٢٨} زكي، دوو تهقەللای بی سوود، ص ٧٣.

في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، تطرق نائب السليمانية (علي كمال)^{٣٢٩} إلى موضوع البعثات الدراسية، وانتقد سياسة وزارة المعارف، لأنها لم تدرج ضمن قائمة البعثات الدراسية السنوية، طلاب بعض الألوية. وأشار إلى أنه لحد سنة ١٩٣٥ تم إرسال نحو (٤٠٠) طالب وطالبة إلا أنه «... لم نر تلميذاً واحداً من مدارس بعض الألوية اشتراكاً فعلياً في هذه البعثات»^{٣٣٠}. إلا أن وزير المعارف (صادق البصام)^{٣٣١} بين أن هناك شروطاً وصفات خاصة في الطالب المرسل، ضمن البعثات الدراسية. ولكن النائب (علي كمال) أكد أنه لا يعترض على قانون البعثات الدراسية، وإنما اعتراضه على أنه لماذا تتتوفر الشروط والصفات الخاصة في طلاب جهة دون جهة أخرى^{٣٣٢} في إشارة واضحة وصريرة، على ما يبدو، إلى الطلاب الكرد وخصوصاً أن النائب المذكور له مواقف عديدة أخرى - كما ستدرك لاحقاً.

كما تناول النائب عن السليمانية (محمد صالح) مسألة البعثات ومحدودية عدد الطلاب من الألوية وخاصة لواء السليمانية، فقد أشار في جلسة المجلس المنعقدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٢ إلى جملة من القضايا التعليمية ومشاكلها، واستهل حديثه بالوقوف على التواضع الموجودة في لواء السليمانية من ناحية التعليم، متهمًا بذلك وزارة المعارف باتباع سياسة خاصة تجاه اللواء المذكور، وذلك لعدم عنايتها به. ثم تطرق إلى انعدام ايفاد الطلاب الكرد من السليمانية ضمن البعثات

^{٣٢٩} ولد في السليمانية سنة ١٩٠٠ م، التحق بالكلية الحربية في استانبول وتخرج منها سنة ١٩١٦، أصبح معاوناً لشرطة أربيل سنة ١٩٢٢ ومديراً لشرطة بغداد سنة ١٩٣٢، وأختير عضواً في مجلس النواب للدورات السادسة ومن الثانية عشرة لغاية آخر دورة وهي السادسة عشرة، توفي سنة ١٩٩٨ في لندن. ينظر: علي كمال، مذكرات علي كمال، تقديم وتحقيق جمال بابان، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٠-٩؛ بصري أعلام الكرد، ص ٢٢٥.

^{٣٣٠} م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢٠) في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٢٩٥.

^{٣٣١} شخصية بارزة ولد في بغداد سنة ١٨٩٩، عين محراً لجريدة العراق الرسمية في آذار ١٩٢٤، وتخرج من مدرسة الحقوق، دخل مجلس النواب نائباً عن الكوت للدورتين الثالثة والثامنة وعن الديوانية للدورتين الرابعة والخامسة، وببغداد للدورتين التاسعة، استوزر عدة مرات منها للمعارف والعدلية والمالية والدفاع، توفي سنة ١٩٦٠. ينظر: بصري أعلام السياسة، ج ٢، ص ٨٠-٨١.

^{٣٣٢} م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢١) في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٣٠٧.

الدراسية العلمية بشكل متساوي وتسائل عن العدد الكامل للطلاب الذين تم ارسالهم ضمن البعثات عن لواء السليمانية منذ أول بعثة الى سنة ١٩٤٢، وأجاب بنفسه بأن ”العدد لا يتعذر أصايع اليـد“ مؤكداً ان الذين تم ارسالهم لا يمثلون اللواء. وفند الشرط الذي وضعه وزارة المعارف بالنسبة للبعثات بان يكون الطالب متوفقاً، حيث قال ”شاهدنا ... ان بعض الطلاب من أهالي السليمانية قد تخرجوا من الثانوية المركزية في بغداد بصورة ممتازة، ومع ذلك لم يرسل أحد منهم الى هذه البعثة“ كما بين مسألة مهمة وهي عدم إتاحة الفرصة للطلاب وخصوصاً في السنوات الأخيرة ان يحصلوا على الدرجات المطلوبة، وذلك كي لا يكون لهم الحق في المطالبة بارسالهم في البعثات الدراسية الى الخارج^{٣٣٣}.

اما وزير المعارف (تحسين علي)^{٣٣٤} فقد عزا جميع ما تطرقنا اليه الى ان لواء السليمانية في بداية أمره لم تكن فيه مدرسة ثانوية^{٣٣٥}، متجاهلاً البيانات التي تطرقت الى السينين الاخيرة وليست السينين الاولى. وخاصة ما بينه النائب (محمد صالح) من تخرج طلاب السليمانية من ثانوية بغداد وحصولهم على درجات متوفقة.

ج - التعليم باللغة الكردية :

كانت مسألة التعليم باللغة الكردية من المسائل التي نوقشت في اكثر من مناسبة في مجلس النواب العراقي. وكان هذا الموضوع من المطالب الرئيسة للكرد، والمعروف أن التعليم باللغة الكردية لم يكن أمراً جديداً، ففي سنة ١٩١٩

^{٣٣٣} م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، ١٩٤٢، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص ٥٢٨.

^{٣٣٤} ولد سنة ١٨٩١ في بغداد وتخرج ضابطاً في المدرسة الحربية في استانبول سنة ١٩١١، شارك مع الجيش العربي في سوريا، وعاد الى العراق، فعين سكرتيراً لوزارة الدفاع سنة ١٩٢١، تدرج في المناصب الادارية منها مدير شرطة الموصل والدليم ومتصرف الكوت والموصـل والحلة والديوانية والبصرة، أصبح وزيراً للمعارف سنة ١٩٤١ والدفاع سنة ١٩٤٤ توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٠. ينظر: باقر أمين الورـد، أعلام العراق الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩، مراجعة وتقديم : خلون ناجي، مطبعة اوقيـسـيتـ المـيـنـاءـ، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٧٩-١٧٨.

بصري، أعلام السياسة، ص ١١١.

^{٣٣٥} م. ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، ١٩٤٢، الجلسة (٣٩) في ٢٥ نيسان ١٩٤٢، ص ٥٣٢.

كانت لغة التعليم في مدارس السليمانية هي الكردية، كما أنه في نهاية السنة المذكورة كانت هناك (٧) مدارس ابتدائية، من مجموع (٧٥) مدرسة ابتدائية في العراق، يتم التعليم فيها باللغة الكردية^{٣٣٦}.

وفي سنة ١٩٢٢، وحسب إشارة إحدى الصحف الصادرة آنذاك، كانت هناك مدرسة في مركز لواء كركوك تسمى مدرسة (التكية) تلقى فيها الدروس باللغة الكردية^{٣٣٧}. وفي سنة ١٩٢٥ بلغ عدد المدارس في كردستان العراق (٢٥) مدرسة، منها ١٦ تلقى فيها الدروس باللغة الكردية و(٤) أخرى باللغة العربية ولكن تستخدم فيها اللغة الكردية للتوضيح، فضلاً عن (٥) مدارس للمسيحيين^{٣٣٨}. كما بلغ عدد المدارس التي تدرس باللغة الكردية في الأقضية الكردية التابعة للواء الموصل (١٠) مدارس في سنة ١٩٢٧، أما مجموع المدارس التي كان التعليم فيها بالكردية فقد بلغ (٣٨) مدرسة في الوية أربيل والموصل وكركوك والسليمانية في سنة ١٩٢٨^{٣٣٩}.

لذلك نجد أن مسألة التعليم باللغة الكردية، وكذلك المناهج والكتب الدراسية بالنسبة لتلك المدارس وترجمتها إلى الكردية، أصبحت من المواضيع المهمة التي ناقشها النواب ودار حولها جدل كبير في مجلس النواب.

سبق وأن ذكرنا أن (تسعة) من النواب الكرد رفعوا مذكرة إلى وزارة المعارف في ١ حزيران ١٩٢٨ عرضوا فيها النواقص الموجودة في كردستان العراق من ناحية التعليم، وقدموا بمقترنات متعددة لاصلاحها، من بينها تشكيل لجنة لتأليف وترجمة الكتب إلى اللغة الكردية والتي هي «لغة التعليم لهذه المنطقة والتي تتكون من عدة الوية وأقضية والتي تمتد من زاخو إلى بنجوين وخانقين وبدرة»^{٣٤٠} حسبما جاء في المذكرة. والحقيقة أن مجلس النواب سبق وأن ناقش مثل هذه المواضيع

^{٣٣٦} كاكه سور، خويّندنى فرمى، ص. ٣١.

^{٣٣٧} ديارى كوردىستان (جريدة)، العدد (٩) في ١٩٢٥/٩/٢٨.

^{٣٣٨} محمود الدرة، القضية الكردية، ط٢، بيروت، ١٩٦٦، ص. ١٥٢.

^{٣٣٩} زمكي، دوو تەقىللا ، ص. ٧٨.

^{٣٤٠} زمكي، محاسبەي نياپەت، ص. ٨.

^{٣٤١} زيان (جريدة)، العدد (١١٨) في ٢١ حزيران ١٩٢٨؛ نەمين، زيان، ص. ١٦٤.

قبل تقديم المذكورة أعلاه ففي الجلسة المنعقدة في ٢ آذار ١٩٢٦، وجه نائب أربيل (إسماعيل راوندوزي) سؤالاً ضمن تعقيب له على (ساطع الحصري) مدير المعارف العام، بأن "الحكومة قررت أن يكون التدريس باللغة الكردية في دهوك وغيرها"، مستفسراً عن عدم تطبيق ذلك القرار^{٣٤٢}.

وكانت وزارة المعارف قد تلقت قبل تلك الفترة كتاباً من وزارة الداخلية تنتقد فيه سياسة الوزارة حيال التعليم في كردستان^{٣٤٣}.

تمييز يوم ١٦ آيار ١٩٢٧ بجلسة صاحبة حول التعليم باللغة الكردية، فقد ذكر نائب أربيل (ابراهيم يوسف) ان التعليم في بعض المناطق من الالوية الشمالية يتم باللغة الكردية، ولفت نظر وزارة المعارف ومجلس النواب الى مسألة وهي ان الطلاب الذين يتخرجون من احدى هذه المدارس الكردية الابتدائية يتعين عليهم، بعدهما يحصلون على درجات متقدمة، الذهاب الى ثانوية بغداد لامتحان دراستهم، وأشار الى عدم إجاده هؤلاء اللغة العربية، لذلك طالب بوضع حد لهذه المشكلة^{٣٤٤}. وقد جاء جواب وزير المعارف (السيد عبدالمهدي) بأنه يشاطر نائب أربيل رأيه في "نقوية الدروس العربية في المدارس الكردية"، ووعد بان يفكر جدياً في حلها بالشكل المناسب^{٣٤٥}.

كما انتقد نائب أربيل (داود الحيدري)^{٣٤٦} سياسة الوزارة بخصوص التعليم باللغة الكردية في كردستان، مشيراً الى أن المناهج والتعليم تتغير بسهولة، فسنة بالعربية وأخرى بالتركية والثالثة بالكردية، وكل هذا يتم بناء على كتاب المتصرف أو طلب

^{٣٤٢} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة (٢٢) في ٢ آذار ١٩٢٦، ص ١٢، ملحقة بالواقع العراقي، العدد (٤١٤) في ١٩٢٦/٣/١٦.

^{٣٤٣} أحمد، تطور التعليم، ص ٢٢٣؛ ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ١٩٢١-١٩٢٧، ج ١، بيروت، ١٩٦٧، ص ٥٥٣؛ كاكهسوزور، المصدر السابق، ص ٧٧.

^{٣٤٤} م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٤٩.

^{٣٤٥} المصدر نفسه، الجلسة (١٢)، في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٥٦.

^{٣٤٦} داود الحيدري: هو ابن ابراهيم الحيدري شيخ الاسلام في اواخر عهد الدولة العثمانية، ولد سنة ١٨٨٦ في أربيل، اكمل مدرسة الحقوق في استانبول سنة ١٩٠٨، وعاد الى العراق سنة ١٩٢١، أصبح نائباً عن أربيل في المجلس التأسيسي ونائباً لرئيسه، كما انتخب نائباً في مجلس النواب عن أربيل ايضاً للدورات الأربع الاولى، واستوزر عدة مرات، توفي سنة ١٩٦٥، وللمزيد عنه، ينظر : بصرى، أعلام الكرد، ص ١٨٩.

بعض الزعماء، مضيفاً^{٣٤٧} ... ان طلاب الشمال لا يعرفون العربية ولا التركية ولا الكردية»، منتقداً الدراسة بالكردية حيث أشار الى «إنني لا أعلم من هو الذي راجع وزارة المعارف باسم الزعامة الكردية، وكيف يمكن أن تدرس الهندسة بالكردية مثلاً ولا كتاب في هذا الموضوع»^{٣٤٨}، لذلك «من المستحيل ان تدرس العلوم الاولية والثانوية وكذلك العالية باللغة الكردية»، وقال معقباً على حديث وزير الاشغال والمواصلات (محمد امين زكي) بأنه من غير الممكن أن يكون التعليم في المنطقة الكردية باللغتين العربية والكردية، واقترح على الحكومة ان تنظر في سياستها التعليمية، مؤكداً ضرورة تعميم اللغة العربية بوصفها لغة التعليم في كردستان^{٣٤٩}. إن موقف داود الحيدري هذا أدى ببعض النواب، وخاصة الكرد، الى انتقاده. ومن بين هؤلاء نائب السليمانية وزير الاشغال والمواصلات (محمد امين زكي) مفندًا كلامه بأن الطلاب الكرد لا يعرفون الكردية أو العربية او التركية، وبين انه شخصياً قام بزيارة الى السليمانية وتفقد المدارس هناك، فوجد الطلاب يجيدون الكردية بطلاقة ويستطيعون أن يفهموا العربية بشكل جيد، مؤكداً وجود كتب باللغة الكردية منها القراءة والتاريخ باللغة الكردية، وأشار الى أن وزارة المعارف تهم بزيادة الكتب المترجمة للكردية، كما حثها على زيادة الكتب العربية من أجل أن يكون باستطاعة الطلاب إجاده اللغتين بنفس المستوى إذا تم قبولهم في ثانويات بغداد ولایجيدون صعوبة في مسألة تعلم اللغة العربية^{٣٥٠}.

وبين نائب أربيل (اسماعيل رواندوزي) انه من غير الممكن، الا تكون لغة التعليم في كردستان العراق باللغة الكردية، في إشارة الى موقف (الحيدري) من التعليم باللغة الكردية، ودعى الى «أن يكون التدريس في مدارس الشمال باللغة الكردية، فإذا لم يكن التدريس باللغة الكردية، فكيف يمكن للطالب الذي لا يعرف سوى اللغة الكردية أن يفهم الدرس»^{٣٥٠}. أن موقف (الحيدري) أثار عليه انتقادات أخرى في الاوساط الكردية خارج

^{٣٤٧} م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة(١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٥٦.

^{٣٤٨} المصدر نفسه، ص ١٠٧٢.

^{٣٤٩} المصدر نفسه، ص ١٠٦٢.

^{٣٥٠} م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٦٢.

مجلس النواب، فقد كتب (محمد أديب) في صحيفة (ذيان) مقالة بعنوان (الى مبعوث داس الحق بأقدامه) انتقد فيه النائب المذكور لموقفه الرافض بان يكون التعليم باللغة الكردية، معتبراً أن التعليم بلغة الأمم حق مشروع، وإن التعليم في الالوية الشمالية بالكردية لا يمكن أن ينتقد كونها تضم أكثريّة كردية، مضيفاً ان الطلاب الكرد يجيدون الكردية ويتحدثون بها بشكل طليق، متسائلاً كيف يمكن تسمية هؤلاء أكراداً إن لم يكونوا فعلاً أكراداً^{٣٥١}.

كما وجهت اليه مجلة كردية وهي (زارى كرمانجي) انتقاداً ضمنياً شديداً اللهجة على الرغم من أنها لم تذكر إسمه، إلا أن محتوى المقالة عبارة عن توجيه اللوم الى النائب المذكور^{٣٥٢}. وأرسل عدد من وجاهه وشخصيات^{٣٥٣} منطقة راوندوز ببرقية احتجاج اليه لموقفه في مجلس النواب، ومما جاء في البرقية «أنه في أثناء المناقشة على ميزانية المعارف، قرئنا مداخلتك في الصحف، فتأسفنا كثيراً، إنكم إذا لم تكونوا واقفين على احتياجات المملكة، فنرجوا أن لا تقدموا على مثل هذه الأفعال»^{٣٥٤}.

وفي الجلسة ذاتها انتقد نائب كركوك (نشأت ابراهيم) مسألة التعليم باللغة الكردية في المدارس الكردية، فقد أشار الى أوضاع التعليم في المنطقة الكردية، مبيناً انه من غير الممكن السير على مناهج متعددة في التعليم طالما أن «الحكومة عربية ولسانها الرسمي عربي» وأضاف انه إذا تم إقرار أن يكون التعليم الاساسي باللغة الكردية فان ذلك سيؤثر على الطلاب الكرد الذين لا يجيدون العربية تماماً، واستطرد بأنه في جميع الدول تكون لغة التعليم هي اللغة الرسمية التي تقرها الدولة لجميع القوميات والطوائف مستشهاداً بالدولة العثمانية التي كانت تستخدم التركية لغة للتعليم، مؤكداً ضرورة أن يكون التعليم في المرحلة الابتدائية باللغة

^{٣٥١} ذيان جريدة، العدد (١١٨) في ٣١ / ٥ / ١٩٢٧؛ أمين، كردستان العراق، ص ٢٩.

^{٣٥٢} زاري كرمانجي (مجلة)، السنة الاولى، العدد (٩)، حزيران ١٩٢٧، ص ١٧-١٨ في كوردىستان موکريانى، زاري كرمانجي، ج ١، هەولێر، ٢٠٠٢.

^{٣٥٣} وهم كل من (محمد علي رئيس البلدية، محمد أمين رئيس درگهله، شيخ محمد رئيس بالك، مصطفى محمد صالح عضو الادارة، وأسعد رئيس زاري).

^{٣٥٤} ذيان (جريدة)، العدد (٦٩) في حزيران ١٩٢٧.

الكردية شريطة تعليمهم اللغة العربية تدريجياً حتى يكون بامكانهم الذهاب الى أية مدرسة أو مرحلة دراسية يرغبون فيها. وقد عدّ حصر التعليم في اللغة الكردية «نظريّة غير موفقة، فإذا قبلنا هذه النظريّة نكون قد خرجنَا عن الاصل»، مبيناً وجوب إعداد وتهيئة معلمين للغة العربية لمدارس المنطقة الكردية، كما شدد مرة أخرى على ضرورة أن يكون التعليم الاساسي باللغة العربية، لانه حسب اعتقاده أن «الاصلاح في التربية والتعليم في المنطقة الكردية يجب أن يتوجه نحو اللغة العربية، لأن النتيجة هي أن إكمال التحصيل يكون باللغة العربية»^{٣٥٥}.

لم تقتصر مناقشة هذه المسألة على النواب الكرد فقط، بل كان لزملائهم من النواب العرب آراء ومداخلات أيضاً حولها. فعلى سبيل المثال أشار نائب بغداد (أحمد الداود) بأن الكردية «إذا كانت ت يريد أن تعلو وتتعالى وتترقى علومها فما عليها إلا أن تكون مناهجها في اللغة العربية للمدارس الثانوية والعالية». وهذا يعني، على ما يبدو، أنه لا يعارض التدريس باللغة الكردية في المدارس الابتدائية، وإن فقد جعل حصر التعليم بالكردية في كردستان العراق، لأن الدولة لا تفيid من الطلاب ولاهم يفidiون منها، كما دعى النواب الكرد بأن يكونوا «نو نظرة رجل فاحص ومدقق»، كما عبر عن اعتقاده بأن النواب الكرد أيضاً يرفضون «حصر تعليم أبناء الشمال في اللغة الكردية فقط»^{٣٥٦}.

أما بالنسبة للمناهج والكتب الدراسية، فقد أخذت أيضاً قسطاً من المناقشات التي كانت تدور حول التعليم في كردستان العراق. فقد أشار نائب السليمانية (محمد أمين زكي) ضمن التقرير الذي قدمه الى المجلس في جلساته المنعقدة في ٣٠ آب ١٩٢٨، الى النواقص الموجودة في الكتب المترجمة للكردية، لافتاً انتظار المجلس الى ضرورة توفير الكتب الكردية للمدارس والتي بلغ عددها (٤٠) مدرسة حينذاك، مبيناً أن من بين (٥٨)

^{٣٥٥} م. م. ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧، الجلسة(١٢) في ١٧ آيار ١٩٢٧، ص ١٠٦٧.
^{٣٥٦} المصدر نفسه، ص ١٠٦٣.

مادة أو موضوعاً تدرس في جميع المراحل الابتدائية والثانوية، لم توفر الكتب لها إلا
^{٣٥٧}
مواضيع مثل الدين والقراءة والألغاز.

وتطرق نائب أربيل (جمال بابان)^{٣٥٨}، أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف في الجلسة المنعقدة في ٢ حزيران ١٩٢٩، إلى إهمال المطالب الكردية التعليمية وخاصة تقريري النائبين (محمد أمين زكي و معروف جياووك)، معتبراً عن أسفه لعدم تنفيذ تلك المطالب في ميزانية الوزارة، والتي كانت من بينها تأمين كتب
^{٣٥٩}
كردية لمدارس كردستان.

أيد نائب بغداد (أحمد الداود) ماطرجه النائب (جمال بابان) حيث اشار الى تلقيه شكاوى عديدة من سكان الانلوية الكردية، بعدما أقر التعليم بالكردية هناك، ينتقدون فيها وزارة المعارف لعدم وجود كتب كردية مدرسية يمكن من خلالها تدريس المواضيع المقررة، مشدداً على إننا «تحاجون الى ترجمة الكتب المدرسية باللغة الكردية لترسل الى تلك المدارس لكي يفيد طلاب تلك المدارس منها». وتسائل حول اللجنة التي كلفت بمهام ترجمة الكتب الى اللغة الكردية^{٣٦٠}.

^{٣٥٧} م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلة (٣٥) في ٣٠ آب ١٩٢٨، ص ٨٣٤؛ أمين، كردستان العراق، ص ٢١.

^{٣٥٨} شخصية كردية، ولد في بغداد سنة ١٨٩٣، وتخرج من مدرسة الحقوق فيها سنة ١٩١٤، أصدر مجلة كردية تركية باسم (بانك كرد- نداء الكرد) التحق بالجيش العربي في العقبة، انتخب نائباً عن أربيل والموصى لعدة دورات انتخابية وأصبح وزيراً في الوزارة السعيدية الأولى سنة ١٩٣٠. للتفاصيل ينظر: بصرى أعلام الكرد، ص ٢١٩-٢١٨.

^{٣٥٩} م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٨، الجلة (١٥) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص ٧٢٩.

^{٣٦٠} المصدر نفسه، ص ٧٢٥. كان المندوب السامي البريطاني في بغداد قد اقترح في رسالة منه الى رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعديون في ١٢ شباط ١٩٢٦ بفتح مكتب للترجمة الكردية في بغداد، كما جاء في توصية المستشار البريطاني لوزير الداخلية العراقي، بهدف ترجمة القوانين والكتب المدرسية والتي اعتبر خطوة مهمة لارضاء الكرد وجعلهم يشعرون بان الحكومة العراقية مهتمة بمصالحهم. وطلب من رئيس الوزراء حث وزرائه على ذلك وإعطاء الاهتمام الخاص للموضوع. وقد باشر رئيس الوزراء بدوره الى إصدار تعليماته الى وزارة المعارف لتشكيل لجنة لترجمة القوانين والكتب المدرسية الى اللغة الكردية تحت اشراف المدير العام للمعارف

وقد أكد رئيس الوزراء (توفيق السويدي)^{٣٦١} في رده على النائب أحمد الداود ان وزارة المعارف عازمة على مسألة ترجمة الكتب الى الكردية، ولكنها تنتظر ان تجد معلماً كفوءاً يستطيع القيام بذلك المهمة، وهي تأليف أو ترجمة الكتب المنهجية ليتم ارسالها الى لجنة مختصة من اللغويين الكرد، وبعد اقرارها تطبع على نفقة الوزارة، كما بين ان هناك فائدة كبيرة من هذه الخطوة لأنها تشجع تأليف الكتب وترجمتها، مشيراً الى عدد من الكتب التي أخرجتها الوزارة بالكردية وهي: (الفباء- دروس التاريخ- القراءة- المعلومات- الصرف- دروس الأشياء- التاريخ- الحساب الاستقرائي- الجغرافية).^{٣٦٢}

إن مداخلة النائب أحمد الداود هذه دفعت نائب أربيل (جمال بابان) الى أن يوجه له الشكر قائلاً «لا يسعني إلا وأنأشكر هذا الموقف من معالي الشيخ أحمد الداود لأنني وجدته أول نائب وزير سابق يتطرق الى موضوع مهم أبناء الشمال...» كما تمنى له أن يزيل شكره وطأة الألم الذي إنتابه بسبب الانتقاد الذي وجه له من بعض النواب لأنه تطرق الى موضوع التعليم باللغة الكردية ودافع عنه بأنه لم يذكر شيئاً يخالف القانونن مبيناً إقرار الموضوع الذي تحدث عنه، من لدن القانون الاساسي (أي الدستور) والحكومة.^{٣٦٣}

كما فند (جمال بابان) أقوال وتصريحات رئيس الوزراء بأن هناك لجنة للترجمة والتأليف، مؤكداً عدم وجود أية لجنة للتتأليف والترجمة والتشجيع، وأشار ايضاً

وتم نشر ذلك في الصحف العراقية حينئذ. ينظر: وليد حميدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن ١٩٩١، ص ١٩٨-١٩٩.

^{٣٦١} توفيق السويدي: هو سليمان توفيق بن يوسف السويدي ولد في بغداد سنة ١٨٩٢ وهو شقيق ناجي السويدي ودخل مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٨ ثم سافر الى باريس سنة ١٩١٢ للدراسة فيها. وكان احد الاعضاء الذين اسهموا في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣، دخل المعترك السياسي سنة ١٩٢٧، حيث عين وزير للمعارف ثم رئيساً للوزراء ثلاث مرات في السنوات ١٩٢٩ و ١٩٤٦ و ١٩٥٠ وأصبح وزيراً للخارجية سنترى ١٩٣٧ و ١٩٤١، توفي في بيروت سنة ١٩٦٨. ينظر: حربي، رجال العراق، ص ٦٧-٧١.

^{٣٦٢} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٥١) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص ٧٢٥.

^{٣٦٣} المصدر نفسه، ص ٧٢٩؛ ثيان، العدد (١٨٠) في ٢٠ حزيران ١٩٢٩.

إلى صعوبة الوضع بالنسبة لشخص يأتي من المناطق الكردية إلى بغداد، لأن ذلك يكلفه كثيراً من الناحية المادية^{٣٦٤}.

وطالب نائب السليمانية (توفيق قزان) في الجلسة المنعقدة في ٦ حزيران ١٩٣٧ تشكيل لجنة خاصة تأخذ على عاتقها مهمة تأليف وترجمة الكتب إلى اللغة الكردية من أجل أن تدرس في المدارس الكردية، مبيناً قلة الكتب الموجودة باللغة الكردية^{٣٦٥}. ومن المفيد أن نشير إلى أن الكتب الكردية المنهجية لسنة ١٩٢٧ هي، دروس الأشياء -القواعد الكردية- -التاريخ- -الحساب- -الجغرافية^{٣٦٦}.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عدداً من أولياء أمور الطلبة في كركوك وجهوا رسالة إلى مدير معارف المنطقة الشمالية بتاريخ ١٩٢٧/٨/١٠ للتغيير لغة التعليم هناك إلى العربية، وحدث مثل هذا في أربيل أيضاً عندما وقع عدد من أولياء أمور الطلبة مضبوطة إلى متصرف أربيل بتاريخ ١٩٢٧/١٢/٢٥^{٣٦٧}، طالبين منه التدخل لدى الجهات المسؤولة من أجل أن تكون الدراسة في الصفين الخامس والسادس الابتدائي بالعربية بعد أن كانت باللغة الكردية، وذلك لأن الامتحانات العامة الوزارية كانت بالعربية مما أدى إلى رسم عدد من الطلاب. وقد أحال مجلس لواء أربيل بدوره هذه المضبوطة، بعد الموافقة على ما ورد فيها، إلى وزارة الداخلية. إلا أن مجلس الوزراء العراقي قرر في جلسته المنعقدة في ١٩٢٨/٤/٢١ إبقاء الحال على ما كان عليه سابقاً، أي أن يكون التعليم في الصفين الخامس والسادس في أربيل بالكردية^{٣٦٨}.

^{٣٦٤} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٥١) في ٢ حزيران ١٩٢٩، ص ٧٢٩.

^{٣٦٥} م. م. ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٧) في ٦ حزيران ١٩٣٧، ص ٣٤٥.

^{٣٦٦} المصدر نفسه.

^{٣٦٧} الهلالي، المصدر السابق، ص ١١٢.
^{٣٦٨} أحمد، تطور التعليم، ص ٢٩٢.

المبحث الثاني

العاملون في الادارة الحكومية

كانت إحدى توصيات اللجنة الدولية المكلفة للتحقيق في قضية الموصل، وكذلك قرار عصبة الامم بالحاق ولالية الموصل بالعراق، هي الاخذ بنظر الاعتبار رغبات الكرد بخصوص الموظفين الاداريين في مناطقهم وإنشاء إدارة محلية لهم- كما أشرنا سابقاً-. وقد جاء ذلك القرار تأكيداً للسياسة التي تبنتها بريطانيا تجاه كرد العراق، ولما كانت سياسة وزارة عبدالمحسن السعدون الموجدة في السلطة حينئذ لا تختلف عن السياسة البريطانية تجاه الاكراط^{٣٦٩}، فإن السعدون لم يجد صعوبة في تطبيق الشروط المتعلقة بادارة المناطق الكردية والتي وردت في قرار عصبة الامم وقد طلبت منه السلطات البريطانية إصدار بيان رسمي بهذا الخصوص والتأكيد فيه على عزم الحكومة العراقية على تطبيق تلك السياسة ومواصلتها، على أن يكون التصرير على شكل قرار يصدر عن مجلس الامة (البرلمان) العراقي. وكان غرض بريطانيا ان تدرج ذلك القرار ضمن التدابير الادارية المتعلقة بالمناطق الكردية التي ستعرضها على مجلس عصبة الامم لكي تؤكد للمجلس التزام الحكومة العراقية بشروط قرار مجلس عصبة فيصبح قرار المجلس نهائياً. وقد حصل السعدون فعلاً على موافقة مجلس الامة العراقي فيما يتعلق بسياسة حكومته في إدارة المناطق الكردية بعد أن صرخ في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، بأن سياسة حكومته تقوم على منح حقوق الاكراط، بتعيينهم موظفين في مناطقهم وجعل لغتهم الكردية لغة رسمية، وقد طلب السعدون من وزرائه الاستمرار على مناهج السياسة التي اتبعتها الحكومة في إدارة المناطق الكردية، وقد

^{٣٦٩} حول موقف السعدون من القضية الكردية. ينظر: عبدالفتاح علي بوتناني، وثائق من تاريخ الحركة التحريرية الكردية، ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١، ص ٢٧-٢٩؛ فرج، المصدر السابق، ص ٢٣٤-٢٣٨، ١٠٢-١٠٩.

حققت تصريحات السعدون وتأكيداته غايتها، وهي أن تظهر الحكومة البريطانية لمجلس العصبة حسن نوايا الحكومة العراقية على تنفيذ شروط قرار مجلس عصبة الامم^{٣٧٠}.

وعلى اية حال فان ذلك القرار، وما سبقه من التوصيات التي أشرنا اليها لم يجد سبيلاً الى التنفيذ. فبدلاً من أن يكون غالبية الموظفين في كردستان العراق من الكرد فان احدى الوثائق البريطانية ذكرت بأن عدد الموظفين الكرد بلغ (٣٢٤) موظفاً من مجموع (٧٣١) موظفاً حكومياً في المنطقة في سنة ١٩٣٠^{٣٧١}.

وعندما تشكل مجلس النواب العراقي، أخذ الاهتمام بالمسألة يتزايد. فخلال الدورة الانتخابية الاولى، وحسب وثيقة بريطانية فان (١١) نائباً كردياً اجتمعوا في منزل نائب كركوك (حبيب طالباني)^{٣٧٢} في بغداد، وتناولوا فيما بينهم أموراً عدة منها، محاولة إصدار بيان من لدن الحكومة العراقية ويتضمن:

- ١- الاعتراف بالكردية لغة رسمية في البرلمان وأن يحق للنائب الكردي أن يعبر عن آرائه بها داخل المجلس.
- ٢- يجب أن تكون القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة باللغة الكردية الى جانب العربية.
- ٣- ان يكون ثلث الموظفين وكذلك ثلث اعضاء مجلس الوزراء من الكرد^{٣٧٣}.

وهذه المطالب المقترحة هي المطالب والمقترحات نفسها التي أشير اليها في أحدى الدراسات الحديثة التي تقول: أن مجموعة من النواب الكرد قدموا طلباً الى

^{٣٧٠} فرج، المصدر السابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

^{٣٧١} سهلمان علی، كوردستانی عیراق له بهگنامه کانی و هزارهتی دهرهوی بریتانیادا، بنکهی زین، سلیمانی،

٢٠٠٥، ل ١٦؛ حمدي، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

^{٣٧٢} حبيب طالباني: هو الشیخ حبيب الشیخ علی بن عبد الرحمن الطالباني، ولد في مدينة كركوك، سنة ١٨٨٤، ودرس العلوم العربية والدينية، عين مديرًا لناحية قرة حسن في سنة ١٩٢٠، وأصبح نائباً عن كركوك في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، انتخب في مجلس النواب كنائب عن كركوك للدورات الأولى والثالثة والرابعة، توفي ببغداد في ايلول ١٩٥٩. ينظر: بصرى، أعلام الكرد، ص ١٨٧-١٨٨.

^{٣٧٣} هاوار، المصدر السابق، ص ٦٠٦-٦٠٧.

رئيس الوزراء العراقي آنذاك (عبدالمحسن السعديون) طالبوا فيها أن يكون المسؤولون في الالوية الكردية، وأحد نواب رئيس الوزراء من الكرد^{٣٧٤}.

إلا أن أول تطرق إلى قضية الادارة في المناطق الكردية داخل مجلس النواب، على مايبدو، كان في الجلسة المنعقدة في ٢٨ شباط ١٩٢٧ من الدورة نفسها. حيث كانت المناقشة تدور حول قانون إدارة الالوية^{٣٧٥}، الذي قدمته وزارة جعفر العسكري الثانية ٢١ تشرين الثاني - ١٩٢٦ / ٨ كانون الثاني ١٩٢٨.

فقد القى نائب أربيل (إسماعيل راوندوزي) كلمة أمام المجلس، تطرق فيها إلى أن قانون إدارة الالوية سن بموجب القانون الأساسي العراقي، وبما أن فيه (أي في قانون إدارة الالوية) نواقص كثيرة وعديدة، فقد شدد على ضرورة إعادة النظر فيه بسبب تنوع عناصر المجتمع العراقي، حيث بين "أن العراق متشكل من عناصر مختلفة ولهؤلاء العناصر حقوق معترف بها... كنت أود أن تتقدم الحكومة للمجلس العالي بقانون صريح بكل ما نص به القانون الأساسي". وطلب من النواب، وخاصة نواب الأقليات، أن يؤيدوه في اقتراحه هذا قائلاً "أطلب من النواب المحترمين الذين ينوبون عن الأقليات أن يضموا صوتهم الى صوتي لأن طلبي مشروع وقانوني" لأنهم "إذا اختاروا السكوت في هذا الموضوع لاشك سيحملون على عاتقهم المسئولية"، محدراً إياهم من العواقب التي قد تنتجم إزاء هذا السكوت والصمت "لأنهم سيكونون إزاء ضياع حقوقهم المعترف بها"^{٣٧٦}.

يبدو أن هذا الطلب المقدم حول قانون إدارة الالوية كان يستهدف بالأساس قضايا الادارة في المنطقة الكردية. وإن لم يذكر النائب المشار إليه ذلك مباشرة،

^{٣٧٤} سروة أسعد صابر، كردستان الجنوبية ١٩٢٦ - ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

^{٣٧٥} وهو الذي صدر باسم (قانون إدارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧) في ٢٧ نيسان تلك السنة وذلك استناداً إلى المادة (١٠٩) من القانون الأساسي، وقد كان أول قانون يصدر في الدولة العراقية الحديثة لمعالجة شؤون الالوية العراقية، لمزيد من التفاصيل. ينظر: ذنون يونس حسين الطائي، الوضاع الإدارية في الموصل، ١٩٢١ - ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص ١٠٧ - ١٠٨.

^{٣٧٦} الحسيني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٢٨١.

^{٣٧٧} في النص الأصلي (اختيروا).

^{٣٧٨} م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (٣٢) في ٢٨ شباط ١٩٢٧، ص ٣٩٧.

والذي يعزز وجهة نظرنا هو عدة اسباب منها أولاً، مواقفه الاخرى حول القضية الكردية والمطالبة بحقوقها. ثانياً، دعوته لنواب الاقليات الاخرى (المسيحية والموسوية) بان يؤيدوه، لانه اذا كان يقصد الاقليات الاخرى لماذا يطلب مؤازرتهم. ثالثاً، تقديمها عريضة الى رئيس الوزراء العراقي عن قضايا الادارة مرتين كما سنأتي على ذلك. رابعاً، جوابه على تعقيب (السيد أحمد داود) نائب بغداد الذي كان قد تساءل حول طبيعة ومعنى الاقليات، هل هي دينية او قومية او مذهبية، فرد عليه «أظن ان حضرة الشيخ يعرف ذلك أكثر مني ولكنني لا يريد ان يقول ماذا أريد»^{٣٧٩}.

رفض الطلب الذي قدمه الرواندوزي من لدن المجلس، والشيء الذي يجلب الانتباه انه لم يشارك بعد رفض طلبه في مناقشات القانون المذكور والتي استمرت ثلاثة جلسات متتالية. أما نائب أربيل (داود الحيدري) فقد اشار الى ان الطلب المقدم موجود في المادة الثالثة من القانون المذكور^{٣٨٠}.

ومن الجدير بالاشارة ، ان النائب اسماعيل راوندوزي وجه مذكرة منفردة الى رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبدالمحسن السعدون - على ما يبدو - في سنة ١٩٢٩، مستهلاً سبب تقديمها المذكورة بأنه «ما أصبحت عليه الامة الكردية العراقية من حالة وهي في أشد الحاجة اليه لتأمين مصالحها المشتركة مع مصالح الشعب العراقي العربي من تعديل في الخطة المتبعة وتوسيع في التشكيلات كي تكون في حالة نتمكن منها من السير بدرجة تتفق مع معيار التقدم». وقد تضمنت المذكرة عدة مطالب ومقترنات منها تشكيل لواء كردي من الاقضية الكردية التابعة للواء الموصل^{٣٨١}. مشيراً الى ان الاكثري الساحقة من ساكني تلك الاقضية وهي عقرة والعمادية ودهوك وزاخو وسنجران وزيبار والشيخان هم من الكرد، واعتمد في بياناته على خارطة لجنة عصبة الأمم، مؤكداً في حال تشكيل اللواء الجديد والذي

^{٣٧٩} المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

^{٣٨٠} تنص المادة الثالثة من قانون ادارة الالوية، على ان احداث وحدة ادارية جديدة بقرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الداخلية ومصدق بارادة ملكية.

^{٣٨١} ان فكرة تشكيل مثل هذا اللواء سبق وان طرحت من جانب المندوب السامي البريطاني في العراق (برسي كوكس) في اواخر سنة ١٩٢٠ الذي ابدى استعداده لتقديم مثل هذا الاقتراح الى الحكومة العراقية اذا فضل الكرد البقاء مع الحكومة العراقية. ينظر: الحسني، تاريخ العراق، ج ٢، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

يسمى بلواء (دهوك) يجب أن لا يقل عن خمسة أقضية، وأن تكون كل من عقرة والعمادية وزبار وراخو، تابعة لها، أخذًا بنظر الاعتبار نفس الأسس التي يتم تطبيقها في الالوية الكردية الأخرى وهي ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية والموظفين من الكرد^{٣٨٢}، وتوحيد الالوية الكردية الاربعة (أربيل، كركوك، السليمانية، دهوك) بعد تشكيل اللواء الآخر، في مفتشية عامة يرأسها أحد الكرد الكفوئين والحازمين وتحديد وظيفتها وعلاقتها بالمركز^{٣٨٣}، على حد قوله.

ومن جهة أخرى فان الانتقادات التي كانت توجه للنواب الكرد من جانب الاوساط الكردية، وخاصة الصحافة الكردية، كان لها دور في تقديم مجموعة من النواب الكرد مذكورة في سنة ١٩٢٩ الى كل من رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) والمندوب السامي البريطاني (كلبرت كلايتون G. Clayton) إن ما يلفت النظر هو أن هذه المذكورة التي قدمت من جانب ستة من النواب الكرد^{٣٨٤}، تتضمن المطالب والمقترنات نفسها التي أشار اليها (اسماعيل راوندوزي) والتي كان هو أحد الموقعين على هذه المذكورة^{٣٨٥}.

نشرت إحدى الصحف الكردية نص المذكورة وأسماء الموقعين عليها تحت عنوان (طلب مشروع)^{٣٨٦}، فضلًا عن نشر برقيات التأييد والعبارة لهم من مناطق مختلفة من كردستان العراق^{٣٨٧}. وفي المقابل هاجمت صحيفة العراق (البغدادية) هذه المطالب محذرة الكرد من الاقدام على تقديم مثل هذه المطالب مرة أخرى لأن

^{٣٨٤} البوتناني، وثائق من ...، ص ٥٩-٦١.

^{٣٨٥} المصدر نفسه، ص ٦٠. وحول هذا المطلب ينظر: أيضًا الكتاب الذي أرسله المندوب السامي البريطاني لكبيرت كلايتون الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٩. ينظر: عهل، كورديستاني ع伊拉克، ص ٩-٨.

^{٣٨٦} وهو اسماعيل راوندوزي (أربيل) جمال بابان (أربيل) محمد صالح (السليمانية)، سيف الله (السليمانية)، محمد جاف (كركوك) حازم شمدرين آغا (الموصل).

^{٣٨٧} البوتناني، وثائق عن ...، ص ٥٨.

^{٣٨٨} زيان (جريدة)، العدد (١٦٦) في ١٩٢٩/٤/١١.

^{٣٨٩} المصدر نفسه.

ذلك يشبه، على حد قول الصحيفة، ما طلبه الارمن من تركيا وما فعلته الاخيرة

^{٣٨٨}.
بهم.

عبر المندوب السامي (كلبرت كلايتون)، عن وجهه نظره حول المطالب الكردية في رسالة بعثها الى رئيس الوزراء (عبدالمحسن السعدون)، بأنه مع تطور التعليم في المنطقة الكردية، إلا أنه لا يؤيد أية فكرة تؤدي الى الانفصال في إشارة الى مقترن تشكيل لواء كردي جديد وتوحيد الالوية الكردية في وحدة إدارية واحدة^{٣٨٩}.

لم تقتصر المطالب الكردية على تشكيل لواء جديد باسم (دهوك) بل تعدتها الى المطالبة بتشكيل لواء آخر باسم لواء (باجلان)^{٣٩٠} يضم المناطق الكردية في لواي (الكوت وديالي) مثلاً يجمع لواء دهوك أقضية الموصل الكردية. ففي الجلسة المنعقدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠ من الدورة الانتخابية الثانية ١٩٢٨/٥/١٩-١٩٢٨/٣/٢٤ استفسر نائب أربيل (المعروف جياووک)، من وزير الداخلية (ناجي شوكت) عن تخصيص المبالغ اللازمة في ميزانية الدولة للواي (دهوك وباجلان) المزعوم تشكيلها، حسب إشارة جياووک. وقد نفى وزير الداخلية وجود قرار بتشكيل هذين اللوايin موضحاً عدم رصد المبالغ لهما في الميزانية^{٣٩١}. إلا أن جياووک رد بأنه كان هناك قرار حول تشكيل لواء باسم دهوك وبأنه قد أبلغ من لدن الوزير شخصياً حول هذا الموضوع، إلا أن وزير الداخلية أكد بأنه لم تجر أية مناقشات بينه وبين النائب المذكور حول ما اشار اليه، وعاد الاخير ليؤكد مرة أخرى أن هناك بيانات وكتابات رسمية من الاداريين والمتصرفين حول لزوم تشكيل لواء (دهوك)^{٣٩٢}.

^{٣٨٨} نقلأ عن ثيان، العدد ١٦٧ في ١٥ /٤ /١٩٢٩.

^{٣٨٩} أمين، كردستان العراق، ص ٣٦-٣٧؛ عطلي، كوردستانى عراق، ص ٩.

^{٣٩٠} إن هذه التسمية هي نسبة الى عشيرة باجلان والتي إحدى العشائر الكردية، وهي ليست عشيرة واحدة بل هي إتحاد عشائر تضم العدد من العشائر، وتتركز في المناطق (خانقين، قورتو، قزانية، جلولا، السعدية).

ينظر: عبدعون الروضان، موسوعة عشائر العراق، ج ١، ط ١، الاردن، ٢٠٠٣، ص ٥٣-٥٤.

^{٣٩١} جياووک، نيابتي، ص ٢٢٨.

^{٣٩٢} م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلسة (١٩) في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠، ص ٢١٩؛ جياووک، نيابتي، ص ٢٢٩.

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٨ حزيران ١٩٣٣ من الدورة الانتخابية الرابعة (١٩٣٤/٩/٤-١٩٣٣/٣/٨) وعندما كانت المناقشة تدور حول ميزانية وزارة العدلية، استفسر نائب كربلاء (أحمد عبدالوهاب)^{٣٩٣} عن الاسباب التي دفعت بوزارة العدلية الى الغاء المحاكم (الشرعية) في المنطقة الكردية، فأجابه وزير العدلية (محمد زكي) بأن المحاكم التي اقترح الغاءها هي خمسة وهي محاكم (رانيا و راوندوز وشاربازير وحلبة وچجمال) وأضاف أن ذلك جاء بناء على طلب المتصرفين وأهالي المنطقة بـ «إلغاء المحاكم (الشرعية) وتشكيل محاكم صلح»^{٣٩٤}.

كما انتقد نائب الموصل (هبة الله المفتى)^{٣٩٥} إلغاء المحاكم الشرعية في الالوية الكردية مبيناً تمسك الكرد بالدين الاسلامي. إلا أن كلاً من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ووزير الدفاع جلال بابان^{٣٩٦}، أكدا بأن المسألة هي مجرد إجراءات روتينية إدارية يتطلبها الوضع الراهن، وأضافاً بأن الحكم الشرعيين كانوا يمارسون في السابق مهمة حكام الصلح، نظراً لبعد هذه المناطق من المحاكم

^{٣٩٣} هو أحمد الوهاب بن السيد محمد بن سلمان ينتمي الى أسرة كربلائية تعرف بآل طعمة، ولد سنة ١٨٨٣ في كربلاء ودرس فيها وأصبح أحد أعضاء المجلس المحلي الذي شكل في كربلاء ابان ثورة العشرين، انتخب نائباً عن كربلاء في مجلس النواب للدورات الثانية والثالثة والرابعة والتاسعة والعشرة، توفي في سنة ١٩٤٦. ينظر: بصري أعلام السياسة، ص ٢٨١.

^{٣٩٤} م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٢٧) في ٨ حزيران ١٩٣٣، ص ٣٣٠.

^{٣٩٥} هبة الله محمد سعيد بن عبد الرحمن بن الملا يحيى المزوري، ولد سنة ١٨٨٠ في عقرة، دروس العلوم الشرعية وأصبح سنة ١٩١٨ قاضياً لعقرة، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الانتخابية الاولى والثانية والرابعة والخامسة والتاسعة والعشرة، فضلاً عن انتخابه نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب في الدورات التاسعة والعشرة، وفي سنة ١٩٤٧ عين عضواً في مجلس الاعيان ونائباً ثانياً له توفي ببغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٥. ينظر: بصري أعلام الكرد، ص ١٨٠.

^{٣٩٦} جلال بابان: ولد في بغداد سنة ١٨٩٢، دخل المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج منها سنة ١٩١٢، وعمل في القصبة العربية شاباً، وانتوى الى جمعية العهد السرية، شارك في تأسيس حزب (حرس الاستقلال) السري. وتردج في المناصب الادارية من قائممقام الى المتصرف الى الوزير، انتخب عن أربيل لمجلس النواب للدورتين الرابعة والخامسة، وتوفي سنة ١٩٧٠. ينظر: رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية (بن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦-١٦.

الصلاح، ولكن بعدما رأت الحكومة أن هؤلاء لا يحسنون أداء واجبهم، اضطرت إلى الغاء وظيفة حكام الشرع أي أن المسألة هي إلغاء وظيفة^{٣٩٧}.

ومن الجوانب الأخرى التي كان لمجلس النواب موقف منها هي قضية الموظفين والمستخدمين في كردستان العراق، حيث كان الكرد دائمًا يقدمون الشكاوى إلى الجهات المعنية من عدم وجود العدد الكافي من الموظفين الكرد في الالوية الكردية، وأصبحت هذه المسألة موضع انتقاد من جانب الصحافة والشخصيات والجهات الكردية المختلفة. فقد أورد (محمد أمين زكي) النائب والوزير مراراً، في تقريرين^{٣٩٨} له رفع أحدهما إلى الملك فيصل الأول والثاني إلى المندوب السامي البريطاني في العراق (كلبرت كلايتون) احصاءات مفيدة بين مدى النقص الحاصل في عدد الموظفين والمستخدمين الكرد في كردستان، على الرغم من ضمانت عصبة الأمم والتصريحات العراقية العديدة.

لذلك نجد أن المسألة طرحت أيضًا في مجلس النواب العراقي، فقد حدث نائب الموصل (حازم شمدرين)^{٣٩٩} في الجلسة المنعقدة في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥ عن عدم جدو إرسال المعلمين الذين لا يجيدون اللغة الكردية من لدن وزارة المعارف إلى الالوية الكردية، وطالب «...أن يرسل إلى المدارس الواقعة في كردستان معلمون أكراد حتى يستفيد منهم أولادهم». وأيده نائب بغداد (يوسف غنيمة)^{٤٠٠} بقوله «أن هذا الطلب معقول ومشروع، التمس من المجلس العالي أن يحييه إلى وزارة المعارف ويوصيها

^{٣٩٧} م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة(٢٧) في ٨ حزيران، ١٩٣٣، ص ٢٣١.

^{٣٩٨} الأول بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٠، والثانية بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٣١.

^{٣٩٩} ولد سنة ١٨٩٥، في زاخو من عائلة معروفة فيها، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الأولى والثانية والخامسة والاساسة والسبعة والثامنة والتاسعة والعشرة. أصبح وزيراً بلا وزارة سنة ١٩٥٠ في وزارة التوفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٢ آيلول ١٩٥٠) توفي في الموصل في ١ حزيران ١٩٥٤. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص ٢٢٢.

^{٤٠٠} ولد سنة ١٨٨٥ في بغداد، عمل في الصحافة حيث أصدر جريدة صدى بابل سنة ١٩٠٩، وجريدة السياسة سنة ١٩٢٥، انتخب عن بغداد في مجلس النواب العراقي للدورات الأولى والثانية والخامسة، استوزر مراراً، وشارك في تأسيس حزب الأخاء الوطني، توفي سنة ١٩٥٠. ينظر: الكيالي، المصدر السابق، ص ٤٦٠.

بتتنفيذ رغبات إخواننا الأكراد^{٤٠١} وقد نفى مدير المعارف العام (ساطع الحصري) إرسال أحد يجهل اللغة الكردية إلى هذه المناطق ولكن النائب حازم شمددين ذكر أن هناك بعض المعلمين في زاخو وعقرة ودهوك والعمادية لا يجيدون اللغة الكردية، وطالب مرة أخرى بإرسال معلمين كرد. وبين الحصري بأن هناك معلماً للغة الانكليزية لا يجيد اللغة الكردية، ووعد بأنه متى ما حصلت وزارة المعارف على معلم يجيد الانكليزية والكردية فأنها سوف ترسله إلى هناك^{٤٠٢}.

وطالب نائب السليمانية (علي كمال) بارسال موظفين كفوئين إلى الالوية الكردية، مضيفاً أنه يتمنى على من يتقلد الوظائف أن يكون قد حصل على تحصيل عالٍ ووصف الاداريين في هذه المناطق بـ«أشباء أميين» لذلك يجب أن يجبر إرسال موظفين نزيهين ومن يحسنون اللغة الكردية وذوي شهادات عالية ليشغلوا الوظائف هناك، واقتراح على الحكومة إعطاء جائزة لمن يتعلم اللغة الكردية من الموظفين من غير الكرد، ليتم ارسالهم إلى هناك^{٤٠٣}.

وقد تحدث في الجلسة ذاتها نائب الموصل (عبدالغني النقيب)^{٤٠٤} حيث أشار إلا أنه ليس بامكان الحكومة ان تجد معلمين يحسنون اللغة الكردية، عندما تجدهم سوف لن تتردد في ارسالهم^{٤٠٥}.

بنكي زين
www.zheen.org

^{٤٠١} م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الاول، الجلسة(٣٥) في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥، ص ٢٢.

^{٤٠٢} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة(٣٥) في ٢٥ شباط ١٩٣٦، ص ٦٠٨.

^{٤٠٣} هو عبد الغني بن السيد حسين الاعرجي الحسيني نقيب أشراف الموصل، ولد في سنة ١٨٨٨ ودرس في المدرسة الرشيدية، عين سنة ١٩٢٢ عضواً بمجلس إدارة لواء الموصل، ثم انتخب عن لواء الموصل أيضاً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، ونائب بعد ذلك عن الموصل في مجلس النواب للدورات الثالثة وال السادسة والتاسعة. وتوفي في الموصل في ٧ حزيران ١٩٤٢. ينظر: بصرى، أعلام السياسة، ص ٣٤.

^{٤٠٤} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة(٣٥) في ٢٥ شباط ١٩٣٦، ص ٦١٢.

المبحث الثالث

مسألة استخدام اللغة الكردية

عندما أصدر مجلس الوزراء العراقي بياناً في ١١ تموز ١٩٢٣ بخصوص عدم وجود نية لدى الحكومة لتعيين موظفين عرب في المنطقة، كما ذكرنا، فإن ذلك البيان أكد أيضاً عدم نية الحكومة يجبار سكان المناطق الكردية باستخدام اللغة العربية في مراجعتهم الرسمية. فضلاً عن ذلك فإن توصيات اللجنة الدولية لمشكلة الموصل والقرارات والضمادات التي وضعتها عصبة الامم عند الحق ولالية الموصل بالعراق والتعهدات التي قطعها الحكومتان العراقية والبريطانية عند دخول العراق عصبة الامم، أكدت جميعها إعطاء الحرية التامة للكرد لاستخدام لغتهم.

وفي سنة ١٩٢٤ صدر القانون الاساسي العراقي (الدستور) الذي نصت المادة السادسة عشر منه على ان «للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين بقانون»^{٤٠٠}. كما نصت المادة السابعة عشر على ان «اللغة العربية هي

اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص»^{٤٠٦}
إن ايراد مصطلح «سوى ما ينص عليه بقانون خاص» معناه أنه يعطي المجال لاصدار قانون بخصوص جواز استخدام لغة محلية بصفة رسمية، وضمن حدود معينة. أما بالنسبة لمجلس النواب والموقف من مسألة اللغة الكردية، فإن هناك مداخلات واستفسارات قدّمتها بعض النواب ضمن إطار مواضيع عامة، منذ الدورة الأولى سنة ١٩٢٥. كما لابد من الاشارة بان جميع المناقشات التي حصلت في مجلس النواب حول اللغة تتداخل فيما بينها من حيث ان تكون اللغة الكردية، لغة التعليم ولغة الادارة والمحاكم.

^{٤٠٥} القانون الاساسي، المادة (١٦).

^{٤٠٦} القانون الاساسي، المادة (١٧).

إن أبرز إشارة إلى اللغة الكردية جاءت على لسان رئيس الوزراء العراقي (عبدالمحسن السعدون) والذي أكد في كلمة له في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، أوضح فيها السياسة التي تتبعها الحكومة تجاه الكرد والطوائف غير المسلمة معتبراً أن من واجب الحكومة إعطائهم الحقوق القومية، بما فيها إعطائهم المجال لأن تكون لهم إدارة تنسجم مع مصالحهم^{٤٠٧}.

ويبدو أن وزارة الدفاع كانت قد قررت طرد بعض الضباط الكرد الذين لا يجيدون العربية بشكل جيد، فأثير هذا الموضوع داخل مجلس النواب، ففي الجلسة المنعقدة في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٩، تسائل نائب أربيل (جمال بابان) من وزير الدفاع (نوري السعيد) حول طبيعة القرار الذي يتضمن «إخراج من لا يحسن العربية من الضباط الأكراد من الجيش خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الامر...» مبيناً «هل يجوز اخراج الضباط من الجيش بسبب عدم معرفتهم اللغة العربية»^{٤٠٨}.

وفي جوابه على هذه الاستفسارات أوضح وزير الدفاع، بأنه بعد تشكيل الجيش العراقي تم فتح مدرسة من أجل تعليم الضباط العراقيين، الإياعازات العسكرية باللغة العربية، لأنهم تخرجوا في عهد العثمانيين والتي كانت الدراسة فيها باللغة التركية، مبيناً أن الوزارة وجدت أن هناك مجموعة من الضباط الكرد من لا يحسنون اللغة العربية، فقررت الوزارة اجراء اختبار لهم مع تقديم تسهيلات بهذا الصدد، وكان عددهم يتراوح ما بين (١٦٠-١٧٠) ضابطاً كردياً، ولكن بالنتيجة لم ينجح سوى (٥) من الضباط الكرد، وادرج وزير الدفاع أسماء هؤلاء الضباط ودرجاتهم العسكرية.

شكر النائب (جمال بابان)، وزير الدفاع على توضيحاته ولكنه أكد بأن الرسائل التي تلقاها تشير إلى ان الامر الصادر يشمل جميع الضباط الكرد، وابدى

^{٤٠٧} البوتانى، وثائق، ص ٣١.

^{٤٠٨} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلة (١٤) في ٢٣ كانون الاول، ١٩٢٩، ص ١٤٣.

استغرابه حيال هذا القرار، مستذكراً بان هؤلاء الضباط تخرجوا من مدارس السليمانية، ثم توجهوا الى العاصمة العثمانية ودرسوها هناك بالتركية^{٤٠٩}. إن جواب وزير الدفاع لم يقنع النواب الآخرين، لذلك وجه نائب أربيل (المعروف جياوووك) سؤالاً الى وزير الدفاع حول الموضوع نفسه، مستفسراً عن سبب «إحالة من لم يتقن القاموس العربي اتقاناً تماماً من الضباط الاكراد الى المعاش او إخراجهم من الجيش بدون رواتب»^{٤١٠}.

إن ما يبينه من هذه المواقف هو تطرق جزئي الى موضوع اللغة الكردية من خلال هذه المواضيع او تلك. إلا أن أهم مناقشة صريحة حول اللغة الكردية والتطرق اليها مباشرة، هي تلك التي جرت في سنة ١٩٣١، عند صدور قانون اللغات المحلية رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١^{٤١١}.

إن إحدى الاسباب التي أدت بالحكومة العراقية الى اصدار هذا القانون هو قرب انتهاء الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الامم، وما شهدته هذه الفترة كذلك من مراجعات الكرد لعصبة الامم وتقديم العرائض حول حقوقهم السياسية والثقافية، فضلاً عن التمهيد لضرب الحركة المسلحة التي قادها الشيخ محمود الحفيد في تلك السنة^{٤١٢}. والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

ويتبين من خلال وثيقة بريطانية أن المندوب السامي البريطاني كان له الدور الاكبر في اصدار هذا القانون، لأن بريطانيا كانت «تريد تغيير الحق السياسي للكرد بتأسيس دولة خاصة بهم الى شؤون تعين الموظفين الاكراد واستعمال اللغة الكردية في المدارس والمحاكم والدوائر في بعض المناطق الكردية»^{٤١٣}.

^{٤٠٩} المصدر نفسه، ص ١٤٤.

^{٤١٠} المصدر نفسه، ص ٤٥.

^{٤١١} حول الظروف التي صدر فيه القانون والغرض منه. ينظر: أمين، كردستان العراق، ص ٢١٢-٢١١؛ عبدالرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، ط ١، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٣٥-٢٣٦. وينظر نص القانون في : الواقع العراقي (جريدة) العدد ٩٨٩ في ١ حزيران ١٩٣١؛ فريد نisserd، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، السليمانية، ٤، ٢٠٠٤، ص ١٢٠-١٢٣.

^{٤١٢} أمين، كردستان العراق، ص ٢١١؛ النصيري، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

^{٤١٣} أمين كردستان العراق، ص ٢١٧-٢١٨.

قدمت وزارة نوري السعيد الاولى (٢٣ آذار ١٩٣٠ - ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) لائحة قانون اللغات المحلية الى مجلس النواب، وفي الجلسة المنعقدة في ١ شباط ١٩٣١ وكانت المادة الثانية من منهاج الجلسة مخصصة لمناقشة تقرير لجنة الامور الحقوقية بشأن قانون اللغات المحلية.

تحدث نائب المنتفق (عبدالجبار التكريلي)^{٤١٤} عن اللائحة مشيراً الى انها تستند على المادة (١٧) من القانون الاساسي العراقي والتي اعتبرت اللغة العربية اللغة الرسمية ماعدا ما ينص عليه بقانون. وبين ان الغرض من صدور هذا القانون هو جعل اللغة الكردية ضمن المناطق المشار اليها في قانون، لغة رسمية للتدريس والمحاكم شريطة ان تكون المراسلات بين مركز اللواء والوزارات باللغة العربية. كما أكد ان هذا القانون ضمن حقوق الذين يسكنون المنطقة من غير الكرد، أن بامكانهم مراجعة المحاكم بالعربية مطالبًا النواب من التصويت لصالح القانون^{٤١٥}.

وقد اعرض نواب آخرون على عدد من مواد القانون، فقد ابدى نائب بغداد (ابراهيم حييم) اعتراضه على المادة الثانية والتي تنص على ان "تكون لغة المحاكم بالكردية في الاقضية..." والمادة الخامسة التي تنص ان "تكون اللغة الكردية رسمية في المناطق" التي اشار اليها القانون، واقتراح اضافة كلمة (المحلية) بعد كلمة الكردية في كلا المادتين، وعزز رأيه بعنوان اللائحة (قانون اللغات المحلية)^{٤١٦}.

فوافق أعضاء المجلس على الاقتراح من دون أيّة اعتراضات أو مداخلات، ومن الملفت للنظر أن أيّاً من النواب الكرد لم يشارك ولم يبد رأيه حول هذا القانون الذي يخصهم بالدرجة الأولى، في هذه الجلسة. ولكن في الجلسة التي تلتها، والتي كان من المفترض أن يعرض فيها القانون للقراءة الثالثة حسب الاصول ليتم

^{٤١٤} ولد في بغداد سنة ١٨٩٣ وتحقّق بمدرسة الحقوق وتال شهادتها سنة ١٩٢٠، انتخب نائباً عن المنتفق في الدورتين الثانية والثالثة وعن العمارة في الدورة السادسة، أصبح وزير العدلية سنة ١٩٥٥، توفي في بغداد ٦ تموز ١٩٦٤. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ١٩٦.

^{٤١٥} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٣٥) في ٨ شباط ١٩٣١، ص ٤٦٢؛ ١٩٢٩، ص ١٤٣.

^{٤١٦} المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

قبولها بالشكل النهائي تطرق نائب الموصل (غياث الدين نقشبendi)^{٤١٧} إلى القانون المذكور بعد قراءة المادة السادسة متنمياً «أن لا يكون في المستقبل إثم هذا القانون أكثر من نفعه» كما أكد على ضرورة إحالة القانون إلى لجنة المعارف أيضاً للنظر فيه وخاصة لأنه يخص جوانب عديدة من التعليم. وكان النقشبendi هو الوحيد الذي تحدث حول القانون في هذه الجلسة. وأخيراً تم قبول القانون بالشكل النهائي بطريقة رفع الأيدي^{٤١٨}.

وبالرغم من بعض المأخذ والتحفظات على عدد من بنود هذا القانون^{٤١٩}. فقد رحب الشعب الكردي بالقانون باعتباره خطوة فعلية ونوعية في مجال استعمال اللغة الكردية في كردستان العراق. فعلى سبيل المثال تم إرسال العديد من رسائل وبرقيات التهنئة والتبريكات إلى رئيس الوزراء نوري السعيد والحكومة العراقية بمناسبة صدور القانون المذكور^{٤٢٠}.

تطرق مناقشات مجلس النواب اللاحقة إلى موضوع اللغة الكردية في الجلسة المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، كانت إحدى مواد منهج الجلسة مخصصة لمناقشة (لائحة قانون الدلالين) لسنة ١٩٣٥. والذي يهمنا هو أن أحدى مواد القانون نصت على أن سجل الدلالين لا بد أن يكون بالعربية. فتحدث نائب السليمانية (علي كمال) حولها، مبيناً صعوبة حصر التسجيل في اللغة العربية وخاصة بالنسبة للمناطق الكردية التي لا يحسن سكانها العربية جيداً، مضيفاً أنه لو قبلنا مبدأ قانون اللغات المحلية حينئذ تحصل الفائدة وتكون أحسن حيث أن «التجار هناك لم يمسكوا قيودهم باللغة العربية بل باللغة الكردية أي اللغة المحلية»^{٤٢١}.

^{٤١٧} ولد سنة ١٩٠٠، من عائلة دينية وهو النجل الأكبر للشيخ بهاء الدين نقشبendi، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي عن الموصل للدورات الثالثة وال السادسة والثامنة والعشرة، توفي في آب ١٩٤٤. بصرى، أعلام الكرد، ص ٢٢٨.

^{٤١٨} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، ج ٣٦ في ٥ شباط، ١٩٣١، ص ٤٧١.

^{٤١٩} حول تفاصيل التحفظات والملاحظات. ينظر، زكي، دو و تقهلا، ص ١٠١-١٠٢؛ صابن، كردستان الجنوبيّة، ص ٦٧-٦٨.

^{٤٢٠} ينظر على سبيل المثال ، زيان (جريدة) الاعداد (٢٣٥-٢٣٨-٢٤٠) في ١٧ نيسان ١٩٣٠ و ٨ أيار ١٩٣٠ و ٢٢ أيار ١٩٣٠.

^{٤٢١} م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص ٢٥.

وتطرق نائب الحلة (داود السعدي)^{٤٢٢} إلى التناقض الموجود في القانون، منتقداً مسألة الزام الدلال على مسك السجلات باللغة العربية، في حين أن هناك قانون اللغات المحلية الذي يجيز استعمال لغات أخرى. وفي رد له أشار وزير المالية (رؤوف البحرياني)^{٤٢٣} بأن قانون اللغات المحلية لا علاقة له بما جاء في هذه المادة من قانون الدلالين^{٤٢٤}.

أما نائب بغداد (علي محمود) فقد ذكر أنه لا يوجد تناقض بين هذا القانون وقانون اللغات المحلية، وبين إذا تم فتح غرف تجارية في السليمانية، فإنه يجب الأخذ برأي النائب (علي كمال). مؤكداً ورود مصطلح لغات محلية أو عربية أو تركية غير مناسب ومضر بالوحدة العراقية. وقد علق النائب (علي كمال) على ذلك بأن المسألة ترتبط بالمصلحة العامة، حيث أن أكثريّة سكان هذه المناطق تتكلم الكردية، طالباً من النائب (علي محمود) عدم اساعه الفهم من اقتراحه، مبيناً أن القضية ليست قضية وحدة العراق. كما انتقد نائب الموصل (سعید الحاج ثابت)^{٤٢٥} هذا الاقتراح المتمثل باستخدام سجل الدلالين باللغة الكردية، وأشار إلى

^{٤٢٢} هو داود بن عبد اللطيف بن داود السعدي ولد في بغداد سنة ١٨٩٤، التحق بمدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩٢٠، وأصدر صحيفة دجلة سنة ١٩٢٥، انتخب نائباً عن الحلة في الدورة السادسة وعن الكوت للدورتين الثامنة والتاسعة، وأصبح رئيس نقابة المحامين سنة ١٩٣٣، شارك في تأسيس حزب الاستقلال، توفي في ٣١ كانون الأول ١٩٦٦. ينظر: بصري أعلام السياسة، ج ٢، ص ٥٧٥-٥٧٦.

^{٤٢٣} رؤوف البحرياني: هو محمد بن الحاج حسن بن محمد البحرياني، ولد سنة ١٨٩٧ في بغداد، التحق بالجيش العربي في دمشق وعاد إلى العراق متلقاً بمدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٢٣. استوزر مراراً منها وزيراً المالية سنة ١٩٣٥ وشباط ١٩٤٠ وزيراً للشؤون الاجتماعية في آذار ١٩٤٠، أصبح نائباً في مجلس النواب عن بغداد للدورة السادسة إضافة إلى تقاده وضائف حكومية أخرى وشارك في حكومة الدفاع الوطني توفي في بغداد في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٧٧٨-٧٩.

^{٤٢٤} م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص ٢٦.

^{٤٢٥} هو سعيد بن الحاج ثابت بن محمود العبيدي، ولد في الموصل سنة ١٨٨٣، دخل الحياة السياسية في شبابه حيث ساهم في فتح فرع للجمعية الاصلاحية البصرية في الموصل وفتح فرع حزب الامرك槿ية العثمانية في الموصل أيضاً سنة ١٩١٣، هذا فضلاً عن دوره في العديد من الجمعيات والتنظيمات السياسية الأخرى، أصبح نائباً في مجلس النواب للدورات الأولى والرابعة والخامسة وال السادسة والتاسعة. توفي في ٩ تشرين الاول

أن لغة العراق هي اللغة العربية، وأضاف قائلاً «... أسمع الآن نغمة جديدة من بعض الزملاء نعم نغمة جديدة يريدون أن تدخل في قوانيننا اللغات المحلية و هذا من الغرابة بمكان، أيريدون العراق بابلاً ثانياً...» مؤكداً عدم إمكانية التساهل مع القرآن واحترامه اللغات المحلية^{٤٢٦}.

إن هذا الانتقاد والاعتراض من جانب النائب سعيد الحاج ثابت، لمسألة استخدام اللغة الكردية ثابع إما عن قصد أو جهل، ولكننا نجده يقع في تناقض مع نفسه فإنه يؤكد احترامه للغات المحلية، إلا أنه نسى أنه وصف دخول قانون اللغات المحلية أي الكردية إلى القوانين بنغمة جديدة.

أكد النائب (علي كمال) مرة أخرى أنه لم يتطرق إلى ذكر شيء يخالف القانون بل كل الذي صرّح به هو مراعاة قانون اللغات المحلية، وقدم إقتراحاً بأن تراعي لغات سكان أكثرية المناطق بعد اللغة العربية. إلا أن الاقتراح لم يقبل^{٤٢٧}.

تميزت جلسة ٢٧ شباط ١٩٣٦ بمناقشات حادة وأكثر تركيزاً حول استخدام اللغة الكردية، حيث كان النواب يناقشون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ وبالتحديد ميزانية وزارة المعارف. فقد تحدث نائب السليمانية (علي كمال) وانتقد بعض الوزراء بسبب انفعالهم من أسئلة بعض النواب حول المواضيع المتعلقة بوزارتهم، وبين النواصص الموجودة في المعارف والتعليم، مشيراً إلى دور العلم والمدارس في اعلاء شأن المجتمعات، وقال بأنه لفت انتظار وزارة المعارف مرات عديدة للأهمال الموجود في التعليم، ولكن دون جدوى.

ثم تطرق إلى قانون اللغات المحلية والذي أصبح في نظره «براً على الورق» وطالب باحترام القانون المذكور وتطبيقه أو إلغائه قائلاً في هذا الصدد «إما أن يؤخذ باحترام نصوصه كقانون من المجلس»، مؤكداً ضرورة إقصاء مدير معارف منطقة كركوك

^{٤٢٤} ١٩٤١. ينظر: جاسم محمد خضير الجبوري، سعيد الحاج ثابت (نشاطه الوطني والقومي)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٥٠-٦.

^{٤٢٥} م. ن. الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣) في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص ٢٨.

^{٤٢٦} المصدر نفسه، ص ٢٩.

والذي كان تعينه- حسب رأيه- مخالفًا لقانون اللغات المحلية. وعلى الرغم من تلك المضابط التي وجهها الى وزارة المعارف أولياء أمور الطلاب، إلا أن الوزارة لم تنظر الى تلك المطالب. وحضر من أن تؤدي هذه الوضاع الى قيام أولياء أمور الطلبة باخراج أبنائهم من المدارس وقال في شيء من اليس «إن وضع المعارف الحالي دل على أن هناك عقلية لا تتغير»^{٤٢٨}. وفي تعقيب له، أكد وزير المعارف (صادق البصام)، إن المخالفة التي يذكرها النائب (علي كمال) حول مدير معارف منطقة كركوك هو أنه عندما زار مدرسة رواندز. كتب في سجل الزائرين «يقتضي الواجب على مدير المدرسة أن يعتني بالتدريسيات بصورة عامة وباللغة العربية بصورة خاصة»، مستفسراً من النواب هل أن هذا مخالف للقانون؟^{٤٢٩}

لاشك ان الاهتمام بالتعليم ليس مخالفًا للقانون ولا لقانون اللغات المحلية ولكن، على ما يبدو، إن طلب الاهتمام الخاص باللغة العربية في منطقة كردية خالصة مثل رواندز هي التي دفع بالنائب (علي كمال) الى طرح ما اشار اليه.

مهما يكن الامر، فان ما صرحت به نائب السليمانية، آثار حفيظة النائب (سعید الحاج ثابت)، حيث إنتقد، وبشدة، تلك المطالب والدعوات التي تنادي باستخدام اللغة الكردية، وأكد على ضرورة الالتفات الى المصالح العامة وليس المصالح الخاصة، باعتبار المتادة باللغات المحلية إحدى جوانب هذه المصالح الخاصة، وفي هذا الصدد قال «يسمعنا حضرة النائب نغمات غريبة عجيبة كتطبيق قانون اللغات المحلية وحالة المعارف في بعض البلاد التي يعنيها»، وعزا اعتبار مدير معارف كركوك مخالفًا من جانب النائب عن السليمانية الى عدم اهتمام ذلك المدير بالمسائل التي تؤدي الى التفرقة والعنصرية بين مناطق العراق المختلفة.^{٤٣٠}

^{٤٢٨} المصدر نفسه، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص ٦٣٣-٦٣٥.

^{٤٢٩} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط ١٩٣٦، ص ٦٣٥.

^{٤٣٠} المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

كما أعرب عن اعتقاده التام بان ما أدلی به النائب (علي كمال) من آراء ومقترنات لا يرضى عنها ولا يرغب فيها الشعب الكردي نفسه، مشيراً في الوقت نفسه بأنه يتعاطف مع تطلعات وأمناني أبناء المجتمع العراقي كردياً كان أو عربياً. وقع سعيد الحاج ثابت في خطأ كبير عندما قاس العناصر القومية بالعدد أو مسألة اللغة القومية بالامتداد التاريخي لجذور تلك اللغة، ففي هذا الصدد اشار الى أنه «لو كان العنصر الكردي كثيراً وله من الماضي والأداب ما للعرب لقبلت أنا بالعناصر الكردية، إذاً كانت هناك أمة». مطالباً النواب الآخرين بالعمل لتحقيق المصالح العامة للشعب وليس مصلحة شعب محدد^{٤٣١}. وكان في كلام هذا النائب إجحافاً، إن لم نقل إساءة الى الكُرد عندما تجاهل ماضي الكرد وكونهم أمة لها لغتها وثقافتها الخاصة.

في حين أشار نائب المنتفك (صادق حبه)^{٤٣٢} بأن ما أدلی به النائب علي كمال، يمثل وجهة نظره فقط لأن «الشعب الذي يتكلم باسمه وعنه هو نفسه غير مرتاح من هذه السياسة التي لا تتألف مع المصلحة العامة، او مع الوحدة التي ينشدها الجميع»^{٤٣٣}. كما اعرض نائب كريلاع (سعد صالح)^{٤٣٤} على تصريحات (علي كمال) وبين أن الشيء الذي دفعه الى ان يتكلم هو تطرق النائب المذكور الى قانون اللغات المحلية، معتبراً الفكرة التي هي في ذهن النائب، أيًا كان توجهه، مضرة وفي غير مصلحة الكرد أنفسهم، معترفاً انه كان من أبرز المعارضين لصدور، قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١. وأكد بأن معارضته لم تكن من ناحية أنه عربي يحرص على الوحدة القومية واللغة العربية، بل لأنه يريد «مصلحة الكرد» واستطرد ان قانون اللغات

^{٤٣١} المصدر نفسه.

^{٤٣٢} ولد في بغداد سنة ١٨٩٦، ساهم في الاحزاب السرية سنة ١٩١٩، انتخب نائباً عن المنتفك للدورتين الرابعة وال السادسة وعن الحلة للدورتين التاسعة، توفي في آذار ١٩٥٦. ينظر: بصري، اعلام السياسة، ص ٤٠٦.

^{٤٣٣} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣٧) في ٢٧ شباط، ١٩٣٦.

ص ٦٣٧.

^{٤٣٤} ولد في النجف ١٩٠٠، عين كاتباً في المحكمة الشرعية الجعفرية في بغداد بين ١٩٢٣-١٩٢٦، انتخب نائباً عن لواء الديوانية للدورتين الثالثة والعشرة، وعن كريلاع للدورات الرابعة والخامسة والسادسة، أصبح متصرفأً للكوت والحلة والمنتفك والعمارة، ووزير الداخلية في ١٩٤٦، توفي في ١٧ شباط ١٩٤٩. للمزيد عنه ينظر: محمد علي كمال الدين، سعد صالح، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٩، ص ٢٠٤-٢٠٥.

المحلية يجعل الكرد لا يتعلمون سوى اللغة الكردية في المدارس، وهذا ما يجعلهم يبتعدون عن تعليم واتقان اللغة العربية التي هي لغة التعليم في المدارس المتوسطة والثانوية والعالية، وأورد مثلاً على ذلك، بأن الطالب الذي تعلم في الابتدائية بالكردية، يجد صعوبة في التعليم بالعربية عندما يأتي إلى المدارس المتوسطة والثانوية، حتى وإن تم إقرار التعليم من الابتدائية إلى المدارس العالية باللغة الكردية، مع إزالة كل العقبات التي تتعرض لها مثل تأليف الكتب لجميع المراحل الدراسية بالكردية. فإن ذلك لا يفي بالغرض، لأنه بما أن العراق دولة ذات نظام مركزي، فمن حق كل العراقيين أن يوظفوا في أي من مناطق العراق، لذلك فان «هذه القضية غير صالحة للوحدة العراقية ولا خواننا الأكراد»^{٤٣٥}.

رد النائب (علي كمال) على كل ما قيل حوله من جانب النواب السابقين مؤكداً أنه لم يتحدث عن شيء يدخل بالوحدة العراقية وإنما كل ما طلبه ويطلبه هو تطبيق قانون اللغات المحلية او إلغاؤه، ذلك القانون الذي أصبحت اللغة الكردية بموجبه لغة رسمية في القسم الأكبر من كردستان العراق، كما اعرب عن دهشته واستغرابه من إلصاق التهم به، بأن ما يتحدث حوله يضر بالوحدة العراقية، مؤكداً «إننا ننتمس بالوحدة العراقية ونموت عليها ونخالق كل من يخالفنا»^{٤٣٦}.

وهكذا نجد ان النواب يتباين مواقفهم من قضايا التعليم واللغة الكردية ومسائل الادارة، حيث أيد بعض النواب المطالب الكردية بخصوص المواضيع أعلاه، والذين كانوا يشكلون النسبة القليلة من النواب، على حين وقف آخرون ضد هذه المطالب وخصوصاً مسألة استخدام اللغة الكردية في مجالات التعليم والادارة والقضاء.

^{٤٣٥} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلة (٣٧) في ٢٧ شباط، ١٩٣٦،

ص ٦٢٨.

^{٤٣٦} المصدر نفسه.

الفصل الثالث

مجلس النواب العراقي والحركات الكردية المسلحة

١٩٤٥-١٩٢٥

البحث الأول: حركات الشيخ محمود الحفيد ١٩٣١-١٩٢٥

البحث الثاني: حركة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣٢-١٩٣١

حركة خليل خوشوي ١٩٣٦-١٩٣٥

البحث الثالث: حركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٥-١٩٤٣



المبحث الأول

حركات الشيخ محمود ١٩٢٦-١٩٢٢

لم تقتصر القضية الكردية في العراق خلال السنوات التي غطتها هذه الدراسة على المطالب والمذكرات التي قدمها الكرد بخصوص الادارة الحكومية في كردستان العراق، بل ان الحركات المسلحة التي شهدتها المنطقة بين ١٩٤٥-١٩٢٥ كانت مظهراً آخر من مظاهر تلك القضية. وقد حظيت هذه الحركات المسلحة باهتمام ومناقشات أعضاء مجلس النواب العراقي.

١- حركة الشيخ محمود الثانية (١٩٢٦-١٩٢٢) :

سبقت الاشارة- في التمهيد- الى إعادة الشيخ محمود من منفاه الى السليمانية، وذلك بسبب التهديدات التركية للأراضي العراقية وبالتحديد في المناطق الحدودية من كردستان العراق، حيث وصلت قوة تركية الى منطقة رواندز والى المناطق القريبة من السليمانية. مما دفع بالبريطانيين الى الانسحاب منها في بداية ايلول ١٩٢٢ وتسليم المدينة الى الكرد والذين بدورهم شكلوا مجلساً محلياً لادارتها برئاسة الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود^{٤٣٧} وبعد فترة من عودة الشيخ محمود بدأت المعارك تتجدد بين القوات العراقية والبريطانية من جهة والسلحين الكرد بقيادة الشيخ محمود من جهة أخرى. وشهدت كردستان العراق وخاصة منطقة السليمانية اعنف العمليات بين ٢٠-١٠ آب سنة ١٩٢٤ وقد استمرت حركة الشيخ محمود تلك، وحملات الحكومة حتى سنة ١٩٢٥.

وبعد تسوية مشكلة الموصل في نهاية تلك السنة جرت مفاوضات خلال المدة تشرين الاول ١٩٢٦-حزيران ١٩٢٧^{٤٣٨}، تم التوصل بعدها الى اتفاق بين الحكومة

^{٤٣٧} الحسني، تاريخ الوزارات، ج، ١، ص ٢٨١؛ هاوار، المصدر السابق، ج، ٢، ص ٢٦٧.

^{٤٣٨} كان ممثل الشيخ محمود في المفاوضات هو الشيخ احمد البرزنجي الذي قبل شروطاً من الحكومة العراقية وتتضمن بقاء الشيخ محمود وأسرته في قرية (والهزين) الايرانية الواقعة جنوب مريوان (حددت إقامة الشيخ محمود

العراقية والمندوب السامي البريطاني من جهة والشيخ محمود من جهة أخرى^{٤٣٩}.
نفي على أثرها الشيخ محمود.

وعندما تمت عملية انتخاب مجلس النواب العراقي سنة ١٩٢٥، كانت حركة الشيخ محمود الثانية قائمة. لذلك فان المناقشات التي كانت تدور حول تلك الحركة داخل المجلس، تبدأ من الدورة الانتخابية الاولى. إلا أن الشيء الملفت للنظر أن مجلس النواب - حسب علمنا - لم يتطرق اليها كثيراً لا في الاجتماع غير الاعتيادي الاول ولا في الاجتماع الاعتيادي الاول والثاني والثالث باستثناء الاجتماع غير الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الاولى (٦ تموز ١٩٢٥ - ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨)، على الرغم من أن تلك الفترة شهدت عمليات عسكرية عنيفة بين قوات الشيخ محمود من جهة والقوات العراقية والبريطانية من جهة أخرى، وخاصة في بداية سنة ١٩٢٦ وبالتحديد في شهر شباط من السنة ذاتها^{٤٤٠}.

اهتم النواب بحركة الشيخ محمود الثانية من خلال تطرقهم الى قضايا عديدة. وفي الجلسة المنعقدة في ٨ آيار ١٩٢٧ كان المجلس يناقش الفصل (٢٩) من ميزانية وزارة الداخلية ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، وقد تحدث نائب أربيل (داود الحيدري) عن

فيما بعد في قرية ثيران داخل إيران قرب الحدود مع العراق، وأن يمتنع الشيخ محمود عن التدخل سياسياً في السليمانية وأن يرسل إينه الأصغر للتعليم في بغداد. وفي مقابل ذلك تضمن الحكومة العراقية إعادة ممتلكاته إليه ويعين وكيل لادارتها. أما المندوب السامي البريطاني فقد أبلغ الشيخ أحمد البرزنجي أن الحكومة العراقية والبريطانية لا تنويان تقديم مزيد من الامتيازات أكثر مما ورد في تقرير لجنة عصبة الامم الخاص بولاية الموصل، وأنه من غير المفيد للشيخ محمود أن يضغط على الحكومة العراقية لاعطاء تعهدات بمفع الكرد أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، وأن الحكومة العراقية قد نفذت التعهدات الواردة في لجنة عصبة الامم المذكورة. وعندما رفض الشيخ محمود الادعاء لهذا الجواب تم إرسال قوات عراقية مدعومة بطائرات بريطانية وتمت السيطرة على بنجويين في ٢٠ تموز ١٩٢٧ فكتب الشيخ محمود إلى المندوب السامي يطلب تدخله لوقف القتال وعرض استعداده لقبول الشروط التي أرسلت إليه سابقاً. لمزيد من التفاصيل ينظر: صابر، كورستان، ص ٢٥٣ - ٢٥٦؛^{٤٣٩} عمار يوسف عبدالله عويد الإعكيدى، السياسة البريطانية تجاه عشائر منشاشيفلى، المصدر السابق، ص ٣٣٢؛^{٤٤٠} العراق ١٩١٤ - ١٩٤٦، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

^{٤٣٩} صابر، كورستان الجنوبية، ص ١٨ - ١٩.
^{٤٤٠} هاوار، المصدر السابق، ص ٥٦٥.

قضية الشيخ محمود، حيث ذكر ان الصحف اللندنية كتبت، وعلى لسان ممثل العراق فيها، ان الكرد “أخلدوا الى السكينة” وهذا يعني - حسب قول الحيدري - أن هناك تمرداً من جانب الكرد في العراق مما يؤثر على مكانته بين دول العالم. واستفسر ذلك النائب من وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني)^{٤٤١} “هل هناك إحتلال أو عصيان في تلك المنطقة؟” وطالب الحكومة تفنيد هذه التصريحات إن لم تكن لها أساس من الصحة، مؤكداً تمسك الكرد بالعرش الملكي العراقي.

وقد أجاب وزير الداخلية على ذلك بأن الكرد يدركون ضرورة الوحدة الوطنية حيث أشار بقوله أن ”إخواننا الأكراد اليوم هم يتحسّسون الحس الشّريف نحو الوحدة العراقيّة“ وهم كباقي أفراد الشعب يظهرون في كل فرصة ولاعهم وإخلاصهم لهذه الحكومة“، مبيناً إلى أن ما ورد على لسان ممثل العراق في لندن، لا يعني الكرد، بل يعني الشيخ محمود فقط. أي أنه أراد أن يفصل بين حركة الشيخ محمود والكرد، وفي هذا الصدد قال ”ليس في المنطقة الشمالية أكراد شاقين عصا الطاعة سوى الشيخ محمود وأعوانه“ وأضاف أنه بعد أن تمت السيطرة على (بنجواين) لم تعد هناك أي أثر لحركة الشيخ محمود وأصبحت هذه المناطق خالية من المخاطر الأمنية، لا سيما في منطقة السليمانية، وإن الحكومة أخذة في نشر واستتاب الامن في المنطقة الكردية^{٤٤٢}.

شكر نائب أربيل (داود الحيدري)، وزير الداخلية على هذه الإيضاحات والإجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية، مبيناً مرة أخرى أن ما يقوم به الشيخ محمود شيء والكرد شيء آخر، رافضاً وجود أية علاقة بينهم^{٤٤٣}. أما نائب الموصل (علي خيري الإمام) فقد

^{٤٤١} ولد سنة ١٨٩٢ في بغداد، دخل المدرسة الرشدية وتخرج منها سنة ١٩٠٧، التحق بعدها بالمدرسة الاعدادية ونال شهادة الحقوق سنة ١٩١٥. يعتبر أحد الشخصيات البارزة في العهد الملكي، استوزر عدة مرات، وأصبح رئيساً للديوان الملكي سنة ١٩٣٢، عارض المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٣٠ وalf مع علي جودت اليوبي وياسين الهاشمي وناجي السويدي (حزب الاخاء الوطني) كما الف الوزارة أربع مرات، فضلاً عن عضويته في مجلس النواب لدورات انتخابية عديدة وأصبح رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٢٦، وأصبح رئيساً (حكومة الدفاع الوطني) إثر هروب الوصي عبدالله، غادر العراق بعد فشل اتفاقه، وتوفي في آب ١٩٦٥ في بيروت ودفن في بغداد. ينظر: حربي، رجال العراق، ص ١٠٥-١١٢.

^{٤٤٢} م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني، الجلسة (٥)، ٨ آيار ١٩٢٧، ص ٨٩٢.
^{٤٤٣} المصدر نفسه، ص ٨٩٥.

وأشار بأنه يفضل عدم ايراد ذكر لمصطلح "كردي وعربي أو مسيحي أو موسوي أو جعفري أو سني" داخل مجلس النواب^{٤٤٤}.

وقد طالب بعض النواب الآخرين الحكومة أن تجد حلّاً لحركة الشيخ محمود لأنها كلفت الحكومة كثيراً من الناحية المادية، فضلاً عن الخسائر البشرية. فقد تسائل نائب الديوانية (قاطع العوادي) حول ما أسماه بـ"معضلة الشيخ محمود" من وزير الداخلية بان المبالغ التي أضيف الى ميزانية وزارة الداخلية هي لاجل زيادة عدد الشرطة واستئباب الامن في الالوية الكردية، وهل الحكومة فكرت في ايجاد حل هذه المشكلة التي كلفتها كثيراً^{٤٤٥}.

يتضح لدينا - مما سبق - أن مناقشة مجلس النواب العراقي لحركة الشيخ محمود في هذه المرحلة كانت مناقشة عابرة وغير مهمة، إذ أن أيّاً من النواب لم يتطرق الى بواعث تلك الحركة وطبيعتها، ومدى امكانية التعامل مع الشيخ محمود بوسائل أخرى.

٢- حركة الشيخ محمود الثالثة (١٩٣١-١٩٣٠) :

بعد انتهاء الحركة الثانية للشيخ محمود سنة ١٩٢٧، فرض عليه الاقامة في قرية بيران الحدودية مع العراق حسب شروط الاتفاق المفروض عليه والذي عقده مع الجانين البريطاني والعربي وأن لا يتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وخاصة منطقة السليمانية. لذلك ظلت كردستان العراق هادئة ما يقارب الثلاث سنوات أي الى سنة ١٩٣٠ بالتحديد، حيث التزم الشيخ محمود بشروط الاتفاقية المذكورة.

أعلنت الحكومة البريطانية إثر تصريح لها في ١٤ أيلول ١٩٢٩ أنها تعترض إنهاء انتدابها على العراق، تمهدًا لدخوله إلى عصبة الأمم، دون قيد أو شرط. وفي سبيل ذلك دعت بريطانيا إلى عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٧^{٤٤٦}، فدخل الطرفان في المفاوضات، وتعذر بعض الشيء في البداية، إلا أن مجيء (كلبرت كلaiton G. Clayton) بوصفة مندوباً سامياً جديداً إلى العراق ليحل محل (هنري دوبس H. Dobbs) المنصب

^{٤٤٤} المصدر نفسه، ص ٨٩٦.

^{٤٤٥} المصدر نفسه، ص ٨٩٦-٨٩٧.

^{٤٤٦} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ٢٧٤. ولمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة. ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٧٥-٢١٥.

السامي السابق دفع بالعملية الى الامام، فتوصل الجانبان العراقي والبريطاني بعد مناقشات طويلة وشاقة الى صيغة معاهدة جديدة وقع عليها كل من المندوب السامي فرنسيس همفريز ورئيس الوزراء نوري السعيد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠.^{٤٤٧}

لم تتضمن المعاهدة الجديدة أية إشارة لحقوق الكرد، مما أدى الى تولد مشاعر القلق والخوف لدى الكرد من فقدان الضمانات والحقوق التي منحتها لهم عصبة الامم^{٤٤٨} خاصة وأن المعاهدة الجديدة اشارت الى انهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٣٢. لذلك بادرت الاوساط الكردية المختلفة الى رفع المذكرات والمضايقات الاحتجاجية الى كل من المندوب السامي البريطاني في العراق والحكومتين العراقية والبريطانية، وكذلك الى عصبة الامم، والتي تضمنت مطالبهم حول حقوقهم ومستقبلهم، بما في ذلك الدعوة لتشكيل حكومة كردية مستقلة تحت إشراف بريطانيا أو عصبة الامم^{٤٤٩}.

على الصعيد الرسمي قدم النواب الكرد مذكرات عديدة إلى الجهات المختصة، حيث قدم كل من نائب كركوك (محمد الجاف)^{٤٥٠} ونائب أربيل (المعروف جياوووك) مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق (فرنسيس همفريز F. Humphreys) سنة ١٩٣٠، طالبوا فيها بضرورة تنفيذ مقررات عصبة الامم المتعلقة بالكرد في العراق وثبتت حقوق الكرد في معاهدة ١٩٣٠ العراقية- البريطانية، ولفتوا نظره إلى أنهم قدموا مذكرة الى كل من رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والمعارف حول القضايا المتعلقة بالكرد، فلم يستجب لهم أحد من هؤلاء^{٤٥١}.

^{٤٤٧} العمر، المصدر السابق، ص ٢٩٠. وبخصوص نص المعاهدة المذكورة ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص ٢٦-٢٦؛ منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٤٠٠-٤١١.

^{٤٤٨} منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٣٣٤؛ الحفو والبوتاني، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤؛ جهعفر عهلي، ناسيوناليزم وناسيوناليزم كوردي، سليماني، Cit., ٢٠٠٤، L ٢٤٥، pp. ١٣٦-١٣٧.

^{٤٤٩} John Joseph, The Nestorians and Their Muslim Neighbours (Print-١٩٦١) pp. ١٨٩-١٩٠.
^{٤٥٠} هو محمد فتاح الجاف، كان أحد رؤساء عشائر الجاف أصبح نائباً عن كركوك في مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية. ينظر: المظفرى، المصدر السابق، ملحق رقم (١).

^{٤٥١} البوتاني، وثائق، ص ٦٣-٦٤.

وفضلاً عن ذلك فإن العديد من الشخصيات والجمعيات الكردية أبدت معارضتها للمعاهدة وتخوفها من ضياع حقوق الكرد^{٤٥٢}.

أما داخل مجلس النواب فقد أثير بعض النقاش حول مسألة الضمانات المتعلقة بالكرد من جانب عصبة الأمم وتثبيتها في المعاهدة الجديدة. ففي الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٣٠ وجه نائب أربيل (المعروف جياووك) سؤالاً إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ١٩٣٠ آذار) حول^{٤٥٣} الشروط التي أقرتها عصبة الأمم للكرد، وهل أن الحكومة العراقية عازمة وماضية في تثبيتها في صلب المعاهدة بعد أن سبق وأيدتها رئيس الوزراء السابق (عبدالمحسن السعدون) سنة ١٩٢٦. إلا أن رئيس الوزراء أجابه بأن المفاوضات لم تبدأ بعد، وأن الحكومة العراقية مصممة على تطبيق شروط عصبة الأمم، ولكنها لا تفكر تثبيتها في معاهدة دولية بين طرفين تعقد على أساس دولي عام^{٤٥٤}.

رغم كل الاحتجاجات حول المعاهدة ورفع الالتماسات من جانب الكرد إلى الجهات العليا، فقد تم التصديق على المعاهدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ - كما أشرنا - شريطة موافقة مجلس النواب عليها، لذلك كان على وزارة نوري السعيد الأولى (٢٢ آذار ١٩٣٠ - ١٩٣١ تشرين الأول) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة والاتيان بـمجلس نوابي جديد يضمن صوت الأكثريية عندما يتم التصديق على المعاهدة فيها^{٤٥٥}. وفي ١ تموز ١٩٣٠ تم إصدار إرادة ملكية بحل مجلس النواب والبدء باجراء انتخابات نوابية جديدة^{٤٥٦}.

^{٤٥٢} حول الاحتجاجات وموقف الكرد من المعاهدة ينظر: صابر، كورستان الجنوبية، ص ١٤٤-١٥١؛ مكدول، المصدر السابق، ص ٢٧٥-٢٧٦.

^{٤٥٣} ولد سنة ١٨٨٣ في بغداد، وتخرج من مدرسة الحقوق في استانبول، استوزر عدة مرات، منها وزير العدلية سنة ١٩٢١ والمالية سنتي ١٩٣٤ و ١٩٤١، ساهم في إعداد وكتابة القانون الأساسي (الدستور). نائب للدورات الأولى والثانية والثالثة والتاسعة عن بغداد، الف وزارته الوحيدة في سنة ١٩٢٩، توفي أسيراً في جنوب أفريقيا في ١٧ آب ١٩٤٢ عقب انتهاء حركة رشيد عالي الكيلاني بسبب مشاركته فيها. ينظر: صفات، المصدر السابق، ص ٧٢.

^{٤٥٤} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني، الجلسة (٢٧) في ١٣ شباط ١٩٣٠، ص ٣٥٦؛ جياووك، نوابي، ص ٢٣١؛ ٢٢١، P ٢٦٢.

Great Britain, Colonial Office; op. cit, P ٢٦٢.

^{٤٥٥} جميل، الحياة النيابية، ص ١٣٦.

^{٤٥٦} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ٢٠.

أثار صدور قرار اجراء الانتخابات ردود فعل لدى العراقيين، وبضمهم الكرد، حيث جاء في احدى منشورات جمعية ظهير الكرد (شتيوانى كوردان)^{٤٥٧} بتاريخ ٩ تموز ١٩٣٠ أنه يجب على كل كردي مقاطعة الانتخابات لأن عليهم أن لا يصوتوا لحكم لا يقر حقوقهم^{٤٥٨}. وكما قررت (الهيئة الوطنية)^{٤٥٩} التي تشكلت في السليمانية من جانب بعض الشخصيات الكردية في ١٦ تموز ١٩٣٠ مقاطعة الانتخابات الجديدة وذلك إثر زيارة الأمير غازي بن فيصل (١٩١٢-١٩٣٩) ولـي العهد آنذاك الى السليمانية^{٤٦٠}.

مهما يكن الامر، فـان الحكومة العراقية كانت قد اتخذت الاجراءات اللازمة في ٥ ايلول ١٩٣٠ من أجل انتخابات الهيئة التفتيسية في السليمانية للأشراف على عملية الانتخابات فيها. وفي اليوم التالي أي ٦ ايلول ١٩٣٠، وبينما كان حوالي ٣٠ من وجاهـء مدينة السليمانية يجتمعون في مبنى المتصرفية لـانتخـاب الهيئة التفتيسية، إحتشد نحو (٢٠٠٠) شخص او اكـثر خارـج بـناية المتـصرفـية لـلاحـتجـاج عـلـى ذـلـك الـاجـراء الـانتـخـابـي، وتطور الـامـر إـلـى وقـوع مـصادـمات بـيـنـ المـتظـاهـرـينـ وـقوـاتـ الجـيشـ وـالـشـرـطـةـ ماـمـا أـدـىـ إـلـىـ وـقـوعـ إـصـابـاتـ بـيـنـ الجـانـبـينـ. وقد أكدـ الجـانـبـ الحـكـومـيـ فيـ بـيـانـ رـسـميـ لـهـ حـولـ الحـادـثـةـ انـ عـدـدـ القـتـلـىـ بلـغـ (١٣ـ)ـ وـإـصـابـةـ (٢٢ـ)ـ بـيـنـ المـتظـاهـرـينـ،ـ بيـنـماـ قـتـلـ جـنـديـ وـاحـدـ وأـصـيبـ (١٢ـ)ـ آخـرـونـ مـنـ الجـيشـ وـالـشـرـطـةـ^{٤٦١}.

^{٤٥٧} جمعية پشتیوانی کوردان (ظهیر الكرد) هي احدى الجمعيات التي تأسست في نهاية عشريـنـاتـ وـبـداـيةـ ثـلـاثـيـنـاتـ القرـنـ المـاضـيـ دون تحـديـدـ سـنةـ لهاـ. حيثـ انـ هـنـاكـ خـلـافـ حولـ سـنةـ تـأـسـيـسـهاـ،ـ وـمارـستـ عملـهاـ فيـ المـوـصـلـ وـبـغـدـادـ وـانـضـمـ اليـهاـ العـدـيدـ منـ الضـبـاطـ وـالـشـخـصـيـاتـ الـوطـنـيـةـ الـكـرـدـيـةـ.ـ وـلـمـزـيدـ منـ المـعـلـومـاتـ عنـهاـ يـنـظـرـ:ـ صـابـرـ،ـ كـوـرـدـسـتـانـ الـجنـوـبـيـةـ،ـ صـ2ـ٥ـ٨ـ-ـ٢ـ٦ـ٢ـ.

^{٤٥٨} صـابـرـ،ـ كـوـرـدـسـتـانـ الـجنـوـبـيـةـ،ـ صـ1ـ١ـ١ـ.

^{٤٥٩} تأسـستـ هـذـهـ جـمـعـيـةـ فيـ السـلـيمـانـيـةـ خـلـالـ شـهـرـ اـيـارـ ١٩٣٠ـ،ـ مـنـ أـجـلـ المـطـالـبـ بالـحرـيةـ وـالـاسـتـقلـالـ للـشـعـبـ الـكـرـدـيـ،ـ وـكـانـ لـهـ دورـ بـارـزـ فيـ الـاـحـدـاثـ الـتـيـ جـرـتـ بـيـنـ سـنـتـيـ ١٩٣١ـ-ـ١٩٣٠ـ فيـ كـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ.ـ يـنـظـرـ:ـ هـيـوـ حـمـيدـ شـرـيفـ،ـ تـوـفـيقـ وـهـبـيـ ١٨٩١ـ-ـ١٨٨٤ـ،ـ حـيـاتـهـ وـدـورـهـ السـيـاسـيـ وـالـقـاـفيـ،ـ رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ،ـ كـلـيـةـ التـرـيـةـ،ـ جـامـعـةـ المـوـصـلـ،ـ ٢ـ٠ـ٠ـ٦ـ،ـ صـ5ـ٧ـ.

^{٤٦٠} زـيـانـ (ـجـرـيـدةـ)ـ العـدـدـ ٢ـ٥ـ٢ـ فيـ ٢ـ١ـ تمـوزـ ١٩٣٠ـ.

^{٤٦١} الزـمانـ (ـجـرـيـدةـ)ـ العـدـدـ ٢ـ٦ـ١ـ فيـ ٢ـ١ـ اـيـولـ ١٩٣٠ـ.ـ بـيـنـماـ ذـكـرـ التـقـرـيرـ الـبـرـيطـانـيـ الـخـاصـ،ـ عنـ الـعـرـاقـ بـيـنـ ١٩٢٠ـ-ـ١٩٣١ـ انـ اـحـدـاثـ السـلـيمـانـيـةـ اـدـتـ اـلـىـ جـرـحـ (١٠ـ)ـ مـنـ رـجـالـ الشـرـطـةـ،ـ وـمـقـتـلـ جـنـديـ وـجـرـحـ (٣ـ)ـ مـنـ اـفـرـادـ الجـيـشـ الـعـرـاقـيـ،ـ اـمـاـ مـنـ الـمـتـظـاهـرـينـ فـقـدـ قـتـلـ (١٤ـ)ـ شـخـصـاـ وـجـرـحـ (٢٣ـ)ـ شـخـصـاـ.ـ يـنـظـرـ:

أما الـكـرد فقد ذـكـرـوا أن عـدـدـ الـذـيـنـ قـتـلـوـاـ مـنـهـمـ بلـغـ (٤٥) مـتـظـاهـراـ وـاصـابـةـ (٢٠٠) آخـرـينـ^{٤٦٢}، ويـشـيرـ رـؤـوفـ الشـيـخـ مـحـمـودـ الذـيـ كـانـ بـيـنـ الـمـتـظـاهـرـينـ أـنـ عـدـدـ الـقـتـلـىـ منـ الـكـردـ بلـغـ (٣٤) شـخـصـاـ وـنـحـوـ (١٠٠) جـريـحـ^{٤٦٣}، وـتـمـ أـيـضاـ إـعـتـقـالـ ماـ يـقـرـبـ مـنـ (١٠٠) مـنـ الـمـتـظـاهـرـينـ^{٤٦٤}، كـانـ بـيـنـهـمـ (الـشـيـخـ قـادـرـ) شـقـيقـ الشـيـخـ مـحـمـودـ وـأـعـضـاءـ آخـرـونـ مـنـ الـهـيـئةـ الـوـطـنـيـةـ^{٤٦٥}.

لم يكن للـشـيـخـ مـحـمـودـ أيـ دورـ فيـ تـلـكـ الـاـحـدـاثـ، حيثـ كـانـ فـيـ قـرـيـةـ بـيـرـانـ دـاخـلـ الـاـرـاضـيـ الـاـيـرـانـيـ بـمـوجـبـ اـتـفـاقـهـ مـعـ الـحـكـومـةـ سـنـةـ ١٩٢٧ـ، وـلـكـنـ عـلـىـ مـاـ يـبـدـوـ، أـنـ أـهـالـيـ السـلـيـعـانـيـ وـذـوـيـ الـضـحـاـيـاـ رـاجـعـوهـ فـيـ مـحـلـ اـقـامـتـهـ وـطـالـبـوـهـ بـالـثـارـ لـهـ، وـمـاـ يـعـزـزـ هـذـاـ الرـأـيـ أـنـ وزـيـرـ الدـاخـلـيـةـ (جمـيلـ المـدـفـعـيـ)^{٤٦٦} أـرـسـلـ رسـالـةـ إـلـىـ الشـيـخـ مـحـمـودـ بـتـارـيـخـ ١٠ـ أـيـلـولـ ١٩٣٠ـ يـحـذـرـهـ فـيـهاـ مـنـ مـغـبةـ إـلـقـادـمـ عـلـىـ أـيـةـ حـرـكـةـ جـراءـ تـحـريـضـ الـمـوـاطـنـيـنـ لـهـ^{٤٦٧}.

وـمـنـ جـانـبـهـ قـامـ الشـيـخـ مـحـمـودـ بـارـسـالـ العـدـيدـ مـنـ بـرـقـيـاتـ الـاستـنـكارـ وـرسـائـلـ عـدـيدـةـ إـلـىـ الـمـفـتـشـ الـادـارـيـ فـيـ السـلـيـعـانـيـ وـالـمـندـوبـ السـامـيـ الـبـرـيـطـانـيـ فـيـ الـعـرـاقـ وـعـصـبـةـ الـأـمـ. اـشـارـ فـيـهـاـ إـلـىـ حـادـثـةـ السـلـيـعـانـيـةـ وـمـاـ تـعـرـضـ لـهـ الـكـردـ مـنـ الـقـتـلـ وـاعـتـقـالـ الـمـتـقـفـينـ وـوـجـهـاءـ الـمـدـيـنـةـ، وـطـالـبـ بـسـحبـ الـحـكـومـةـ الـعـرـاقـيـةـ جـمـيعـ

Great Britain, Colonial Office; op. cit, P ٣٦٥.

^{٤٦٨} الحـفـوـ الـبـوتـانـيـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ ١١٩ـ.

^{٤٦٩} هـاوـارـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ ٧٤١ـ. وـذـكـرـتـ بـعـضـ الـمـصـادـرـ الـكـرـدـيـةـ الـحـدـيـثـةـ أـنـ عـدـدـ الـقـتـلـىـ مـنـ الـمـتـظـاهـرـينـ كـانـ (١٠) قـتـيـلاـ. يـنـظـرـ: أـيـينـ، كـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ، صـ ٦٧ـ.

^{٤٦٤} الحـسـنـيـ، تـارـيـخـ الـوـزـارـاتـ، جـ ٢ـ، صـ ٧١ـ.

^{٤٦٥} وـهـمـ (تـوـفـيقـ قـرـزانـ، رـمـزيـ فـتـاحـ، حـمـهـ آـغاـ عـبـدـالـرـحـمـنـ، عـزـمـيـ بـاـبـانـ، عـزـتـ عـثـمـانـ، عـبـدـالـرـحـمـنـ أـحـمـدـ، مـحـمـدـ صـالـحـ، مـجـيدـ كـانـيـسـكـانـ، فـائقـ بـاـبـانـ، شـيـخـ مـحـمـدـ كـوـلـانـيـ). يـنـظـرـ: هـاوـارـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ ٧٤٦ـ.

^{٤٦٦} ولـدـ سـنـةـ ١٨٩٠ـ فـيـ الـمـوـصـلـ، درـسـ فـيـ الـاـعـدـادـيـةـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ بـغـدـادـ وـدـخـلـ مـدـرـسـةـ الـهـنـدـسـةـ فـيـ اـسـتـانـبـولـ فـتـخـرـجـ مـنـهـاـ ضـابـطـاـ فـيـ الـمـدـفـعـيـةـ. اـنـتـخـبـ ثـلـاثـ مـرـاتـ لـرـئـاسـةـ مـجـلسـ النـوـابـ، بـالـاـضـافـةـ إـلـىـ تـسـنـمـهـ رـئـاسـةـ الـوـزـراءـ سـبـعـ مـرـاتـ تـوـفيـ سـنـةـ ١٩٥٨ـ. يـنـظـرـ: حـرـبـيـ، رـجـالـ الـعـرـاقـ، صـ ١١٣ـ - ١٢٠ـ.

^{٤٦٧} الحـسـنـيـ، تـارـيـخـ الـوـزـارـاتـ، جـ ٢ـ، صـ ٧٢ـ.

مؤسساتها المدنية والعسكرية من زاخو الى خانقين داعياً الى تشكيل حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني أو أية دولة عضو في عصبة الامم^{٤٦٨}. فضلاً عن ذلك قام الشيخ محمود بجولة في المناطق الكردية لجمع شمل الكرد ورؤوساء العشائر للانضمام الى حركته، وخاصة عشائر بشدر وهورامان^{٤٦٩}، وبدأ يستعرض قواته في مناطق مختلفة من كردستان العراق، والتحق به بعض الضباط الكرد في الجيش العراقي وهم (محمود جودت وحميد جودت وكامل حسن) فضلاً عن أنه استطاع ان يحصل على تأييد الفئة المثقفة في السليمانية والعديد من رؤوساء القبائل الكردية في لواء الموصل^{٤٧٠}.

يبدو أن تحركات الشيخ محمود أقلقت المسؤولين البريطانيين وال العراقيين، لذلك وجه كل من المندوب السامي البريطاني في العراق (فرنسيس همفريز) ووزير الداخلية (جميل المدفعي) رسالتين منفردتين الى الشيخ محمود بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠ حذرتا الشيخ مما يقدم عليه من تحركات والتي وصفوها بأنها تثير المواطنين وتؤدي الى الاخلال بالسكنية والهدوء في لواء السليمانية، ولفتا نظره فيما الى العهود التي قطعها على نفسه بموجب الاتفاق المبرم في كانون الثاني ١٩٢٧. كما طلبا منه عدم التدخل في الشؤون الادارية للواء السليمانية والرجوع فوراً الى مقر إقامته في قرية بيران، وخلافه فإنه سيعذ خارجاً على القانون وتتخذ اجراءات ضده وضد أتباعه وستقوم الحكومة بمصادرة أملاكه في العراق^{٤٧١}.

^{٤٦٨} أفين، كردستان العراق، ص ١٥٤. وحول رسالة الشيخ محمود الى عصبة الامم، ينظر المصدر نفسه، ص ١٩٧-٢٠٠؛ هاوار، المصدر السابق، ص ٧٦٥-٧٦٦؛ الحفو والبوتانى، المصدر السابق، ص ٤٤؛ s.h. Longrigg; Iraq ١٩٠٠ to ١٩٥٠, A Political, Social and Economic History, ٣rd Impression, Beirut, ١٩٦٨, P. ١٩٤..

^{٤٦٩} Sluglett, op.cit, P. ١١١.

^{٤٧٠} صابر، كوردستان الجنوبية، ص ١٢٦؛ محمد عبدوللا كاكه سور، روائى سياسى وكتورى ثئفسراوى كورد له بزاقى كوردىهتى كوردستانى باشوردا، ١٩٤٥-١٩٢١ (الدور السياسي والثقافى للضباط الكرد في الحركة التحررية في كردستان الجنوبية)، ص ١، هولى، ٢٠٠٠، ٦٧، ل.

^{٤٧١} الحسنى، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٣١-١٣٠؛ بيان، العدد ٢٦٢ في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ Sluglett, op.cit, P. ١٩١.

بدأ الشيخ محمود وقواته بشن هجمات منذ تشرين الاول ١٩٣٠ على موقع قوات الجيش العراقي، بعدها حصل على التأييد الشعبي وخاصة في منطقتي السليمانية وبشدر، وبال مقابل قامت القوات العراقية بوضع الخطط الالزمة لمعالجة حركة الشيخ محمود المسلحة، فتم نشر نحو (٨) الوية من الجيش العراقي في السليمانية خلال شهر تشرين الاول ١٩٣٠^{٤٧٢}.

كان الشيخ محمود يتبع أسلوب (حرب الانصار) وقد ساعدته في ذلك طبيعة المنطقة ومعرفته بها، فقد هاجمت قواته بلدة (بنجوين)، إلا أن القوات العراقية وبمساعدة القوة الجوية البريطانية استطاعت إبعاد قوات الشيخ عن البلدة المذكورة^{٤٧٣}. وحاول المقاتلون الكرد الاستيلاء على بلدة (حلبجة)، ولكن بناءً على طلب من وزارة الدفاع العراقية فقد تصدت لهم الطائرات البريطانية التي كان قد تم الحاقها بالرتل العسكري العراقي الموجود هناك. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٣١ استطاعت القوات العراقية السيطرة على (خورمال)، ولكن بعد مدة أخرى استطاعت قوات الشيخ محمود من الاستيلاء عليها^{٤٧٤}.

عقد اجتماع بين الجانبين العراقي والبريطاني في ١٢ كانون الثاني ١٩٣١ لمناقشة التدابير الالزمة والمزمع اتخاذها ضد الشيخ محمود، فقد طالب الجانب العراقي تقديم مساعدات مالية الى العشائر ودعهمها بقطعات عسكرية لابعاد الشيخ الى خارج الحدود وتنفيذ عقوبات عاجلة بعد محاكمات عسكرية ميدانية، إلا أن الجانب البريطاني رفض هذا الطلب ملتفاً النظر الى الآثار السلبية التي قد تنجم عنه، وأكد بالمقابل ضرورة استخدام قوات الشرطة لمواجهة الحركة المسلحة^{٤٧٥}.

مع استمرار الحركة المسلحة واتساع رقعتها، قررت الحكومة العراقية في اجتماعها المنعقد في ٢٤ آذار ١٩٣١ اتخاذ إجراءات عديدة منها اولاً: إعلان الادارة العرفية في لواء السليمانية وتسليمها الى قائد عسكري، وعندما لا يمكن إعلان

^{٤٧٢} صابن، كورستان الجنوبية، ص ١٢٧.

^{٤٧٣} هاوار، المصدر السابق، ص ٧٥٩.

^{٤٧٤} صابن، كورستان الجنوبية، ص ١٣٣.

^{٤٧٥} النصيري، المصدر السابق، ص ٨٧.

الادارة المذكورة، يعطى للقائد المشار اليه السلطات المنصوص عليها في (نظام دعوي العشائر الجزائية والمدنية)^{٤٧٦}. أما إذا لم يكن بالأمكان تطبيق هاتين الحالتين، فان الحكومة ترى ضرورة إخلاء المنطقة (أي لواء السليمانية) وسحب القوات الحكومية منها مؤقتاً لحين إتخاذ تدابير أخرى^{٤٧٧}.

وصلت حركة الشيخ محمود الى مناطق عشيرة الجاف وساندته عشيرة الهماؤند، كما وصلت تأثيرات حركته الى عشيرة الشرفباني القاطنة في منطقة هورين شيخان جنوب نهر ديالى^{٤٧٨}، لذلك طلب الحكومة العراقية من السلطات البريطانية في العراق رسمياً في ٢٦ آذار ١٩٣١ المساعدة من سلاح الطيران البريطاني، وكان لذلك الدعم الجوي دور كبير في حسم معركة (ثاوباريك)^{٤٧٩} التي جرت في ٥ نيسان ١٩٣١ بين القوات الكردية والجيش العراقي، وكان الطرف الاخير مدعاوماً من سلاح الجو البريطاني من جهة^{٤٨٠}، ووحدات قوات الليفي^{٤٨١} الاثرية من جهة ثانية^{٤٨٢}.

^{٤٧٦} أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق هذا القانون في شباط ١٩١٦. وقد وضع هنري دويسن هذا النظام على غرار النظام الذي طبقه روبرت ساندمان في بلوجستان سنة ١٨٧٥. وكان هدف سلطات الاحتلال من اصدار هذا القانون، الذي تألف من (٢١) مادة، تركيز السلطة الادارية بيد الحكام السياسيين الانكليز اولاً، وشيخوخ القبائل ثانياً. وبموجبها تعاملت مع قضايا المجتمعات القبلية وفق ما هو سائد بينها من الاعراف والعادات التي كانت تحكم بمحاجها العديد من المشاكل والخلافات بين افراد القبائل. لمزيد من التفاصيل ينظر: بيل، المصدر السابق، ص من ٤٩-٥٣ "الاعكدي" ، المصدر السابق، ص ١١٤-١٢٢.

^{٤٧٧} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٣٢.

^{٤٧٨} صابر، كوردستان الجنوبية، ص ١٣٥.

^{٤٧٩} سميت باسم القرية التي وقعت فيها المعركة.

^{٤٨٠} أين، كردستان العراق، ص ١٥٩.

^{٤٨١} وهي وحدات عسكرية خاصة من الاشوريين انشأها البريطانيون في العراق واستخدمتها لحماية المنشآت العسكرية البريطانية من جهة وضد انتفاضات العراقيين، عرباً كانوا أم كرداً من جهة أخرى، فقد وقفوا الى جانب الجيش البريطاني ضد ثورة العشرين ١٩٢٠، وضد الحركات الكردية المسلحة التي قام بها الشيخ محمود في ١٩٢٤ و ١٩٢١-١٩٢٠. ينظر: صابر، كردستان الجنوبية، ص ٢٠٢.

^{٤٨٢} Joseph; op.cit, P190.

وعلى الرغم من انتصار القوات العراقية إلا أنها لم تستطع القاء القبض على الشيخ محمود أو قتله، فقد استطاع النجاة من المعركة مع عدد من المسلمين، ونتيجة لتعقب القوات الحكومية له اضطر إلى اللجوء إلى داخل الأراضي الإيرانية، ولكن القوات الإيرانية تصدت له مما دفعه إلى العودة إلى الأراضي العراقية^{٤٨٢}. وأخيراً اضطر إلى الاستسلام في يوم ١٣ أيار ١٩٣١ وكان آخر يوم في المهلة التي حدتها الحكومة لاستسلامه مقابل الحفاظ على حياته، فتم نفيه إلى السماوة فالناصرية ثم عانه وأخيراً سمحت له بالإقامة في بغداد^{٤٨٤}، بعد مصادرة أملاكه^{٤٨٥}.

أثيرت مسألة حركة الشيخ محمود بشكل أكثر من السابق في مجلس النواب، وتم التطرق إليها جزئياً أو كلياً في أكثر من مناسبة. ففي الجلسة المنعقدة في ٢٤ آذار ١٩٣١ والتي دارت المناقشة فيها حول ميزانية سنة ١٩٣١ المالية وبالتحديد ميزانية وزارة الدفاع. أشار نائب الديوانية (سعد صالح) إلى وضعية الجيش وما يصرف عليه من أجل القضاء على الحركات المسلحة التي تحدث في المناطق الكردية (في إشارة إلى حركة الشيخ محمود) وأضاف بأن هذه المبالغ التي تصرف على الجيش تؤثر على اعمار البلد مشيراً إلى أن الجيش طارد الشيخ محمود ولم يتمكن من القاء القبض عليه^{٤٨٦}.

كما اعتقد نائب الديوانية (ناجي الصالح)^{٤٨٧} ميزانية الوزارة على صرف عشرات الآلاف^{٤٨٨} من الروبيات عليها دون فائدة في الوقت الذي «تسال فيها دماء أبناء العراق البررة في الوبية الشمال وخاصة لواء السليمانية»، واستفسر من وزير الدفاع (جميل

^{٤٨٣} المتولي، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ عيسى، المصدر السابق، ص ١٤٧.

^{٤٨٤} هاوار، المصدر السابق، ص ٧٨٢؛ الحاج، المصدر السابق، ص ١١٢.

^{٤٨٥} الحفو وبوتاني، المصدر السابق، ص ٤٥.

^{٤٨٦} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلة (٤٦) في ٢٤ آذار ١٩٣١، ص ٦٣٥.

^{٤٨٧} ولد سنة ١٨٨٣ ومارس التجارة، انتخب نائباً عن الديوانية للدورات الأولى والثالثة. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٧٠.

^{٤٨٨} مفردها (لك) وهي كلمة هندية تعني ١٠٠,٠٠٠ روبية.

الراوي)^{٤٨٩} حول مدى امكانية إخماد حركة الشيخ محمود والقضاء عليها أو فيما إذا سيستمر اهراق دم العراقيين في السليمانية^{٤٩٠}. وقد رد وزير الدفاع ان الوزارة تنشر البيانات الرسمية حول حركة الشيخ محمود بين فترة وأخرى، وأن المسألة «بسطة» تقف وراءها مجموعة من «الشقاوة» على حد تعبيره^{٤٩١}.

وقال نائب المنتفك (صالح جبر)^{٤٩٢} بان الجيش أصبح يقاتل الشيخ محمود منذ تأسيس الدولة العراقية، وتسائل عن النتائج التي تخوض عن «مطاردة عصابة واحدة»، مبدياً شكوكه من كفاءة الجيش وقدرته على الاضطلاع بالمهام الكبيرة^{٤٩٣}. وطلب من وزير الدفاع أن يظهر الحقيقة حول هذه الحركة لأنها «كافية للبرهنة على أن هذا الجيش لا يستطيع ان يقوم بتأمين الامن الداخلي فضلاً عن الدفاع الخارجي^{٤٩٤}».

وفي رده على ما اشار اليه النائب صالح جبر، بين وزير الدفاع أنه لا يمكن اعتبار حركات الشيخ محمود من الحركات التي تتطلب إرسال الجيش ضدها، باعتبارها

^{٤٨٩} ولد في الرمادي سنة ١٨٩١. اتم دراسته في الاعدادية العسكرية في بغداد، والتحق بالمدرسة العسكرية في استانبول وتخرج سنة ١٩١٤، انتخب نائباً عن الدليم في الدورة الانتخابية الثانية وأصبح نائباً الاول في تلك الدورة، وعن بغداد للدورة الثالثة، والدورة السابعة عن العمارة، استوزر مراتاً منها وزير الدفاع سنة ١٩٣١، توفي في ٢٣ آب ١٩٥٠. ينظر: بصري أعلام السياسة، ج ٢، ص ٦٧-٦٦.

^{٤٩٠} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٦) في ٢٤ آذار ١٩٣١، ص ٦٣٧.

^{٤٩١} المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

^{٤٩٢} ولد في الناصرية، دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٩٢٥، استوزر لعدة مرات، منها وزير المعارف سنة ١٩٣٢، ووزير العدلية في ١٩٣٦، ساذ الامير عبدالله اثناء حركة رشيد عالي الكيلاني، شكل وزارته الوحيدة سنة ١٩٤٧ والتي أخذت على عاتقها مهمة توقيع معاهدة جديدة مع البريطانيين سميت بـ(معاهدة بورتسموث) والتي جوبيت بمعارضة قوية وشديدة من لدن العراقيين، الامر الذي دفع وزارة صالح جبر الى استخدام العنف واطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون الجسر، مما اضطر صالح جبر الى تقديم استقالته، وأصبح نائب في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية وتوفي في ٦ حزيران ١٩٥٦. ينظر: حربي، رجال العراق، ص ١١٦.

^{٤٩٣} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٦)، ٢٤ آذار ١٩٣١، ص ٦٤٠.

^{٤٩٤} المصدر نفسه، ص ٦٤٣.

^{٤٩٥} المصدر نفسه، ص ٦٤٣.

مسألة داخلية وهي تدخل ضمن اختصاص قوات الشرطة، أما الجيش فهو قوة معاونة للشرطة، مضيّقاً أن إرسال الجيش في الوقت الحاضر هو لمساعدة قوات الشرطة من أجل القضاء على الشيخ محمود وقواته^{٤٩٥}.

كما انتقد نائب الموصل (ثابت عبدالنور) عدم قدرة الجيش العراقي على احتماد هذه الحركة المسلحة، وطالب الحكومة بضرورة تعقيب اتباع الشيخ محمود، وعدّ حركته بانها «ليست قضية شرطة وإنما قضية دولية، للعراق دول مجاوية متاحبة نخسني على صلاتنا الحسنة معها فنود ان تقوم الحكومة بكل قواتها من شرطة وجيش للقضاء على قطاع الطرق ولنظهر بمظهر يليق بنا أمام الدول» وكفر طلبه من وزير الدفاع بالعمل الجاد وذلك من أجل القضاء على «المتمردين» حسب تعبييره^{٤٩٦}.

لم يقتصر موقف مجلس النواب من حركة الشيخ محمود ومناقشة النواب لها على هذه الجلسة، بل وبعد مرور أربعة أيام فقط، نوقشت القضية مرة أخرى، حيث تميزت هذه الجلسة بالطرق الأكثر وضوحاً حول الموضوع.

ففي الجلسة المنعقدة في ٢٨ آذار ١٩٣١ وعند مناقشة نفقات الامن في الحدود الشمالية، تحدث العديد من النواب حول المسألة وبشكل تفصيلي. فقد اشار نائب ديالي (عز الدين النقيب)^{٤٩٧} إلى أن حركة الشيخ محمود الموجودة ليست وليدة خمسة أو ستة أشهر مضت، بل هي نتاج سنين عديدة، معرباً عن أسفه ان الحكومة لم تستطع ضربه والقضاء عليه، وابدى استغرابه عن حقيقة القضية أهي سياسية ام شخصية، مستفسراً من الحكومة حول ما إذا كانت الحركة سياسية، ومن ثم فان عليها ان تتباحث وتتفاوض معه من أجل الوصول الى حقيقة ما يريده من

^{٤٩٥} المصدر نفسه، ص ٦٤٤.

^{٤٩٦} المصدر نفسه.

^{٤٩٧} هو السيد عز الدين بن علي بن رستم بن صالح الرفاعي نقيب أشراف مندلي ولد سنة ١٨٩٩ في مندلي، وأصبح رئيس بلديتها سنة ١٩٢٤، انتخب نائباً عن ديالي سنة ١٩٢٨، وأصبح نائباً في اربع عشرة دورة انتخابية، توفي سنة ١٩٦٩ في بغداد. ينظر: بصري، اعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٨٣.

المطالب من الحكومة، وإذا كانت شخصية فيجب محاسبتها ومعاقبته، مبيناً الى متى يبقى الجميع مكتوفي الايدي تجاه الشيخ محمود، ودعى الحكومة الى “أن تبت بهذه القضية نهائياً وتقطع دابر الرجل حتى يكون عبرة للآخرين”^{٤٩٨}.

أما نائب المنتفك (صالح جبر) فأراد أن يثبت ما قاله في المجلس قبل ايام عديدة، من ان المبالغ التي تصرف على الجيش تذهب بلا فائدة وانه ليس باستطاعة الجيش القضاء على هذه الحركة المسلحة، وكانت الحكومة قد قررت تكوين قوة جديدة قوامها (٥٠٠) ب غالة، لذلك أشار الى انه عندما سأله وزير الدفاع عن عدد العصابة أي عن عدد الشرذمة التي تعبد بالامن في الحدود الشمالية أجاب بأنهم “يبلغون بين (٤٠٠-٥٠٠) مسلح”， فاضاف أنه إذا لم يكن بامكان عشرة آلاف من الجيش وثمانية الآف شرطي من القضاء على هذه المجموعة المسلحة، فكيف باستطاعة قوة مكونة من (٥٠٠) ب غالة مسلح (أي راكبي البغال) ان تقضي على هذه “العصابة”^{٤٩٩}.

وتحدث نائب الديوانية (سعد صالح) بأنه يريد أن يفهم عن حقيقة قضية الشيخ محمود وعن “الشرذمة” التي تعبد بالامن في العراق، مبيناً انه في كل مرحلة يتقدم العراق الى الامام خطوة، يقدم الشيخ محمود على إشعال حرب وخلق المشاكل للعراق، وكسر ما اشار اليه صالح جبر عن عدد المسلمين الذين مع الشيخ محمود مضيفاً انه يعتقد ان الشيخ يستند الى القوة غير قوته الحقيقة. لذلك طالب من الجهات الحكومية ان تقر بان الجيش غير كفوء او أن تعلن أن الشيخ محمود لديه أكثر مما يقال من المسلمين، كما عبر النائب المذكور عن اعتقاده بان هناك أيادي وراء هذه الحركة، حيث قال ”... أنا لا أقدر أن أفهم قضية الشيخ محمود لأنه أصبح ... في كل فرصة يقاوم الحكومة ثم يهدأ. تأتينا المعاهدة فيثور ... عند الطلب ...“، مبيناً ضرورة القضاء على الشيخ محمود والخلص منه وإلا لابد من

^{٤٩٨} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨)، ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٢.

^{٤٩٩} المصدر نفسه، ص ٦٧٢؛ أمين، Kurdistan Iraq، ص ١٧٨.

إعطائه الاستقلال، وتسائل إلى متى يبقى هذا الرجل يبعث بالامن ويرجع العراق إلى الوراء^{٥٠١}.

وتطرق نائب الحلة (سلمان البراك)^{٥٠٢} إلى أنه لا يعرف إن كان الشيخ محمود «شقياً» لأن الشقي يعرف قطع الطرق، أو ثائراً على الحكومة مبيناً بأن تشكيل قوة من (٥٠٠) ب غالة مسلح للقضاء عليه لا يفي بالغرض المطلوب، لأن الحكومة باستطاعتها أن تشن عليه حملة عسكرية وخاصة ان لديها عشرة الاف جندي وثمانية الاف شرطي. مشيراً إلى انه فقط بامكان الوحدات العسكرية المدرية احمد حركة الشيخ محمود محذراً في الوقت نفسه بان هؤلاء المسلحين (الغاللة) ربما لا يقاتلونهم فحسب بل يسلموهم اسلحتهم ايضاً، معرباً عن استعداده من اجل ان يفدي بنفسه امام الجيش من اجل «تأديب هؤلاء الثوار»^{٥٠٣}.

إن بعض النواب عدواً هذه كأنها صنيعة بريطانيا من أجل الضغط على العراق، حيث اشار نائب الموصل (أحمد الجليلي)^{٥٠٤}، إلى أن هذه الحوادث تتكرر منذ عشر سنوات والحكومة تصرح أن القائين بها هم اشخاص «متمردون وأشقياء وقطاع الطرق» مبيناً أن الشيخ محمود هو احدى الوسائل الدمرة التي تستخدم لضرب العراق لأنها «يستعمل لقضاء المأرب كلما لزمنت مساعدته، أي أنه يكون موضوعاً على الرف، فمتي أحتاج إليه قيل له قم وساعده والعراق تهدى دماء أبنائه...».

^{٥٠١} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٣؛ أمين، كردستان العراق، ص ١٧٨-١٧٩؛ ئه محمد، چهند لپهريهك، ص ٥٥.

^{٥٠٢} ولد سنة ١٨٧٩ في الحلة وهو رئيس عشيرة، انتخب نائباً في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، وأنصب نائب في مجلس النواب للدورات الأولى إلى الحادية عشر، باستثناء الدورة السابعة، وانتخب لرئاستها مراراً، كما تسلم المناصب الوزارية، منها وزيراً للاقتصاد سنة ١٩٤٤، توفي في ١١ شباط ١٩٤٩ في بغداد. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٥٠.

^{٥٠٣} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٣؛ ئه محمد، چهند لپهريهك، ص ٧٨.

^{٥٠٤} هو أحمد بن أيوب، ولد سنة ١٨٩٨ في الموصل ودرس في المدارس الابتدائية والرشدية في العهد العثماني، انتخب نائباً عن الموصل للدورات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر، توفي سنة ١٩٦٨. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٩٥.

وأعرب انه اذا لم يتم القضاء عليه فلا يمكن للعراق أن يرتاح^{٤٠٤}. مضيفاً أن العراق قبل على الانضمام الى عصبة الامم، لذا يتم استعمال المشار اليه من أجل إعطاء صورة مشوهة عن العراق، وأن هذا البلد غير مهيأ للاستقلال التام بسبب الثورات والانتهاكات التي تجري فيه، وقال إذا كانت الحكومة تريد أن تسير على سياسة حازمة يجب عليها ان تتحقق الحركة عن طريق الجيش والشرطة، داعياً أن «يأخذ كل منا سلاحه ويحارب هذا التأثير المتمرد النحس»^{٤٠٥}. كما انتقد الحكومة بانها استدعت الشيخ محمود الى بغداد ثم سمحت له بالعودة، وأبدى ثقته بان العراقيين يقدمون كل نفيس من أجلبقاء العراق حراً مستقلاً، معرباً عن اعتقاده بأن «أهم قضية في البلاد هي قضية القضاء على هذا المتمرد ... فاني أطلب من الحكومة أن تتخذ كل الاحتياطات الممكنة والوسائل الفعالة الناجحة لقطع دابر هؤلاء المتمردين»^{٤٠٦}.

أبدى وكيل وزير الداخلية (مراحم الباجة جي) شكره لاعضاء المجلس لاهتمامهم بقضية الشيخ محمود داعياً في الوقت نفسه الى عدم التهيج والاثارة، لأن هذه المسالة، حسب رأيه، هي من المسائل غير المهمة نظراً لقلة الاشخاص الذين يلتلون حول الشيخ محمود. مبيناً أنه (اي الشيخ محمود) معتاد على هذا الاسلوب منذ عهد العثمانيين وبعدها في زمن الاحتلال البريطاني والحكومة العراقية، وعزى اهتمام الحكومة بالقضية والاعتناء بها في سياستها الى وضع الحكومة والمنطقة التي تقوم فيها النشاطات المسلحة، كما أعرب عن قناعته أنه رجل عاص ليس له مكانة بين الكرد، حيث اشار في هذا الصدد بقوله «ليست له أهمية في كردستان، واعتقد أن اخواننا الاكراد غير مرتابين لحركاته وغير مؤيدین لدعاویه الكثيرة وهذه الحقيقة يجب ان يسر لها كثيراً»^{٤٠٧}.

^{٤٠٤} أمين، كردستان، العراق، ص ١٨١.

^{٤٠٥} ئەحمدە، چەند لایپرەیەك، ص ٧٨.

^{٤٠٦} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ١٩٣١، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٢؛ أمين، كردستان العراق، ص ١٨٢.

^{٤٠٧} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ١٩٣١، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٤؛ ئەحمدە، چەند لایپرەیەك، ص ٨٢-٨١.

كما أكد على عزم الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حسم المسألة، معلناً أنه بعد فترة قصيرة سيري نتائج هذه القضية وخاصة لما تعنيه السليمانية من أهمية بالنسبة للحكومة من الناحية السياسية. كما رد على النواب الذين انتقدوا ضعف الحكومة وعدم قدرة الجيش على التعامل بحزم مع الشيخ محمود، بأن هذه الحركة وقعت في فصل الشتاء وان طبيعة المنطقة الصعبة ساعده المسلحين الكرد على تجنب المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية، وخاصة ان الشيخ محمود إتبع اسلوب حرب الانصار ضد موقع الجيش العراقي^{٥٠٨}. مبدياً ثقته بان الجيش والشرطة تستطيعان توجيه الضربة الحاسمة للشيخ محمود وقواته عندما ينتهي فصل الشتاء، وقال أيضاً معقلاً على حديث نائب الموصل (أحمد الجيلي) بأنه يشك في أن يكون الشيخ محمود آلة بيد بعض الجهات، مؤكداً أن طبيعته هو رجل متمرد، لأنه ثار بوجه السلطات العثمانية والبريطانية والعراقية^{٥٠٩}. وهكذا كان مزاجم الباجةجي أكثر عقلانية وواقعية من أن يصف حركة الشيخ محمود بالعملاء، مثلما فعل النائب أحمد الجيلي.

وفي الجلسة ذاتها طالب نائب الموصل (ثابت عبدالنور) الحكومة بان تتخذ باسرع وقت الاجراءات اللازمة للقضاء على هذه الحركات للتأكد من أن الحكومة قامت بواجبها مضيفاً أن «الشيخ محمود ... رجل لا استقامته له كما ثبت من تمرده على السلطة التركية وعلى سلطة الاحتلال البريطاني وعلى الحكومة العراقية»، داعياً الجهات المسؤولة الى الاخذ بنظر الاعتبار مسألة الازمة الاقتصادية^{٥١٠} والمبالغ التي تصرف للقضاء على هذه الحركات^{٥١١}.

^{٥٠٨} م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص. ٦٧٤.

^{٥٠٩} أمين، كردستان العراق ، ص ١٨٣.

^{٥١٠} تزامنت حركة الشيخ محمود هذه مع الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في خريف سنة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انتقلت آثارها الى أوروبا اولاً ثم الى بقية دول العالم الاخرى التي عانى بعضها من آثارها حتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، أما في العراق فقد انتهت الازمة الاقتصادية قبل حلول سنة ١٩٣٢، لكن بعض آثارها بقيت لفترة أطول. لمزيد من التفاصيل حول الازمة الاقتصادية المذكورة واثرها في

وأبدى نائب كركوك (سليمان فتاح)^{٥١٢} تفاؤله بقدرات الجيش والشرطة على “قمع دابر العصيان” في فترة وجيزة، وتحدث نائب المنتفك (زامل المناع)^{٥١٣} حول الموضوع مشيراً إلى أن الشيخ محمود أصبح لسنوات عديدة يمس كرامة الحكومة ويضعف قوتها وطالب الحكومة أن تنهي قضية الشيخ محمود أما عن طريق التفاوض معه أو عن طريق استخدام القوة العسكرية ضده، مبدياً رأيه بخصوص عدم جدوى اتخاذ الإجراء الأول، مفضلاً استخدام القوة ضده، لأنه لم يف بالوعود التي قطعها على نفسه، وكرر طلبه من الحكومة بان “تؤدب هذا المتمرد” لأن “عصيائه” يحرك غيره، وأكد أن الحكومة عربية ولا يمكن لأحد من “رعاياها” أن يقف بوجهها^{٥١٤}.

إن ما صرخ به النائب (زامل المناع) في اعتبار غير العرب رعايا عراقيين، أدى ببنائب الموصل (غياث الدين النقشبندي) إلى أن يرد عليه بأن الحكومة غير عربية وإنما هي عراقية، ذاكراً أن السليمانية ليست عربية، كما بين أن قضية حركة الشيخ محمود يمكن حلها عن طريق الادارة الجيدة والتفكير الصحيح، مبيناً أن “الحماسة والعواطف لا تفيدنا شيئاً فلابد أن ندبر الأمور بحسن الرأي”， كما عبر عن رأيه بأن الشيخ محمود لم ينتفظ من أجل التمرد بل لأن لديه مطالبه، لذلك دعا الحكومة والجهات المختصة إلى ضرورة التفاهم معه، مشيراً إلى أنه إذا تبين أنه ثار من أجل التمرد فيجب إعلان النفي العام والقضاء عليه^{٥١٥}.

المجتمع العراقي. ينظر: كمال مظہر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر و دراسات تحليلية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٨٧-١١٥.

^{٥١١} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٥.

^{٥١٢} ولد سنة ١٨٩١ وتخرج من المدرسة الحربية في استانبول، أصبح نائب وزير الدفاع، انتخب نائباً عن كركوك للدورات الثالثة والرابعة. ينظر: المظفرى، المصدر السابق، ملحق رقم (١).

^{٥١٣} ولد سنة ١٨٨٣ زعيم الاجود احدى قبائل المنتفك، انتخب نائباً عن لواء المنتفك سنة ١٩٢٨، وجدد انتخابه للدورات اللاحقة توفي في الناصرية سنة ١٩٥٢. ينظر: بصرى، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٣٣.

^{٥١٤} أمين، كردستان العراق، ص ١٨٥؛ محمد، چهند لایپریهیک، ص ٧٩.

^{٥١٥} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٥.

وقد رد وزير الدفاع (جميل الرواи) على النواب الذين انتقدوا الجيش وكفافته، وأكد ان قوات الجيش باستطاعتها قمع أو اخماد هذه الحركات، مشيراً الى تجاهل بعض النواب لطبيعة المنطقة الجغرافية وصعوبة التحرك فيها، وخاصة بالنسبة للعجلات والمدافع، وأشار الى طبيعة شخصية الشيخ محمود ووصفها بأنها متمردة منذ زمن العثمانيين، وقال معقباً على نائب المنتفك (صالح جبر) إن الجيش يستطيع القضاء على هذه الحركة ويقوم بحركات منتظمة، مشيراً الى أن موسم الشتاء وتساقط الثلوج في مناطق السليمانية قد يؤخر العمليات لفترة من الزمن^{٥١٦}.

كما رد على النائب (سلمان البراك) ان بإمكان الجيش العراقي ان يقوم بالقضاء على الحركة التي يقودها الشيخ محمود في مدة زمنية قصيرة، ولكنه يحتاج الى وقت كاف من أجل تحديد التدابير الممكنة للقيام بهذه الحركة^{٥١٧}. والحقيقة ان كلام وزير الدفاع يتناقض مع ما ذكره الملك فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) في مذكرته الشهيرة التي كتبها في آذار ١٩٣٢، وتضمنت خلاصة تجاربه وتقديراته للوضع في العراق حينئذ. فقد ورد في المذكرة ما نصها «... وكذلك يكفيانا لتقدير مبلغ قوانا لاحماد هياج مسلح، ما قاسيناه ابان ثورة الشيخ محمود والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنذاك»^{٥١٨}.

حاول وزير المالية ووكيل رئيس الوزراء (رستم حيدر)^{٥١٩} أن يضفي طابعاً مختلفاً على الحركة وذلك بترير العمليات العسكرية التي تحدث في منطقة

^{٥١٦} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، ١٩٣١، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار، ص ٦٧٦.

^{٥١٧} أمين، كردستان العراق، ص ١٨٧.

^{٥١٨} عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، د. م، د. س، ص ٣؛ شوكت، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٢٢-٦٣١.

^{٥١٩} هو محمد رستم حيدر، ولد سنة ١٨٨٩ في بعلبك، ودرس في المدرسة الرشيدية وتخرج من المدرسة الملكية الشاهانية، في سنة ١٩١٠، وسافر بعدها الى باريس لمواصلة الدراسة وأصبح وزيراً للمالية سنة ١٩٣٠، وخلال العشر السنوات التالية، وحتى مقتله في سنة ١٩٤٠. اشتراك وزيراً في سبع وزارات، وكان في اربع منها وزيراً للمالية، وفي ثلاثة وزيراً للاقتصاد والموصلات. ينظر: رستم حيدر، مذكرات، حققها : نجدة فتحي صفو، الدار العربية للموسوعات، ط ١، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٢-٩؛ صفو، المصدر السابق، ص ٧٦.

السليمانية بانها ليست فقط من أجل فرض سلطة الحكومة وانما هي من أجل الاكراط أنفسهم، فاشار الى انه «يجب على الحكومة أن تنهي هذه المأساة في البلاد، لا من وجة سمعة المملكة ... بل لاجل تأمين الطمأنينة في ذلك الجزء الذي لا يتجرأ من القطر العراقي ولأجل نشر السكينة بين اخواننا الاكراط أنفسهم»، مبيناً ان أهالي السليمانية هم المتضررون الأول من جراء هذه الحركات والعمليات العسكرية، لأنهم - على حد قوله - لا يستطيعون ان يزاولوا أعمالهم بسبب الفوضى الناجمة عن القتال الدائر هناك^{٥٢٠}.

كما أكد على الحكومة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية احمد هذه الحركات والاضطرابات وان تعيد الامن والاستقرار اليها، إلا أنه أوضح بان الجيش ليس مهمته القضاء على الحركات والثورات التي تندلع في أية دولة، وانما هذه المهمة تقع على عاتق الشرطة، وكرر أيضاً ان فصل الشتاء كان هو المانع من عدم اتخاذ الموقف الحازم تجاه الشيخ محمود^{٥٢١}.

هذا وقد تم قبول الفصل السابع والخمسين (ب) من نفقات الامن في الحدود الشمالية عند اجراء التصويت عليه، والذي كان - كما اشرنا - يهدف الى تشكيل قوة مكونة من ٥٠٠ من البغالة المسلمين.

وبمناسبة انتهاء حركة الشيخ محمود واستسلامه في ١٣ آيار ١٩٣١، والخدمات التي قدمها الجيش العراقي بضباطه وجنوده، طلب عدد من النواب تكريمه هؤلاء. ففي الجلسة المنعقدة في ٣٠ آيار ١٩٣١، تطرق نائب الدليم (فائق شاكر)^{٥٢٢} الى هذا الموضوع مبدياً تقديره للضباط والجنود الذين شاركوا في القتال ضد الشيخ محمود، وأشار الى موافقته، على المبالغ التي صرفت على الجيش من خلال ميزانية وزارة الدفاع^{٥٢٣}.

^{٥٢٠} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٦٧٦.

^{٥٢١} أمين، كردستان العراق، ص ١٨٨.

^{٥٢٢} ولد سنة ١٨٩٣، أصبح نائباً عن الدليم سنة ١٩٣٠، في الدورة الانتخابية الثالثة، وتقلد وظائف ادارية منها مدير صحة كركوكى سنة ١٩٣٤. ينظر: صفو، المصدر السابق، ص ٦١.

^{٥٢٣} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، الجلسة (٤٨) في ٢٨ آذار ١٩٣١، ص ٤٤.

المبحث الثاني

أولاً: حركة الشيخ أحمد البارزاني ١٩٣٢-١٩٣١

بعد أن تم احمد حركة الشيخ محمود والقضاء عليها في آيار ١٩٣١، انتقل ثقل الحركة المسلحة الكردية من السليمانية الى منطقة بارزان^{٥٢٤}، وكان زعيم هذه المنطقة هو الشيخ أحمد البارزاني الذي كان قد اشترك مع (فارس آغا الزبياري) في عملية قتل (بيل) الحاكم العسكري البريطاني بعقرة ومساعده (سكوت) في رابع تشرين الاول ١٩١٩^{٥٢٥}، وعاشت المنطقة بفترة سلام قلق بين ١٩٢٨-١٩٣١ يسودها استياء عام.

ساعدت مجموعة من العوامل على اندلاع هذه الحركة المسلحة في بارزان، منها ان المنطقة كانت تتمتع بنوع من استقلالية الادارة، وان الحكومة حاولت فرض سلطتها عليها وذلك عن طريق بناء مخافر الشرطة ومنع الشيخ احمد البارزاني من حق جمع الضرائب في المنطقة^{٥٢٦}. كذلك كان لمحاولة اسكان الاشوريين النازحين من تركيا^{٥٢٧}، في منطقة بارزان دورها في تأزم الوضع هناك، حيث كانت الحكومة تنوی اسكانهم في هذه المناطق واتخذت قراراً بهذا الصدد، وذلك باسكنهم في المناطق غير المأهولة بالسكان في منطقة سهل (هيرت) في منطقة برادوست المتاخمة لحدود البارزانيين مما دفع بالآخر الى المطالبة بتسوية المشكلة^{٥٢٨}.

^{٥٢٤} قرية كانت تابعة آنذاك لقضاء الزبيار التابع للواء الموصل، اما اليوم فهي تابعة لقضاء ميركتسور، محافظة أربيل، وقد طفت اسم القرية اسمًا للمنطقة والعشيرة التي تتكون من سبعة عشائر هي: (بروزي، نزارى، گەردى، هەركى بنجى، شىروانى، دۆلەمرى، مۇزىرى).

^{٥٢٥} الحاج، المصدر السابق، ص ١١٤؛ الغلامي، المصدر السابق، ص ٧٨.

^{٥٢٦} صابن، كردستان الجنوبية، ص ١٧٥.

^{٥٢٧} لمزيد من التفاصيل حول مشاريع اسكان الاشوريين في المنطقة. ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري. الاشوريين في العراق (١٩١٨-١٩٣٦)، ط ١، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١١-١٢٨.

^{٥٢٨} المظفرى، المصدر السابق، ص ١٢٤.

يبدو ان التحضيرات كانت تجري من لدن الحكومة لفرض سيطرتها على هذه المناطق قبل سنوات من اندلاع هذا الحرب، وذلك عن طريق المناورات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش العراقي هناك. وما يؤيد ويعزز هذا الرأي هو استفسار نائب أربيل (معروف جياووك) من وزير الدفاع (أمين زكي) في مجلس النواب.

ففي الجلسة المنعقدة في ١٣ حزيران ١٩٢٩ وجه النائب المذكور سؤالاً الى وزير الدفاع حول حقيقة الاتهام التي تفيد بوجود عمليات عسكرية في منطقة زبار (بارزان) وهل هي للمناورة او لقمع الشیخ احمد، وكذلك الاسباب التي دعت الى اجرائها في ذلك الوقت المحدد. إلا أن وزير الدفاع رد على ذلك بالنفي، مشيراً الى أن هذه العمليات هي مناورات عسكرية سنوية اعتيادية يقوم بها الجيش في تلك الجهات^{٥٢٩}.

كما كانت للشائعات التي اطلقها خصوم الشیخ احمد ضده، وخاصة اتباع (الشیخ رشید لولان) دوراً كبيراً في زيادة حدة التوتر في بارزان، لأن هذه الشائعات كانت تشير الى انتشار بدع وافکار خارجة عن الدين الاسلامي الحنيف بين البارزانيين^{٥٣٠}.

طلبت الحكومة العراقية تجريد منطقة بارزان من السلاح في وقت لم توجه مثل هذا الطلب للمناطق الاخرى، مما اعتبرها الشیخ احمد تحدياً وتقييداً له وللبارزانيين أمام أعدائهم التقليديين من العشائر المجاورة لهم، وعندما رفضت هذا

^{٥٢٩} جياووك، نوابتي، ص ٢٠٨-٢٠٩.

^{٥٣٠} ذكرت بعض المصادر ان هذه الافکار كانت وراء هجارة قسم من اتباع الشیخ احمد البارزاني الى مناطق اخرى منها الى منطقة (نيروه وريكان) غرباً والى منطقة (برادوست) شرقاً، وهذه المنطقة الاخيرة كانت تحت سيطرة ونفوذ الشیخ رشید لولان، الذي كان مقره في قرية (لولان) بالقرب من نقطة التقائه الحدود العراقية- التركية- الايرانية، وبيان الشیخ احمد البارزاني عنم على اعادة اتباعه بالقوة، وادى ذلك الى خلاف شديد مع رشید لولان الذي كان موالياً للحكومة. وقد شكلت الحكومة لجنة تحكيم مؤلفة من متصرف الموصل وأربيل وقامامي راوندووز والزبيبار وممثل عن كل من الشیخ احمد البارزاني والشیخ رشید لولان، وقد اجتمعت اللجنة في عقرة في اواخر تشرين الاول ١٩٣١ وحضره الملا مصطفى البارزاني ممثلاً عن أخيه، ولكن الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق، واعقب ذلك ارسال الملا مصطفى مع ٦٠٠ مسلح لمحاجمة قرى رشید لولان في منطقة برادوست في مطلع كانون الاول ١٩٣١، فاحرق (٧) قرى منها. وإزاء ذلك انتزت الحكومة الشیخ احمد البارزاني بوجوب اعادة أخيه الملا مصطفى والكف عن التحرش بالقبائل الاخرى. ينظر: حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، ط٢، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٦-٢٨.

الطلب، حضرت الحكومة العراقية العشائر المناوئة للشيخ احمد، وخاصة الشيخ رشيد لولان ومدته بالمال والسلاح^{٥٣١}.

اعتبرت الحكومة العراقية المعارك التي وقعت بين الشيخ احمد والشيخ رشيد لولان عاماً لتدھور الوضع هناك وحدوث اضطرابات فيها. فتقرر استدعاء (محمد صديق) شقيق الشيخ احمد البارزاني من جانب قائمقام قضاء الزبيبار لاجراء حوار مع ممثلي الشيخ رشيد لولان وفي الوقت نفسه جرى التخطيط بتکلیف الفوج المرابط في (بله) وهي مركز قضاء الزبيبار، بالتقدم الى بارزان ومباغة الشيخ احمد البارزاني هناك والقاء القبض عليه او قتلہ في حال رفضه الاستسلام. وكانت الخطة قد وضعت على أساس أن القرية تصبح خالياً من المسلمين عندما يجتمع شقيق الشخ احمد مع القائمقام في (بله)، ولكن الخطة باعث بالفشل اثر أول اشتباك مسلح بين قوات الحكومية والمسلحين الكرد في بارزان في ٩ كانون الاول عام ١٩٣١^{٥٣٢}.

طلبت الحكومة العراقية من القوة الجوية البريطانية مساعدتها، فتم قصف قرية بارزان بالطائرات^{٥٣٣}. ان هذه الاحاديث دفعت بشقيق الشخ احمد البارزاني الذي كان يتفاوض مع قائمقام الزبيبار في (بله) الى القاء القبض على الاخير والحراس الذين كانوا معه، إلا أنه تم اطلاق سراحه بعد فترة وجية، واعرب الشيخ احمد عن استعداده وحرصه على الولاء للحكومة وعدم وجود أية رغبة لديه في القتال^{٥٣٤}.

أدى عدم نجاح عملية اقتحام ومباغة الشيخ احمد الى ايجاد نوع من القلق بين الجهات الرسمية الحكومية، لذلك أصدر مجلس الوزراء العراقي في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ قراراً بشن هجوم واسع على المنطقة^{٥٣٥}، إلا أن العمليات العسكرية تم تأجيلها الى حين حلول موسم الربيع^{٥٣٦}، وذلك بسبب المناخ البارد في المنطقة، ولأجل اكمال الخطة

^{٥٣١} كاوس قبطان، الانتفاضات البارزانية، ط٢، السليمانية، ٢٠٠٢، ص٧٢.

^{٥٣٢} مصطفى، البارزانيون، ص٢٩ - ٣٠.

^{٥٣٣} ايوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال ١٩١٤-١٩٥٨، جنيف، ٢٠٠٢، ص٨٩.

^{٥٣٤} عيسى ، المصدر السابق، ص١٥٧.

^{٥٣٥} مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكردية، انتفاضة بارزان الاولى، كردستان، ١٩٨٦، ص٤٣١.

^{٥٣٦} مصطفى، البارزانيون، ص٣١.

^{٥٣٧} غفور، المصدر السابق، ص١٠٠.

الحقيقة التي وضعت لذلك والتي كان من أبرز عناصرها حشد التأييد من القبائل المناوئة والمجاورة لهم، وأمدادهم بالسلاح فضلاً عن استخدام مسلحين من الآثوريين. وقد أصبحت عشائر الزبيبار والسورجي والريكان والشيخ رشيد مع الحكومة، أما عشائر المزوري والكردي وبعض افراد عشيرتي برادوست وهركي فقد اعلنوا انضمامهم للشيخ ^{٥٣٧} احمد البارزاني.

في ١٠ آذار ١٩٣٢ ارسلت وزارة الداخلية كتاباً الى الشيخ احمد البارزاني بواسطة قائمقام قضاء الزبيبار ذكرت له فيه أن الحكومة عازمة على تأسيس ادارة منظمة في قضاء الزبيبار لتوطيد الامن اسوة براضي العراق الاخرى، وانه إذا كان يريد حقاً خير السكان الكرد ويريد التعاون مع الحكومة في انجاز مشاريعها العمرانية والادارية فعليه ان يحضر امام قائمقام الزبيبار في بله (قبل غروب الشمس) يوم ١٤ آذار ١٩٣٢، لكي يعلن طاعته للحكومة. وفي حالة عدم حضوره سعيد متمنداً ويجرى تأديبه على الفور، لكن ^{٥٣٨} الشيخ احمد البارزاني لم يحضر في الموعد المحدد.

قررت الحكومة ارسال حملة (تأديبية) الى منطقة بارزان لتوطيد الامن وتشكيل الادارة الحكومية فيها، وبدأت وزارة الدفاع بالتنسيق مع وزارة الداخلية بخصوص البدء بالعمليات العسكرية في ١٥ آذار ١٩٣٢، حيث تقدم في اليوم المذكور رتل عسكري مدعوم بالطائرات البريطانية، واستطاعت القوات العراقية ان تسيطر على ميركوه سور في اليوم التالي، وقد تعرض الرتل الى هجوم من جانب المسلحين الكرد، الا انه استطاع صد ^{٥٣٩} الهجوم.

لم تقتصر ملابسات هذه الحركة على وزارتي الدفاع والداخلية بل دخلت القضية الى داخل مجلس النواب حيث ناقشها النواب من خلال قنوات عديدة. ففي الجلسة المنعقدة في ٢٣ آذار ١٩٣٢، عندما كانت العمليات العسكرية مستمرة تطرق النواب الى القضية، فقد عد نائب المنتفك، (صالح جبر) القضية غير واضحة

^{٥٣٧} عيسى، المصدر السابق، ص ١٥٩؛ صابر، كردستان الجنوبية، ص ١٨٢.

^{٥٣٨} مصطفى، البارزانيون، ص ٣٥؛ صابر، كردستان الجنوبية، المصدر السابق، ص ١٨٣؛ زويد، المصدر

السابق، ص ٢٦٧؛ البارزاني، اتفاضة بارزان الاولى، ص ٣٤.

^{٥٣٩} بارزاني، المقاومة، ص ١١٦؛ مصطفى، البارزانيون، ص ٣٧.

ومكتومة الى حدٍ ما، على الرغم من أهميتها، مستفسراً من الحكومة عن السبب الذي دعا الى تحشد القوات العسكرية ضد الشيخ احمد و ”تفتح معه حرباً تزهق فيها النفوس سواء كانت تلك النفوس من الجيش او من اتباع الشيخ“، مضيفاً أنه يؤيد سياسة الحكومة باستخدام القوة لفرض سلطتها على مجموعة أو فئة تقف بوجه الدولة، لكنه اشار الى أن المسالة ليست كذلك، حيث ان الشيخ احمد البارزاني له نزاع مع الشيخ رشيد لولان، وان الاول طلب من المسؤولين في الموصل حسم خلافه مع الشيخ رشيد إلا أن السلطات في الموصل لم تستجب له. وهذا ما دفع صالح جبر الى القول بان متصرف الموصل (عبدالعزيز المظفر) يتتحمل المسؤلية الاولى لما آلت اليه الاوضاع من تفاقم، وخاصة بعدما تساهل في القضية مما دفع بالشيخ احمد ان يثار لنفسه^{٤٠}. كما اشار ايضاً الى سبب آخر يمكن وراء القضية وهو محاولة الحكومة انتزاع اراضي الشيخ احمد بهدف اسكان الاشوريين فيها، مبيناً انه عندما لم يستجب الشيخ المذكور لذلك، اقدمت السلطات الحكومية على تجريد حملة عسكرية عليه تحت ستار ”الحركات التأديبية“ وبال مقابل اخذ الاراضي التي كانت تتنوي اخذها منه^{٤١}.

وقد أوضح وزير الدفاع (جعفر العسكري) ان الحكومة كانت قد قررت إنشاء مؤسساتها الادارية هناك، مشيراً الى ان المنطقة منذ عهد العثمانيين كانت لا تدار عن طريق السلطات الرسمية، وان العراق لم يكن في وضع مستقر من الناحيتين السياسية والعسكرية يمكنه من القيام بتأسيس ادارته هناك من قبل، وذلك لاجل نشر ”الامن والعدل والمساواة في تلك النواحي“. مضيفاً ان الحكومة عندما قررت القيام بهذه المهمة، كان لابد من تحرك الجيش نحو هذه المناطق من اجل تأمين الطرق والمنطقة حتى يكون باستطاعتها إنشاء مؤسساتها الادارية فيها^{٤٢}. كما أكد ان الحكومة لا تريد إلا إنشاء إدارة مدنية في منطقة بارزان ذاكراً لهم ان الشيخ احمد كان يعتبر نفسه مستقلّاً عن الحكومة ولا يريد الخضوع لأية سلطة او إدارة. وأورد

^{٤٠} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسه (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٥.

^{٤١} المظفر، المصدر السابق، ص ١٢٤.

^{٤٢} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسه (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٦.

مثلاً وهو عدم استعداده للمجيء الى مقابلة السلطات الحكومية، وهذا أمر لا يمكن تحمله حسب رأي العسكري، وخاصة مهاجمة الشيخ أحمد البارزاني للقري المجاورة، مما اعتبره اخلاً بسلطة الحكومة، مبيناً أن الجيش ماض في احرار التقدم، وأن بعض الهجمات من جانب «العصابات» وقعت على قوات الجيش العراقي والتي اعتبرها طبيعية بالنسبة للعمليات العسكرية وفي رده على ما تحدث عنه النائب صالح جبر، بين أن ما أشيع حول اسكان الاشوريين وضرب الشيخ أحمد بدون سبب لا أساس له من الصحة، مشيراً الى أن الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة^{٤٢}.

وقد إعتبر نائب الديوانية (سعد صالح) ان سياسة الحكومة تشجع هذه الحركات لأنها (أي الحكومة) عندما تستطيع القضاء عليها ما تثبت أن تعلن العفو عنهم، وقد اشار النائب المذكور الى تعامل الحكومة مع الشيخ محمود، الذي وقف عدة مرات بوجهها ثم أعلنت العفو عنه. وتسأل النائب المذكور قائلاً «... هل يمكن أن يتآدب الاشخاص الآخرون حينما يرون أحد العصابة الذي يستحق عقوبة الاعدام يثور على الحكومة يطلب الانفصال ... ويقتل الجنود ويقتل مارييد، وبعد أن تقضي عليه الحكومة ترسله الى النزهة ... لذلك إذا تحقق بأن شيخ بربان يطلب أن يكون مستقلّاً ولو امتيازات خاصة، فمن الصواب أن تصرّبه الضريبة القاضية»^{٤٣}.

نفي وزير الدفاع (جعفر العسكري) كل هذه الانتقادات الموجهة الى الحكومة وأكد أيضاً عزماً أن لا تخضع النظر عن «أعمال العصابة»^{٤٤}.

كما طالب نائب الموصل (غياث الدين النقشبendi) الجميع ان ينظروا الى المسألة بنظرة واقعية وأن تكون التصريحات التي تطلق وتعلن على ضوء التتحقق من المعلومات الخاصة بهذه الحركة من بدايتها وذلك تفادياً للاختاء التي وقعت فيها الحكومة ابان الحوادث السابقة. وأرجع أصل القضية الى ان الشيخ المذكور كان يتمتع بقدر من السلطة في منطقته حسب اتفاقه مع الحكومة لقاء دفعه مبلغ باسم الضريبة، وعدّ تردي علاقاته مع الشيخ رشيد لولان السبب الرئيس لافتعال

^{٤٣} المصدر نفسه.

^{٤٤} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢ (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٦.

^{٤٥} المصدر نفسه.

هذه المشكلة، داعياً الحكومة ان تضع ادارة مدنية في تلك المناطق بحيث لا تكون هناك مجموعة لها امتيازاتها ومجموعة مهمنة. إلا أن النقيبendi أبدى أيضاً عدم إرتياحه للإدارة الموجودة في قضاء الزيبار، لما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة بالنسبة للعراق باعتبارها منطقة حدودية، مبيناً أن سوء هذه الادارة يكمن في تولي موظفين جدد رئاسة القضاء لخبرة لهم من قبل بالشؤون الإدارية والفنية، مضيفاً أنه يفضل «أن تتحسن الادارة حتى لا تحتاج الى جيش وربما لو كانت الادارة حسنة لما كنا نحتاج الى عملية كبيرة توجب الخسارة في الاموال والارواح»، كما طلب أيضاً من وزير الدفاع ان لا يتم اسكان الآثوريين في تلك المنطقة لأن ذلك سيخلق المشاكل^{٤٦}.

أكد وزير الدفاع في ردّه على ماسبق، بأن الحكومة تريد فقط تثبيت الامن والاستقرار واسعنة العدل في المنطقة وليس لها مصلحة في ضرب مواطنها، إلا أنه بين اذا وقف أي مواطن أو أحد رعايا الدولة بوجهها، فمن حقها ان تعامله عسكرياً، مؤكداً «أن الاجراءات المتتخذة ماهي الا لتوطيد الامن لغير، فاذا قاومها شيخ بارزان واعوانه فمن واجب الجيش بالطبع ان يردع هذه المقاومة بالسلاح»، وايد مقاله النائب (غياث الدين النقبي) بان الحكومة كان لها اتفاق مع الشيخ احمد، إلا أنه برر موقف الحكومة انه كان يمارس اعملاً تعد تحدياً لسلطة الدولة^{٤٧}.

ومن أجل ان يعزز تبريره هذا أشار الى ان مجموعة من الجنود كانوا يتجلون قرب قرية بارزان في كانون الثاني ١٩٣٢، عندما هاجمهم الشیخ احمد البارزانی ومسلحوه مما أوقع اصابات بين الطرفين، متمنياً من الشیخ احمد البارزانی الرجوع الى رشده واعلان طاعته للحكومة^{٤٨}، ووعد بان تنشر الحكومة بيانات رسمية حول العمليات العسكرية، وبالفعل تم نشر عدد من البيانات الرسمية منها بيان «قيادة القوة الجوية الانكليزية في العراق»^{٤٩}.

^{٤٦} المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

^{٤٧} المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

^{٤٨} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢ (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٩.

^{٤٩} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ص ١٩٠-١٩٢

أبدى نائب المنتفك (زامل المناع)، قناعته بان الحكومة لاتساعد الاثوريين لاجل توطينهم و ”ترحل شيخ البارزان الرجل العراقي المسلم“، مضيفاً أنه اذا كان المشار اليه شخصاً متمرداً فالمسألة تعود للحكومة وعليها إما تأدبيه أو معاملته بالسياسة اللينة لانه ”عرقي ولا نود أن دماً عراقياً يهدره عراقي“.^{٥٠}

وكان موقف نائب المنتفك (زامل المناع) من موضوع حركة الشيخ أحمد البارزاني يختلف تماماً عن موقفه، الذي أشرنا اليه، من حركة الشيخ محمود. وربما أراد المناع بذلك أن يزيل من أذهان النواب، لاسيما الكرد منهم، الموقف السلبي الذي وقفت اثناء مناقشة حركة الشيخ محمود وإشارته الى الكرد بافهم رعايا حكومة العراق العربية.

وتحدث النائب صالح جبر مرة أخرى معبراً عن سروره للتصريحات التي أدلّ بها وزير الدفاع بان الحكومة عازمة على تأسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان، وأيد سياسة الحكومة في ضرب الشيخ أحمد البارزاني باعتباره العائق الرئيس أمام تأسيس الادارة فيها.^{٥١}

كما انتقد النائب (سعد صالح) مرة اخرى ايضاً وزير الدفاع لأن الاخير استغرب من قول سعد صالح، بان الحكومة تشجع بتصرفاتها الثنائيين بوجه الحكومة، مؤكداً أن عدم إنزال العقوبة الالزمة بحقهم يشجع الثنائي نفسه لكي يعود ثانية ويقف بوجه الدولة، واستفسر من الوزير المذكور عن رد فعل موقف الحكومة من ”الانفصاليين الذين طلبوا الانفصال وكان طلبهم جريمة“، مبيناً أنه عندما يتحدث عن المسلمين يتحدث عنهم بصفتهم عراقيين وليس كرد أو عرب.^{٥٢}

وقد نوه وزير الدفاع الى أن ”قسم من العراقيين في المنطقة الشمالية كانوا يرون أنفسهم أنهم ليسوا من العراق ويجب أن يشكلوا حكومة مستقلة لهم، وعندما تشكلت الحكومة العراقية ورأوا أن حقوقهم مضمونة كما يشاون سكتوا“. ^{٥٣}

^{٥٠}. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢ (٣٥) في ٢٣ آذار، ١٩٣٢، ص ٣٠٩؛ شيماء طالب عبدالله المقصوصي، المنتفك (دراسة تاريخية سياسية ١٩٣٩-١٩٢١) رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص ١٠٢.

^{٥١}. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢ (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٩.

^{٥٢}. المصدر نفسه، ص ٣٠٩؛ ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٧، ص ٩٤.

^{٥٣}. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢ (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣٠٩.

انتقد نائب كركوك (سليمان فتاح) قول النائب صالح جبر بأن متصرف الموصل يتحمل مسؤولية حركة الشيخ أحمد البارزاني، لأن القضية مزمنة حسب رأيه، وأبدى نائب كركوك المذكور تفاؤله بأن يتم حل المشكلة نهائياً^{٥٥٤}. ورد عليه النائب (صالح جبر)، بأنه لم يقل أن متصرف الموصل هو المسؤول، لكن سبب تسامحه وتساهله إزاء طلب الشيخ أحمد البارزاني تسوية مشكلته مع الشيخ رشيد لولان حسب الاسس المتتبعة يمكن اعتباره، من هذا المنطلق، مسؤولاً عما آلت اليه الاوضاع^{٥٥٥}.

وفي المداخلة الثالثة له، انتقد النائب (سعد صالح) وزير الدفاع لانه «ينتحل الاعذار للانفصاليين الذين قاموا بوجه العراق وعملوا ما عملوا وكل تلك الاعمال هي جرائم»، مبيناً أسفه عن ان القسم الاكبر من هؤلاء تم تكريمهم بعدما ما كان من المفروض معاقبتهم^{٥٥٦}.

وانتقد نائب الموصل (عبدالغني النقيب)، بشدة النواب الذين إتهموا متصرف الموصل، مشيراً الى أن المسئولية تقع على الشيخ أحمد ذاته لأنه تم تشكيل لجنة وكان من المقرر ان يحضر مثل الشيخ المذكور الى الموصل ليعبر عن مطالبه إلا أنه لم يحضر. وأضاف أيضاً أن متصرف الموصل السابق ذهب الى قضاء الزبيبار وإجتمع مع الشيخ أحمد وإتفق الطرفان على أن يسلم الشيخ نفسه مقابل الغاء بعض الشروط، وبين أن الشيء الذي أدى الى تأزم الوضع هو أن الشيخ أحمد أمر أتباعه بالهجوم على بعض عشائر العمامية لأنهم - حسب الرأي النائب - لم يديروا بالدين والمذهب الجديد، وكان النائب عبدالغني النقيب يهدف من وراء عرض هذه البيانات بان يثبت أن متصرف الموصل والجهات الحكومية غير مسؤولة، حيث قال «أرجو من النواب المحترمين أن يعلموا أنه لم تأت الحكومة وتسوق الجند إلا للضرورة الحاسمة القضائية ولدفع الضرر العام بالضرر الخاص، فلو تسامحنا معه لظهرت مذاهب عديدة وصار شقاء عظيماً مهماً نخشى عواقبه ونتأسف من نتائجه وجرائمها»^{٥٥٧}.

^{٥٥٤} المظفرى، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

^{٥٥٥} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣٢، الجلسة (٣٥) في ٢٣ آذار ١٩٣٢، ص ٣١٠.

^{٥٥٦} المصدر نفسه.

^{٥٥٧} المصدر نفسه، ص ٣١٢.

وعودة الى سير المعارك فكما أشرنا أعلنت الحكومة العراقية منذ ١٥ آذار ١٩٣٢ بدء العمليات العسكرية الرسمية، وقد إستطاعت القوات العراقية إحراز التقدم على مختلف الجهات تساندها القوة الجوية البريطانية، حيث تمت السيطرة في بداية نيسان ١٩٣٢ على قرية (بىرسياف) على الحدود مع تركيا، وفي ١٨ منه تم الاستيلاء على قرية بارزان^{٥٥٨}.

استطاع أتباع الشيخ احمد البارزاني من اسقاط طائرة بريطانية وتم أسر طيارين بريطانيين ويبدو أن المعاملة الحسنة التي لقياها من رجال الشيخ احمد البارزاني ومن ثم اطلاق سراحهما خلق جواً مناسباً للمفاوضات بين الطرفين حيث بدأ هولت Holt وهو السكرتير الشرقي في دائرة المندوب السامي البريطاني في بغداد، بالتفاوض مع الشيخ احمد البارزاني أسفرت عن التوصل الى هدنة لوقف العمليات المسلحة استمرت الى ٢٥ آيار ١٩٣٢^{٥٥٩}. حيث تجددت المعارك وتمت السيطرة على المنطقة في شهر حزيران من السنة ذاتها، ولجا الشيخ احمد البارزاني الى تركيا ومن ثم عاد الى العراق وتم نفيه الى الموصل ثم الى جنوب العراق في مدينة الناصرية^{٥٦٠}.

كانت مسألة مفاوضات الشيخ احمد مع البريطانيين من ضمن المسائل التي تمت مناقشتها في جلسة مجلس النواب العراقي المنعقدة في ٢٢ آيار ١٩٣٢. حيث وجه نائب الموصل (إبراهيم عطار باشي)^{٥٦١} سؤالاً الى رئيس الوزراء (نوري السعيد) حول حقيقة الانباء التي تشير الى وجود مفاوضات بين الشيخ احمد البارزاني والحكومة عن طريق (هولت) فاشار رئيس الوزراء في رده الى أن طائرة بريطانية اضطرت الى الهبوط في تلك المنطقة، وأنشئ بأن الطيارين الاثنين في خطر فتم التفكير في انقاذهما وتم ارسال (هولت)

^{٥٥٨} صابر، كوردستان الجنوبية، ص ١٨٣.

^{٥٥٩} بارزاني ، المقاومة، ص ١٢٢.

^{٥٦٠} منتاشيفيلي، المصدر السابق، ص ٣٤١-٣٤٢؛ البارزاني، الحركة القومية ، ص ٣٩.

^{٥٦١} ولد سنة ١٨٨٧ في الموصل ودرس العلوم الشرعية ومارس التجارة، أصبح نائباً عن الموصل للدورات الثالثة والسبعة والتاسمة والعشرة، توفي في بغداد سنة ١٩٦٣. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٩٣.

لهذا الغرض، مبيناً ان الحكومة انتهت فرصة وجوده هناك لتكليفه بالتحقق مما إذا كان الشيخ احمد البارزاني يريد الاسلام، وان الحكومة لامانع لديها من ذلك حسب الشروط السابقة، وأضاف انه تم ابلاغ الشيخ احمد البارزاني بان تاريخ انتهاء الهدنة هو نهاية يوم ٢٤ آيار ١٩٣٢^{٥٦٢}.

شكر النائب (ابراهيم عطار باشي) رئيس الوزراء على تلك التوضيحات واعتبر قيام الحكومة بإنشاء المخافر وتأسيس الادارة في تلك المنطقة بأنها لمصلحة المنطقة والبلد، وأشار الى أن الحكومة قامت بهذه الاعمال قبل أن تتفاهم مع الشيخ احمد البارزاني وبين إعتقاده بأن المسألة كانت بسيطة في بدايتها وبالمكان حلها، وحمل «الإيادي الخفية» التي تعمل وراء الستار بانها كانت وراء اشعال نار القتال. مؤكداً أن الشيخ احمد بعيد عن تطورات العصر، وأن الاشخاص الذين حوله يحاولون إظهار الحكومة بمظهر العدو ويحرضونه دائماً للقيام بحركات العصيان، مضيفاً أنه كان على الحكومة ان تتحقق في القضية وتنتبه لها و تعالجها بنظرة واقعية، وبين أنه كان من مسؤولية السلطات تجاه الشيخ احمد البارزاني ان «تقف تجاهه موقف الاب الشقيق فتستعمل معه جميع الطرق للتوصل الى إفهامه حقيقة نواياها»، لافتًا النظر الى أن الوقت ما زال باقياً من أجل فتح باب التفاهم والتفاوضات معه، واقتراح على الحكومة ان تجد الشخصيات الكفوءة التي باستطاعتها انجاز هذه المهمة وبذلك تكون "قد حققت بقية الدماء التي تسفك وأحسنت لهذه العشيرة التي يؤسفنا جداً أن تذهب ضحية الجهل والتلاعب"^{٥٦٣}.

أجاب رئيس الوزراء نوري السعيد بان الحكومة لم تغلق باب الحوار والتفاهم أبداً، وأنه تحدث شخصياً مع شقيق الشيخ احمد البارزاني السنة الماضية عندما اتى الى بغداد وأشار الى أنه لا يمكن إرسال الموظفين والعمال من أجل إنشاء الادارة الحكومية هناك، إن لم تكن هناك قوة تقوم بحراستهم معلنًا استعداد الحكومة للتفاهم مع الشيخ احمد

^{٥٦٢} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٥٧) في ٢٢ آيار ١٩٣٢، ص ٦٠٦؛ نذير، المصدر السابق، ص ٤١٢.

^{٥٦٣} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٥٧) في ٢٢ آيار ١٩٣٢، ص ٦٠٧.

البارزاني، وفوض النائب المذكور فيما إذا كان بإمكانه اقناع الشيخ احمد البارزاني
والعدول عن أفكاره واعماله^{٥٦٤}.

وعندما كانت الحركة تقترب من نهايتها بعد انتهاء المدة المحددة للهدنة المؤقتة والتي كانت تنتهي في مساء ٢٤ آيار ١٩٣٢، تم التطرق مرة أخرى إلى موضوع حركة الشيخ احمد البارزاني وذلك من خلال (لائحة قانون اضافة مبالغ إلى ميزانية سنة ١٩٣٢ المالية) لتغطية نفقات العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش في منطقة بارزان.

ففي الجلسة المنعقدة في ٣٠ آيار ١٩٣٢، حيث تطرق نائب المنتفك (سعد صالح) إلى المبالغ التي تم طلبها والتي هي مخصصة لمقاومة «العصاة والمتمردين» وكان بعض الموظفين الحكوميين قد قدموا تقارير غير دقيقة حول حجم قوات الشيخ احمد البارزاني، لذلك لفت أنظار المسؤولين الحكوميين إلى أن هؤلاء الموظفين الذين قدموا التقارير هم المسؤولون عن صرف هذه المبالغ من ميزانية الدولة لأنهم كانوا يذكرون في تقاريرهم ان حجم قوات المسلمين قليلة ولا يمكن لها أن توقف بوجه قوات الجيش ويمكن القضاء عليها بسهولة طالباً في الوقت نفسه بمعاقبة هؤلاء الموظفين الذين قدموا هذه التقارير^{٥٦٥}.

ويبين وزير الداخلية (ناجي شوكت) بأن المنطقة لم تكن فيها إدارة مدنية منظمة منذ عهد العثماني، وأن الحكومة قررت أن تنظم وتنشأ فيها إدارة مدنية وذلك لأن المنطقة ليس فيها من رموز للحكومة سوى قائم مقام الزبيبار، مشيراً إلى انعدام سلطة الحكومة في تلك المنطقة الجبلية الحدودية التي تقع بين العراق وتركيا وأيران. وأضاف أن الآخرين انشأت في مناطقهما الحدودية إدارة مدنية محكمة لذلك من حق الحكومة العراقية تنظيم الادارات في مناطقهما الحدودية. كما يبين ان الحكومة شكلت لجنة من وزاري الدفاع والداخلية ورؤوساء الدوائر وتم وضع خطط شاملة للبدء بهذه الحركات، مشيراً إلى أنه قبل البدء بهذه الحركات تم إرسال كتاب إلى الشيخ احمد البارزاني يتضمن توضيحاً لنوايا الحكومة تجاهه، وتم إرسال مثل عنه إلى الموصل حيث تم شرح سياسة الحكومة له بخصوص فتح وإنشاء الادارة ومخافر الشرطة هناك. وأضاف بأن الشيخ احمد البارزاني لم يقنع

^{٥٦٤} المصدر نفسه.

^{٥٦٥} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص ٦٧٥.

بذلك، مبيتاً جهود الحكومة المتواصلة لاقناعه حيث تم تكليف (الشيخ نوري البريفكاني) باقناعه إلا أنه أخفق هو الآخر أيضاً أما عن حجم القدرات والقوات التي كانت تحت تصرف الشيخ احمد البارزاني، فاشار وزير الداخلية الى أنه كان لديه في بداية العمليات العسكرية نحو (١٠٠٠) مسلح، ولكن العدد تقلص الى نحو (٣٠٠-٢٠٠) مسلح، معرباً عن أمله في ان تتمكن الحكومة في وقت قريب من انهاء الحركات العسكرية^{٦٦}.

وتحدث نائب كركوك (سليمان فتاح) عن اسباب هذه الحركة وهي “أن هذا الرجل (يقصد الشيخ احمد البارزاني) وأله يريدون أن يعيشوا على الكتلة البشرية في منطقة بارزان ولا يريدون ترك هذه السلطة والنعيم لقاء أي شيء. كانت الحكومة والادارة المدنية بأيديهم فلو كسرنا أيديهم، وسوف نكسر أيديهم، سوف يستريح الخلق والبشر”^{٦٧}.

وأيد نائب المنتفك (سعد صالح) ضرورة “تأديب كل عاصٍ في البلاد يريد أن يشرك نفسه في السلطة وان يكون حكومة ثانية”， معرباً عن استيائه من عدم تنفيذ العقاب اللازم والكافٍ بحق الذين يقفون بوجه الدولة، وهذا العقاب -حسب رأيه- هو الاعدام وليس النفي^{٦٨}.

أمام هذه الانتقادات أجاب وزير الدفاع (جعفر العسكري) بان كل من يقف بوجه الحكومة ويلقي القبض عليه لا يتعامل معه باللين والمرونة، ولكنه بين أن هناك فرقاً بين العاصي الذي يستسلم وبين الذي يقاتل الى ان يتم القاء القبض عليه، ف تكون عقوبة الاخير أكبر بكثير من عقوبة الاول، متمنياً في الوقت نفسه ان لا يستمر القتال والعمليات العسكرية و “يقاتل أبناء الوطن” وان يسلم الشيخ احمد البارزاني نفسه الى السلطات الحكومية لأن سياستها ليست قتل الشيخ المذكور، بل جل اهتمامها ينصب في إنشاء إدارة مدينة هناك^{٦٩}.

^{٦٦} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص ٦٧٦.

^{٦٧} المصدر نفسه.

^{٦٨} المصدر نفسه، ص ٦٧٨.

^{٦٩} م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦١) في ٣٠ آيار ١٩٣٢، ص ٦٧٨.

تقدمت وزارة رشيد عالي الاولى (٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ أيلول ١٩٣٣) بلائحة قانون الى مجلس النواب في ١١ أيار ١٩٣٣ للعفو عن البارزانيين.^{٥٧٠}

وأجرت مناقشة اللائحة في مجلس النواب حيث أشار نائب المنتفك (زامل المناع) بجهود الملك فيصل الاول لاصداره هذا العفو لانه «صاحب الشفقة والرحمة» كما أيد نائب المنتفك (سعد صالح) قرار العفو عن البارزانيين من افراد العشيرة، إلا أنه أكد بان ليس هناك مبرر للعفو عن الشيخ احمد البارزاني لانه لم يطلب الدخالة^{٥٧١}، مما دفع بوزير الدفاع (جلال بابان) ان يبين ان من واجب الحكومة ان تعفو عن مواطنها حتى وان لم يطلبوا الدخالة^{٥٧٢}.

وطالب نائب الموصل (سعید الحاج الثابت) الحكومة بابقاء البارزانيين في اماكنهم الاصلية بدلاً من أن يتم تشريدهم، شاكراً جهود الجهات الرسمية لتقديم وانجاز لائحة العفو عن البارزانيين^{٥٧٣} كما أكد نائب آخر من الموصل وهو (هبة الله المفتى) على ضرورة تمدين البارزانيين وذلك بفتح المدارس ونشر التعليم بينهم. وقال معقباً على النائب (سعد صالح) بأنه يفهم من الاسباب الموجبة لصدور هذا العفو بان البارزانيين طلبوا الوساطة عن طريق الحكومة التركية^{٥٧٤}.

وتتحدث نائب بغداد (محمد رضا الشبيبي) بان الشيخ احمد البارزاني شخصية لها تأثيرها على العشائر ويمكن عن طريقها تهدئة الوضاع هناك، معتبراً أن العفو بمثابة «مظهر للرأفة التي تريد الحكومة ان تظهر بها ابناء البارزانيين»^{٥٧٥}.

واستفسر نائب الدليم (كمال السنوي)^{٥٧٦} من وزير الداخلية (حکمت سليمان) عن الاحتياطات والخطط التي تستخدمها الحكومة، مبيناً رأيه بضرورة تجميع

^{٥٧٠} الحسني ، تاريخ الوزارات، ج، ٣، ص ٢٣٣؛ المظفرى، المصدر السابق، ص ١٢٦.

^{٥٧١} الجابري، المصدر السابق، ص ٩٥؛ صابر، كورستان الجنوبية، ص ١٨٨.

^{٥٧٢} م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ أيار ١٩٣٣، ص ٩٥.

^{٥٧٣} المصدر نفسه.

^{٥٧٤} المصدر نفسه، ص ٩٦؛ صابر، كورستان الجنوبية، ص ١٨٨.

^{٥٧٥} م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ أيار ١٩٣٣، ص ٩٦.

البارزانيين في مكان واحد ومن ثم فتح مدارس لهم. ورد وزير الداخلية عليه بان الحكومة تريد اسكانهم في منطقتهم، ولا تريد اسكان غيرهم مكانهم^{٥٧٧}، ووافق المجلس على اللائحة وتم قبولها نهائياً^{٥٧٨}.

ثانياً: حركة خليل خوشوي ١٩٣٥-١٩٣٦.

تعد هذه الحركة امتداداً لحركة الشيخ احمد البارزاني حيث أنه على الرغم من أن السلطات العراقية استطاعت القضاء على حركة الشيخ احمد البارزاني في حزيران ١٩٢٢ وأجبرته على اللجوء الى تركيا إلا أن العديد من اتباع المذكور، الذين كانوا على معرفة جيدة بطبيعة المنطقة، استطاعوا شن هجمات على مخافر الشرطة ومواقع الجيش من داخل الاراضي التركية. وقد احتجت الحكومة العراقية لدى تركيا وطلبت منها ابعادهم من المناطق المتاخمة للحدود الى عمق الاراضي التركية^{٥٧٩}. وبعد عودة الشيخ احمد البارزاني من تركيا الى العراق واحتجازه في الموصل أصدرت الحكومة العراقية قرار العفو عن جميع المشاركين في حركة الشيخ احمد البارزاني، باستثناء (خليل خوشوي) والذي كان احد قادته العسكريين. لذلك نشطت تحركات خوشوي بعض الشيء خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥ مما ادى الى قلق الجهات الرسمية في العراق حيث تم تشكيل رتل عسكري باسم (سوريان) يتألف من ثلاثة أفواج بقيادة الزعيم احمد رشدي وذلك لملاحقة هؤلاء المسلمين المتحصّنين في جبال المنطقة^{٥٨٠}.

في آب ١٩٣٥، عندما كان ياسين الهاشمي رئيساً للوزراء، قررت الحكومة إنشاء المزيد من مخافر الشرطة في (بله) مركز قضاء الزيبار، بهدف القضاء على النشاطات المسلحة

^{٥٧٦} هو كمال بن رافت السنوي، تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد ومارس المحاماة، انتخب نائباً لرئيس نقابة المحامين سنة ١٩٣٣، انتخب نائباً عن الدليم للدورتين الرابعة والسابعة وعن العمارة في الدورة الحادية عشر، توفي سنة ١٩٧٧. ينظر: بصرى، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٣٩٦.

^{٥٧٧} م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٣) في ١ آيار ١٩٣٣، ص ٩٧.

^{٥٧٨} المصدر نفسه، الجلسة (١٤) في ٨ آيار ١٩٣٣، ص ٩٩.

^{٥٧٩} بارزاني، المقاومة، ص ١٩٦.

^{٥٨٠} زير بلال اسماعيل، ثورات بارزان (١٩٣٥-١٩٠٧) ط ١، آذيل، ١٩٩٨، ص ١٥٦.

التي كانت تحدث فيها وخاصة تلك التي يقوم بها خليل خوشوي و أنصاره. وأعلنت الحكومة الاحكام العرفية لتطهير المنطقة من المسلمين وإعادة الامن والاستقرار اليها في آب ١٩٣٥^{٥٨١}، لذلك تم تسيير قوة عسكرية استطاعت اجتياح المنطقة والقضاء على عدد من المسلمين فيها حيث تم حالة (٦٢) شخصاً الى المحكمة العرفية واعدام ثانية منهم^{٥٨٢}.

إذاء تلك التطورات الميدانية اضطر خليل خوشوي الى الانسحاب مع المسلمين الذين يقروا معه الى ايران في بداية ايلول ١٩٣٥، ولكن بحلول فصل الشتاء عاد الى معقله الرئيس في منطقته وهو جبل (كوفند- گوْفَنْد) وبدأ من هناك معاودة نشاطاته المسلحة، مما دفع بالحكومتين العراقية والتركية الى تنسيق وتوحيد جهودهما^{٥٨٣}، حيث ارسلت كل واحدة منهما قوة استطلاعية الى اطراف جبل (كوفند) وادي ذلك الى تضييق الخناق على خوشوي والمجموعة التي كانت معه. وما أسمهم في وضع نهاية للحركة هو أن القوات العراقية استطاعت في بداية آذار ١٩٣٦ تحديد موقع بعض المسلمين، مما ادى الى اشتباك مسلح بين الطرفين قتل فيها عدد من الجنود والمسلمين الكرد. وفي ١٣ آذار ١٩٣٦ استطاعت قوات الجيش قتل خوشوي، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً بذلك في ١٥ آذار ١٩٣٦^{٥٨٤}، وبذلك طويت صفحة الحركة المسلحة التي كان يقودها.

نالت حركة خليل خوشوي الاهتمام من لدن مجلس النواب العراقي، حيث تطرق عدد من النواب اليها في مناقشاتهم مديدين آراءهم فيها، ففي الجلسة المنعقدة في ١٣ آب ١٩٣٥ تحدث نائب الدليم (المعروف الرصافي)^{٥٨٥} عن اعلان الاحكام العرفية في منطقة بارزان وعده متناقضًا مع ما تصرّح به الحكومة من أنها عازمة على اصدار العفو العام. وقد رد عليه وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) بأن اعلن الاحكام العرفية يخص المنطقة الكردية،

^{٥٨١} الحستني، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص ١٤٣.

^{٥٨٢} عيسى ، المصدر السابق، ص ١٦٢؛ اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٠؛

^{٥٨٣} قحطان ، المصدر السابق، ص ٧٨؛ Tarbush , op.cit, P112

^{٥٨٤} الحستني، تاريخ الوزارات، ج ٤، ص ١٤٥.

^{٥٨٥} هو معروف بن عبدالغنى، ولد في بغداد من اب كردي ينتمي الى عشيرة الجباري الكردية سنة ١٨٧٥، عين مدرساً للغة العربية في المدرسة الملكية الشاهانية في استانبول. انتخب نائباً عن المنتفك في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٢، عاد الى العراق سنة ١٩٢١ وعمل في وزارة المعارف. أصبح نائب الدليم في مجلس النواب للدورات السادسة والسابعة والثامنة، توفي سنة ١٩٤٥. ينظر: الصويركي، المصدر السابق، ص ٧١٧-٧١٨.

والعفو يخص الحركات التي وقعت في الديوانية والمنتفك^{٥٨٦}. كما أشار أيضاً إلى أن سياسة الحكومة ليست مع اعلان الاحكام العرفية في منطقة بارزان، مبيناً ان اسباباً ضرورية- في إشارة الى حركة خليل خوشوي- دعت الحكومة الى إعلان ذلك^{٥٨٧}.

وأضاف ان «عصابة خليل خوشوي» عبّثت وأخلت بالامن هناك مما أدى بالحكومة الى تجريد حملة عسكرية على المنطقة، مشيداً بدور تركيا التي أرسلت قوة من جانبها الى المناطق الحدودية لسد الطريق بوجه المسلحين الكرد. ودافع الكيلاني عن قرار اعلان الاحكام العرفية بانها من أجل القضاء على هذه الحركة باقرب وقت ممكن، وقطع المؤن والامداد عنهم، ومنع ايواههم في قرى المنطقة، والعمل على اعادة الامن والاستقرار اليها، حيث اشار الى انه عندما يهزم «...أولئك الشقة ... من ناحية ويلجأون الى ناحية أخرى، تأويهم هناك بعض القرى وتتمدهم بالذخيرة والمال والرجال وبالمساعدات الاخرى وربما قدمو لهم عتاداً ايضاً»^{٥٨٨}.

كما صرخ وزير الداخلية في الجلسة نفسها بـ «الحكومة اضطرت الى اعلان الاحكام العرفية حتى يسهل لها القضاء على العصابة باقرب وقت ممكن ويستطيع القائد هناك أن يضرب على ايدي أولئك الشقة وأن لا يمدّهم أهالي القرى بالمال والرجال في المستقبل»^{٥٨٩}.

واعتراض نائب السليمانية (علي كمال) على قرار تطبيق الاحكام العرفية، مشيراً الى ضرورة القاء القبض على «الشقة» والعفو عن أهالي المنطقة الذين هم «ناس فقراء» على حد قوله^{٥٩٠}. كما تحدث رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) معقلاً على التواب بأن ماقام به اتباع خوشوي هي المسؤولة عن أصدار الاحكام العرفية في تلك المنطقة، مبيناً ان

^{٥٨٦} يعني بذلك الحركات المسلحة التي قامت بها العشائر العربية في منطقة الفرات الأوسط بين سنتي ١٩٣٥-١٩٣٦ لمزيد من التفاصيل عن تلك الحركات المسلحة وأسبابها ووقعها ونتائجها. ينظر: Tarbush, op.cit.

^{٥٨٧} الحسني تاريخ الوزارات، ج٤، ص ١٠٣-١٣٠؛ الحسني، تاريخ العراق، ج٣، ص ١٤٢-١٥٠.

^{٥٨٨} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ١٣ آب ١٩٣٥، ص ١٦.

^{٥٨٩} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ١٣ آب ١٩٣٥، ص ١٦.

^{٥٩٠} المصدر نفسه.

^{٥٩١} المصدر نفسه، ص ١٨.

الحكومة «أرادت التضييق على هذه العصابة بواسطة أخرى أكثر فعالية لانهاء هذه الحالة المؤلمة ... وهي الاحكام العرفية التي ستبقى الى انتهاء الحركات»^{٥٩١}.

وأشار نائب بغداد (عبدالعزيز القصاب)^{٥٩٢} الى عدم وجود الاسباب الكافية لإعلان الاحكام العرفية في المنطقة، مبيناً عدم امكانية اتخاذ وقوف (خوشوي) بوجه الحكومة مبرراً لذلك الاعلان، وأكد انه كان بالامكان حله عن طريق القوة، وانتقد أعمال المحكمة العسكرية التي أنشئت لغرض معاقبة المتورطين والمعاونين مع حركة خوشوي حيث اشار بأن المحكمة أصدرت احكام الاعدام بحق بعض منهم مع انهم لم يستحقوا ذلك فضلاً عن نفي ومصادرة أموال وأملاك البعض الآخر^{٥٩٣}.

وقال رئيس الوزراء معيقاً على النائب عبدالعزيز القصاب، بأن العوامل التي ساهمت في اضطرابات منطقة بارزان كانت مستمرة من قبل، وعزا ذلك الى فقدان الادارة وعدم وجود القوة العسكرية الكافية في المنطقة لمطاردة المسلحين. وبين أن تحرير قوات كبيرة من لدن الحكومات السابقة على المسلحين الكرد لم تكن تسفر عن نتائج جيدة مما دفع الحكومة العراقية الى طلب المساعدة من تركيا لاجل تعقب ومطاردة «العصاة» وانهاء حالة التمرد، واعتبر حالة إعلان الاحكام العرفية خطوة «كافية للقضاء على المتمردين وعلى الاشخاص الذين يساعدونهم بشتى الوسائل»، مشيراً الى أن عدداً من المسلحين اضطروا الى تسليم أنفسهم للحكومة وأن خوشوي فر ولجا الى تركيا وتطارده القوات هناك^{٥٩٤}.

^{٥٩١} المصدر نفسه.

^{٥٩٢} هو عبدالعزيز بن السيد محمد بن عبداللطيف الراوي، ولد في بغداد سنة ١٨٨٢، تخرج من المدرسة الملكية الشاهانية في استانبول ١٩٠٥، تقلد العديد من الوظائف الادارية منها، قائممقام سامراء والسماوية والصويرية والهندية والزبيبار. كما أصبح متصرفاً للموصل والكوت وكربلاء والمنتفق. إستوزر مراراً منها وزير الداخلية سنة ١٩٢٦ ووزير الزراعة والري سنة ١٩٢٩ ووزير العدلية في نفس السنة، انتخب نائباً في مجلس النواب عن الديوانية للدورة الاولى وعن بغداد نائباً ورئيساً للمجلس الدورة الثانية توفي في بغداد في ٢١ حزيران ١٩٦٥. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ١٦٢-١٦٣.

^{٥٩٣} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص ٧.

^{٥٩٤} م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٢) في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص ٧.

المبحث الثالث

حركة الملا مصطفى البارزاني

١٩٤٣-١٩٤٥

نظراً للضعف النسبي الذي طرأ على مركز البريطانيين في العراق في بداية أربعينات القرن العشرين وما صاحبه من تزايد النشاط السياسي للمنظمات المختلفة، والحركات الكردية المسلحة في العشرينات والثلاثينات من ذلك القرن، فإن السبيل كان ممهدًا مرة أخرى لإندلاع حركات مسلحة أخرى في كردستان العراق، وحتى السلطات البريطانية كانت على علم باخفاق الحكومة العراقية في الاصلاح أو التعامل بعقلانية مع الموقف، وكان الاستياء العام بين الكرد انعكساً لتدور الوضاع^{٥٩٥}. وفي مثل هذه الظروف اندلعت الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني بين ١٩٤٣-١٩٤٥.

بعد احمد حركة الشيخ احمد البارزاني في حزيران ١٩٣٢ قامت الحكومة العراقية بنقل البارزانيين إلى جنوب العراق - كما اشرنا من قبل - ثم نقلتهم إلى السليمانية سنة ١٩٣٩ ويبقوا هناك حيث عاشوا في ظل أوضاع مزرية إلى سنة ١٩٤٣، حيث استطاع الملا مصطفى البارزاني^{٥٩٦}، شقيق الشيخ احمد البارزاني أن يعود سراً مع عدد قليل من

^{٥٩٥} برهان أبابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١-١٩٤٧، ترجمة هوراس، دهوك، ٢٠٠٢، ص ١٠٦.

^{٥٩٦} هو أحد قادة الكرد البارزين في القرن العشرين، ولد سنة ١٩٠٣، مشارك منذ شبابه إلى جانب أخيه الشيخ احمد البارزاني في حركته المسلحة سنة ١٩٣١، وقد هو نفسه الحركة المسلحة بين ١٩٤٥-١٩٤٣ وشارك في جمهورية مهاباد في كردستان إيران سنة ١٩٤٦، وبعد سقوطها غادر إلى الاتحاد السوفيتي - سابقاً - وأصبح رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاد الحركة الكردية من ١٩٦١-١٩٧٥ وكانت وفاته في ١ آذار ١٩٧٩. ينظر: بصرى، أعلام الكرد، ص ٤٥-٤٩.

رفاقه، وبمساعدة أعضاء من تنظيم (هيوا)^{٥٩٧}، على راسهم الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود الحفيـد، إلى منطقة بارزان في تموز ١٩٤٣^{٥٩٨}.

يبدو أن عودة البارزاني إلى منطقته أثارت قلق المسؤولين العراقيين والبريطانيـين آنذاك، حيث قامت السلطات الحكومية بفتح تحقيق في الموضوع مع الـبارزاـنيـين المنـفيـن في السـليمـانـيـة^{٥٩٩}، وقام الـبارـزاـنيـ بعد عـودـتـه بـجـوـلـةـ في منـاطـقـ بالـكـ وـرـاـونـدـوـزـ وـبـرـادـوـسـتـ وـلـوـلـانـ وـالـعـمـادـيـةـ وـسـرـسـنـكـ وـبـاـمـرـنـيـ،ـ يـشـجـعـهـمـ عـلـىـ الـالـتـحـاقـ بـهـ،ـ لـذـكـ اـنـضـمـ إـلـيـهـ عـدـدـ مـنـ الرـجـالـ الـمـسـلـحـينـ،ـ هـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ جـوـلـتـهـ فيـ قـرـىـ مـنـطـقـتـهـ^{٦٠٠}،ـ وـقـدـ اـخـتـلـفـتـ تـقـدـيرـاتـ عـدـدـ الـمـسـلـحـينـ الـذـيـنـ اـنـضـمـوـاـ إـلـيـهـ فيـ هـذـهـ المـرـحـلـةـ،ـ وـالـمـرـجـحـ أـنـهـمـ كـانـوـاـ حـوـالـيـ ٢٠٠ـ مـسـلـحـ^{٦٠١}.

بدأ الملا مصطفى الـبارـزاـنيـ أولـيـاـتـهـ الـعـسـكـرـيـةـ فيـ ٢ـ تـشـرـيـنـ الـأـوـلـ ١٩٤٣ـ بـمـهـاجـمـةـ مـخـفـرـ شـرـطةـ (ـشـانـهـدـهـ)ـ وـالـاستـيـلـاءـ عـلـيـهـ،ـ وـقـدـ تـمـ اـخـتـيـارـ هـذـاـ مـخـفـرـ

^{٥٩٧} تنظيم هيـوا (أـيـ الـأـمـلـ) تـاسـسـ منـ قـبـلـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـتـقـنـيـنـ الـكـرـدـ فيـ نـيـسـانـ ١٩٣٩ـ،ـ وـكـانـ هـذـاـ التـنـظـيمـ فيـ الـاسـاسـ اـمـتدـادـاـ لـتـنـظـيمـ آخـرـ عـرـفـ بـأـسـمـ دـارـكـهـ رـ (ـأـيـ الـحـطـابـ)ـ وـقـدـ توـلـيـ رـئـاسـةـ التـنـظـيمـ رـفـيقـ حـلـميـ،ـ وـهـوـ شـخـصـيـةـ كـرـديـةـ مـعـروـفةـ،ـ وـقـدـ دـعـاـ التـنـظـيمـ إـلـيـ نـيـلـ الشـعـبـ الـكـرـديـ فيـ الـعـرـاقـ حـقـوقـ الـقـومـيـةـ الـمـشـرـوـعـةـ،ـ وـقـدـ مـقـدـمـتـهاـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ لـكـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ،ـ وـقـدـ توـسـعـ التـنـظـيمـ وـافـتـحـ فـرـوـعـاـ لـهـ فيـ مـعـظـمـ الـمـدنـ الـكـرـديـةـ،ـ بـلـ وـحـتـىـ فيـ بـغـدـادـ وـالـمـوـصـلـ أـيـضاـ،ـ وـقـدـ تـرـاـوـحـ تـقـدـيرـ عـدـدـ اـفـرـادـ التـنـظـيمـ أـكـثـرـ مـنـ ١٥٠٠ـ عـضـوـ حـسـبـ بـعـضـ الـمـصـاصـرـ،ـ وـعـدـةـ آـلـافـ حـسـبـ مـصـادـرـ آـخـرـ،ـ وـكـانـ لـهـذـاـ التـنـظـيمـ دـورـهـ فيـ تـاسـيـسـ جـمـعـيـةـ (ـشـيـانـوـهـيـ كـورـدـ يـانـ كـورـدـسـتـانـ)ـ أـيـ (ـأـنـبـاعـ الـكـرـدـ اوـ اـنـبـاعـ كـرـدـسـتـانـ)ـ فيـ كـرـدـسـتـانـ إـيـرانـ فيـ أـيـولـ ١٩٤٢ـ.ـ وـقـدـ تـعـرـضـ التـنـظـيمـ إـلـيـ اـنـشـقـاقـاتـ بـيـنـ الـجـنـاحـيـنـ الـيـسـارـيـ وـالـيـمـيـنـيـ فـيـ خـالـلـ الـسـنـوـاتـ ١٩٤٣ـ-١٩٤٥ـ.ـ لـمـزـيدـ مـنـ التـفـاصـيلـ يـنـظـرـ:ـ عبدـالـفـتاحـ عـلـيـ الـبـوتـانـيـ،ـ الـحـيـاةـ الـحـزـبـيـةـ فـيـ الـمـوـصـلـ ١٩٢٦ـ-١٩٥٨ـ،ـ أـرـبـيلـ،ـ ٢٠٠٣ـ،ـ صـ ٣١٥ـ-٣٢٦ـ؛ـ اـسـمـاعـيلـ شـكـرـ رـسـولـ،ـ أـرـبـيلـ (ـدـرـاسـةـ تـارـيـخـيـةـ فـيـ دـوـرـهـ الـفـكـرـيـ وـالـسـيـاسـيـ،ـ ١٩٣٩ـ-١٩٥٨ـ،ـ ٢ـ،ـ السـليمـانـيـةـ،ـ ٢٠٠٥ـ،ـ صـ ٢٦٦ـ-٢٦٧ـ؛ـ شـرـيفـ،ـ الـجـمـعـيـاتـ،ـ صـ ١١٠ـ-٩٤ـ؛ـ عـلـيـ،ـ نـاسـيـوـنـالـيـزمـ،ـ صـ ٩٥ـ-٩٦ـ).

^{٥٩٨} (ـفـيـسـهـلـ دـهـبـاغـ،ـ حـنـبـيـ هـيـواـ وـشـوـرـشـيـ ١٩٤٣ـ-١٩٤٥ـ)ـ بـارـزانـ حـزـبـ هـيـواـ وـشـوـرـشـيـ ١٩٩٧ـ،ـ صـ ١٩ـ.ـ وـلـمـزـيدـ مـنـ التـفـاصـيلـ حـولـ ظـرـوفـ وـدـوـافـعـ عـودـةـ الـبـارـزاـنيـ مـنـ مـنـفـاهـ فـيـ السـليمـانـيـةـ إـلـيـ مـنـطـقـةـ بـارـزانـ،ـ يـنـظـرـ:ـ رـسـولـ،ـ الـمـصـدرـ السـابـقـ،ـ صـ ١٩٢ـ-١٩٥ـ؛ـ دـهـبـاغـ،ـ الـمـصـدرـ السـابـقـ،ـ صـ ١٥ـ-١٥ـ؛ـ الـبـارـزاـنيـ الـحـرـكـةـ الـقـومـيـةـ،ـ صـ ٧٣ـ،ـ ٧٧ـ،ـ ١٢٧ـ،ـ ١٣٠ـ-١٣٢ـ؛ـ قـقـطـانـ،ـ الـمـصـدرـ السـابـقـ،ـ صـ ٩٥ـ-٩٨ـ).

^{٥٩٩} الـبـارـزاـنيـ الـحـرـكـةـ الـقـومـيـةـ،ـ صـ ١٣٠ـ.

^{٦٠٠} الـمـصـدرـ نـفـسـهـ،ـ صـ ١٣٣ـ؛ـ الـحـفـوـ وـالـبـوتـانـيـ،ـ الـمـصـدرـ السـابـقـ،ـ صـ ٧٨ـ.

^{٦٠١} (١٠١) P.R.O, FO, ٣٧١/٣٥٠١٢, From The British Embassy (Baghdad) to Mr. A.Eden, ١٦th Oct. ١٩٤٣.

يوصفه أول هدف لكونه من أضعف المراكز الحكومية في منطقة بارزان^{٦٠٢}، وأعقب ذلك مهاجمة مخافر أخرى في المنطقة ووقوع مصادمات بين أتباع الملا مصطفى البارزاني والقوات الحكومية، وكانت حصيلة ذلك استيلاء الملا مصطفى البارزاني على ما كان في تلك المخافر من أسلحة وعتاد وأجهزة لاسلكية وتجهيزات حكومية أخرى^{٦٠٣}، واضطربت الحكومة إزاء ذلك إلى إخلاء مراكز الشرطة في منطقة بارزان^{٦٠٤}، وتبع ذلك مصادمات واشتباكات أخرى بين قوات الجيش وأتباع الملا مصطفى البارزاني في ٦ و ٨ و ١٠ و ١١ تشرين الثاني و ٧ كانون الأول ١٩٤٣^{٦٠٥}.

أصبح موقف الحكومة العراقية صعباً، وخاصة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وكان استقرار الوضع في العراق بالنسبة للبريطانيين أمراً في غاية الأهمية لذلك بدأ السفير البريطاني في العراق ينصح حكومة نوري السعيد^{٦٠٦}. بضرورة ان تتبني سياسة متعاطفة تجاه الكرد^{٦٠٧}، والعمل على حل مشاكلهم بالوسائل

^{٦٠٢} البارزاني، الحركة القومية ، ص ١٣٤.

^{٦٠٣} مصطفى، البارزانيون، ص ٥٦-٦٧. وقد قدر هذا المصدر ما غنمته البارزاني في تلك العمليات بنحو (٦٠٠) بندقية و (١٣) رشاشة.

^{٦٠٤} المتولى ، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

^{٦٠٥} P.R.O, FO, ٣٧١/٣٥١٢, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, ٩th Nov. ١٩٤٣ ; P.R.O, FO, ٣٧١/٣٥١٢, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, ١٧th Nov. ١٩٤٣; P.R.O, FO, ٣٧١/٣٥١٢, From The British Embassy (Baghdad) to Foreign office, ١١th Dec. ١٩٤٣

^{٦٠٦} كان نوري السعيد قد شكل وزارته السابعة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ والتي استمرت لغاية استقالته في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣. ثم شكل السعيد وزارته الثامنة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ لحين استقالتها في ١٩ نيسان ١٩٤٤. ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٣٣٢. بينما تذكر مصادر أخرى ان وزارة السعيد السابعة استمرت حتى ٢٢ كانون الاول، وبأن وزارة السعيد الثامنة استمرت حتى ٤ حزيران ١٩٤٤. ينظر: الحسو، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

^{٦٠٧} تجدر الاشارة هنا الى ان سياسة البريطانية في العراق في هذه المرحلة قد تبنت تدريجياً خط تشجيع الحكومة العراقية، وكذلك المستشارين البريطانيين في العراق، على تشجيع إندماج كل المجموعات المختلفة من العراقيين في "الشعب" او "الأمة" العراقية. وفي سنة ١٩٤٤ طلب السفير البريطاني في العراق من المستشارين السياسيين البريطانيين في كردستان العراق بأن يعملوا في هذا الاتجاه، وأن لا يحتموا أنفسهم في السياسات المحلية أو النزاعات الشخصية، وأن عليهم النظر الى الكرد بوصفهم رعايا عراقيين وليس اقلية منفصلة. ينظر:

السلمية. وبناء على ذلك أقدم السفير البريطاني في العراق السير كينهان كورنواليس (Sir. K. Cornwallis) أرسال رسالة الى الملا مصطفى البارزاني يدعوه فيها الى الالتزام بالهدوء والسكينة والكف عن مهاجمة مخافر الشرطة، وقد أبدى الملا مصطفى البارزاني استعداده لذلك بشرط النظر في مطالبه^{٦٠٨}.

وبسبب المخاوف من انتشار الحركة الكردية المسلحة في انجاء كردستان وتعاطف الكرد في تركيا وايران معها، واحتمال اتصال الكرد بالسوفيت الذين يحتلون شمال ايران، او بالالمان الذين كانت دعایتهم لازالت قوية في العراق^{٦٠٩}، فان السفير البريطاني في العراق (كورنواليس) نصح كلاً من الوصي على العرش الامير عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بضرورة الإسراع في الاتصال بالملا مصطفى وابداء اهتمام بالاستماع الى شكاوى الكرد^{٦١٠}.

وهكذا قررت الحكومة العراقية في اجتماع مجلس الوزراء في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ إرسال (ماجد مصطفى)^{٦١١}، الوزير بلا وزارة في حكومة نوري السعيد، للتفاهم والتفاوض مع مصطفى البارزاني^{٦١٢}. وقد اجتمع ماجد مصطفى مع الملا

P.R.O, Fo, ٣٧١, / ٤٥٣٤٦, from British Embassy (Baghdad) to A. Eden, ٣١ May ١٩٤٥; P.R.O, Fo, ٣٧١/٤٥٣٤, from Baghdad to Foreign Office, ٢٨th November, ١٩٤٥; Khaled Salih, State – Making, Nation

– Building and The military; Iraq ١٩٤١, ١٩٥٨, Sweden, ١٩٩٦, P. ٤٨

^{٦٠٨} محمد حازم الجبوري، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق (دراسة تاريخية في اساليبه ومظاهره ١٩٤١)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص. ٧١.

^{٦٠٩} الاعكيدي، المصدر السابق، ص. ٣١٦.

^{٦١٠} P.R.O, Fo, ٣٧١/٤٥٣٤, from Baghdad to Foreign Office, ١٦th December, ١٩٤٣

^{٦١١} هو ماجد مصطفى محمود، ولد سنة ١٨٩٦ في السليمانية، درس في الاعدادية العسكرية، ثم سافر الى استانبول وتخرج ملازماً ثانياً فيها، شارك في الحركة القومية الكردية وأصبح أحد قادة قوات الشيخ محمود، ثم التحق بالحكومة العراقية وتقلد عدة وظائف منها قائممقام العمادية وكفري ومتصرف المنتفك والعمارة والديوانية والكوت، وأصبح وزيراً بلا وزارة في وزارة نوري السعيد سنة ١٩٤٣، انتخب نائباً عن السليمانية للدورات الانتخابية العاشرة والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر، توفي سنة ١٩٧٤. ينظر: بصري، أعلام الكرد، ص ٢٢٣-٢٢٤.

^{٦١٢} عبد الرحيم ذوالفون زويد، العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٣٩) رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٠.

مصطفى في قرية (سبيندار) قرب ميركسور في ٧ كانون الثاني ١٩٤٤ وكانت

مطالب البارزاني ما يلي:

١. تشكيل ولاية كردية تضم الولية أربيل وكركوك والسليمانية والقضية الكردية من لواء الموصل (زاخو، دهوك، الشيغان، سنجار) وكذلك قضائي خانقين و مندلي من لواء ديالى.
٢. اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في تلك الولاية.
٣. يعين معاون وزير كردي في كل وزارة من الوزارات.
٤. عزل الموظفين الذين اشتهروا باخذ الرشوة وإساءة السلطة.
٥. استحداث وزارة يتولاها وزير كردي تناط به شؤون ولاية كردستان.
٦. دفع التعويضات للمتضررين.
٧. فتح المدارس والمستشفيات وشق الطرق واعمار المنطقة.
٨. تبقى الشؤون العسكرية والمالية والخارجية من اختصاصات الحكومة المركزية.
٩. اعادة المبعدين الى المنطقة واطلاق سراح السجناء^{٦١٣}.

أسفر هذا الاجتماع عن نتائج إيجابية، حيث أمرت الحكومة قواتها بالانسحاب من مناطق ميركسور وبله، كذلك تم إعادة الشيخ أحمد البارزاني من منفاه ووصل البارزاني إلى بغداد في ٢٢ شباط ١٩٤٤ واستقبل هناك من قبل الوسي عبد الله والسفير البريطاني^{٦١٤}.

اهتم أعضاء مجلس النواب بمتابعة القضية الكردية واحادث الحركة المسلحة في هذه المرحلة وأهم أسبابها لذلك نجد أنه تم التطرق إليها من خلال مواضيع عديدة. فعندما كان المجلس يناقش جواب خطاب العرش في الجلسة المنعقدة في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، تسائل نائب الموصل (أحمد الجليلي) عن أهم الاجراءات التي تتخذها الحكومة تجاه حركة البارزانيين وحول ما إذا كانت تنوي التحقيق في أسبابها، أو أنها تسير على سياسة الحكومات السابقة في التعامل مع الحركات المسلحة، مبدياً معارضته لآلية حركة مسلحة، إلا أنه اشار إلى وقوع بعض الأخطاء

^{٦١٣} جياووك، مأساة بارزان، ص ١٢٠-١٢١؛ البارزاني، الحركة القومية، ص ١٤.

^{٦١٤} المتولي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

بحق بعض البارزانيين. وطلب من الحكومة أن تنظر بعين الاعتبار إلى أسباب هذه الحركة ودرايئها، فإذا كانت دوافعها هي الوقوف بوجه الحكومة فعلى الأخيرة أن تتخذ الإجراءات الحازمة بحق المشاركون في تلك الحركة، أما إذا كان غير ذلك فعليها المضي نحو تحقيق السلام^{٦١٥}.

وقد اعتبر وزير الداخلية (عبدالله القصاب)^{٦١٦}، الحركات التي يقوم بها الملا مصطفى البارزاني بانها عبارة عن أعمال "عصابة بسيطة"^{٦١٧} وعدّ نائب أربيل (أحمد عثمان)^{٦١٨} أسباب الحركة بانها ليست سياسية بل أن "الجوع والفاقة" هي السبب الرئيسي لاندلاع هذه الحركة المسلحة^{٦١٩}.

كما انتقد نائب الدليم (نظيف الشاوي) الجهات الحكومية بانها لا تعطي الصورة الحقيقية والواقعية للحركة المسلحة التي تزداد رقتها، داعياً إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء اندلاع حركة الملا مصطفى البارزاني واتخاذ التدابير الحازمة للقضاء عليها، مبدياً اعتقاده بأن نشاطات الحركة المسلحة للبارزاني تبقى إلى ربيع سنة ١٩٤٤^{٦٢٠}.

^{٦١٥} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص ١٢-١٤.

^{٦١٦} () ولد سنة ١٩٠٠، درس في بغداد، والتحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وتخرج منها بعد أربع سنوات، عين متصرفاً لكريلاء في سنة ١٩٤١، ووزير الداخلية سنتي ١٩٤٣-١٩٤٦. نائب عن بغداد في الدورة السادسة عشر، غادر العراق بعد سنة ١٩٥٨، توفي في ١٩٦٢. ينظر: بصرى، أعلام السياسة، ج ٢، ص ١١٤-١١٣.

^{٦١٧} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص ١٦.

^{٦١٨} أحمد عثمان: ولد سنة ١٨٧٩ في الموصل، وهو أحد الشخصيات الكردية، عين عضواً في محكمة بداعية أربيل سنة ١٩٠٦ وأصبح سنة ١٩١٧ رئيساً لبلدية أربيل، ومتصرفاً لاربيل سنة ١٩٢٣ وللسليمانية بين ١٩٣٠-١٩٢٧. انتخب نائباً عن أربيل في مجلس النواب للدورتين التاسعة والعشرة، توفي سنة ١٩٤٦ في بغداد. ينظر: بصرى، أعلام الكرد، ص ١٦٨-١٦٩.

^{٦١٩} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣) في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٣، ص ١٩.

^{٦٢٠} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢) في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤، ص ٢٥.

وفي الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ اعترض نائب الديوانية (رایح العطیة) على المبالغ التي صرفت للقضاء على المسلمين الكرد. وقد اتسمت مناقشاته للحركة بال موضوعية متسائلاً عن أسباب ودوافع تجريد قوات الشرطة والجيش على منطقة «قد تكون غير قائمة بعمل منكر وقد يكون هناك مقصود أو مخالف يجب معاقبته»، لافتًا النظر إلى إساءة الموظفين الحكوميين هناك إلى أهالي المنطقة مما حملهم على الوقوف بوجه الحكومة. كما بين أن هناك «تأثيرين قد يكونوا محقين أو غير محقين ولكن يجب أن نعلم هل هم مقصرون، فإذا كانوا كذلك فيجب أن ينزل عليهم العقاب، أما إذا كانوا قد أجبروا على الالحادل بالامن فيجب على الحكومة ان تتحقق وتنزل العقاب على من أجرهم على الالحادل بالامن»^{٦٢١}.

كما حمل نائب بغداد (سلمان الشيخ داود) بعض الوزارات السابقة مسؤولية الاحداث والاضطرابات في بارزان وذلك لتساهلها مع القائمين بهذه الحركات المسلحة، مؤكداً أنه لايرغب في استمرار سفك دماء العراقيين باعتبارها «أشمن من الدنيا»، وطالب الحكومة بأن تكون حريصة وواعية لكي تمنع وقوع مثل هذه الحركات. كما أعرب عن استغرابه ودهشته من أن مجموعة مسلحة تضم (٥٠٠) شخصاً واستسلام منهم نحو (٢٠٠) يقاتلون بالأسلحة القديمة بينما لا تستطيع قوات الجيش والشرطة بدباباتها وطائراتها «إذلال هؤلاء العصاة القليلي العدد»^{٦٢٢}.

وقيم نائب المنتفك (زامل المناع) دور قوات الجيش وثمن جهودهم لأنها استطاعت ان تهاجم عشيرة البارزانيين التي «تحركت على العراق ومشى عليها الجيش في الجبال وشتتهم وجلب رؤوسائهم الى العاصمة، والذي أوقف القضية هو مرحمة الحكومة على الرعية ورأفتها بهم، وأن هذه العشيرة كانت مظلومة وأشهد بالله إنها كانت مظلومة»^{٦٢٣}.

^{٦٢١} م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، ١٩٤٤، الجلسة (١٤)، في ١٢ آذار، ١٩٤٤ ص ١٧٣.

^{٦٢٢} المصدر نفسه.

^{٦٢٣} المصدر نفسه، ص ١٧٥.

كان رئيس الوزراء (نوري السعيد) قد وعد أعضاء مجلس النواب في عدة جلسات بان يقدم تقريراً شاملأً عن الاضطرابات والعمليات العسكرية التي وقعت في منطقة بارزان، إلا أنه لم ينفذ ذلك، لذلك وفي جلسة ١٧ آيار ١٩٤٤ تسائل نائب العمارة (عبدالكريم الأزري)^{٦٢٤} حول التقرير المذكور داعياً الى معرفة الاسباب التي أدت الى اندلاع هذه الحركة المسلحة، كما بين أنه إذا تم التقصي عن الحقائق فانها تكشف «نواصص كثيرة وأخطاء كبيرة في الادارة»^{٦٢٥}.

وحمل نائب بغداد (حسن السهيل)^{٦٢٦} السلطات الحكومية مسؤولية الاموال والتقصير فيما اتى اليه الوضع في منطقة بارزان^{٦٢٧}، وأشار وزير الداخلية (عمر نظمي) الى ان لجنة مكونة من العناصر العسكرية والمدنية تم تشكيلها لاجل التحقيق في القضية^{٦٢٨}.

ومن هنا نلاحظ ان مواقف العديد من أعضاء مجلس النواب من الحركة الكردية المسلحة (١٩٤٣-١٩٤٥) كانت تختلف كثيراً عما سبق. فقد وجه النواب اهتماماً أكبر الى أسباب الحركة، مع الاشارة الى التقصير وسوء الادارة الحكومية ودورها في اندلاع تلك الحركة، كما دعوا الى ضرورة دراسة تلك الاسباب والعمل على معالجتها.

والواقع ان هذا التأكيد على سوء الادارة الحكومية وأخطائها، وأثرها في قيام واتساع الحركة الكردية المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني بين ١٩٤٣-١٩٤٥، يتفق مع ما كان قائماً على أرض الواقع. فقد كان لظروف الحرب العالمية

^{٦٢٤} هو عبد الكريم بن عبد الحسين بن يوسف الأزري، ولد في الكاظمية سنة ١٩٠٩، واتم دراسته في بغداد وتخرج في لندن من علم الاقتصاد سنة ١٩٣٠. تسلم عدد من الوظائف الادارية منها، سكرتيراً لوزارة المعارف ومعاوناً لرئيس الديوان الملكي ومدير التجارة بوزارة المالية، وأصبح وزيراً للاعمار سنة ١٩٥٤، انتخب نائباً عن العمارة في الدورة العاشرة. ينظر: بصري، *أعلام السياسة*، ج ٢، ص ١٤٩-١٥٠.

^{٦٢٥} م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٥) في ١٧ آيار ١٩٤٤، ص ٣٠٧.

^{٦٢٦} ولد سنة ١٨٩٠، وهو أحد كبار زعماء العشائر التيمانية انتخب نائباً عن بغداد للدورات الرابعة وال السادسة والتاسعة والعشرة توفي سنة ١٩٦٣. ينظر: الورد، *المصدر السابق*، ج ١، ص ٣٦٠، بصري، *أعلام السياسة*، ج ٢، ص ٣٩٩-٤٠٠.

^{٦٢٧} م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٢٥) في ١٧ آيار ١٩٤٤، ص ٣١٠.

^{٦٢٨} المصدر نفسه، ص ٣١١.

الثانية أثراها في تفاقم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ومعاناة الناس من الضائقة الاقتصادية والعنوز، وعدم اكتراث السلطات الحكومية وفشلها في التخفيف من حدة آثار المشكلة الاقتصادية^{٦٢٩} وقد أشارت وثيقة بريطانية إلى الأوضاع الاقتصادية في كردستان العراق بين شهرى نيسان وحزيران ١٩٤٣، وانتشار حالات الاستياء وعدم الرضا في الولية الموصل وأربيل والسليمانية بسبب شحة الغذاء والغلاء الفاحش^{٦٣٠}. فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المزرية وكانت لدى الكرد شكاوى من سوء الادارة الحكومية في المنطقة وخاصة فيما يخص التعليم والخدمات الاجتماعية^{٦٣١}. وقد أشار السفير البريطاني كورنواليس بأنه ومستشار وزارة الداخلية سي.جي. إدموندز (C.J. Edmonds) واصلوا جهودهم مع الحكومة العراقية لاتخاذ إجراءات عملية للتقليل من مظالم وشكوى الكرد، ولكن لم يتحقق شيء مهم يذكر من وراء ذلك^{٦٣٢}.

إن مسألة إطالة أمد القضاء على الحركة الكردية المسلحة المذكورة أثار حفيظة بعض النواب، خاصة وأن الحكومة لم تقدم التقرير الشامل عن الأحداث كما وعدت بذلك. وفي الجلسة المنعقدة في ١٨ آيار ١٩٤٤ تحدث نائب بغداد (مولود مخلص)^{٦٣٣} عن هذا الموضوع حيث دعى إلى عقد جلسة سرية لمجلس النواب

^{٦٢٩} زهير علي أحمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ٢٩٤-٢٩٥؛ الأعبيدي، المصدر السابق، ص ٣١٣.

^{٦٣٠} البارزاني، الحركة القومية، ص ٦٦-٦٧. تجدر الاشارة إلى أن وثيقة بريطانية اشارت إلى مشكلة عدم توفر الملابس الشتوية لدى كثير من المعوزين في كردستان واحتمال وفاة الكثيرين منهم بسبب البرد، وبيان معالجة هذه المشكلة مهمة ليس من وجهة نظر إنسانية فقط، بل لأنها ستساعد على منع الاضطرابات. ينظر: P.R.O,

Fo, ٣٧١/٤٠٣٩, From C. inc. Persia / Iraq to War office , ١٠ October, ١٩٤٤.

^{٦٣١} P.R.O, Fo, ٣٧١/٤٥٣٤, from Baghdad to Foreign Office, ٢٨th Jun., ١٩٤١

^{٦٣٢} P.R.O, Fo, ٣٧١/٤٥٣٤, from Baghdad to Foreign Office, ٢٠th Jul., ١٩٤١.

^{٦٣٣} هو مولود بن احمد بن رجب، ولد في الموصل سنة ١٨٨٥. وفيها بدأ دراسته الاولية ثم دخل المدرسة الاعدادية الاميرية سنة ١٨٩٥، وتحققت بعدها بالمدرسة العسكرية في بغداد، ثم سافر إلى استانبول سنة ١٩٠٣ للدخول في الكلية الحربية، وعيّن ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في بغداد. مارس العمل السياسي

للباحث والمناقشة حول الجهة المسؤولة التي تقف وراء هذه الحركة، مبدياً اعتراضه لعدم تمكّن الجيش من قمع «عصابة صغيرة لأنرضي»، واعتقد لا اخواننا ولا الشعب يرضي، ان نغلب أمام شرذمة صغيرة، إننا مستعدون نحن ونساؤنا أن نخشى ونظهر هذه المنطقة من هذه العصابة العابثة^{٦٣٤}. حاولت الحكومة العراقية اظهار حسن نواياها تجاه الحركة الكردية، لذلك بادرت الى اصدار عفو عن المشاركين في هذه الحركة.

أصدرت الحكومة العراقية لائحة قانون العفو عن البارزانيين ومن إشتراك معهم في العمليات المسلحة لغاية ٢٢ شباط ١٩٤٤، وتم عرض اللائحة على مجلس النواب بصورة مستعجلة بناء على طلب وزير الداخلية (مصطفى العمري)^{٦٣٥} وتم مناقشة اللائحة من جانب أعضاء المجلس في الجلسة المنعقدة في ١٠ نيسان ١٩٤٥.

عبر نائب كربلاء (حسين النقيب) عن شكره للحكومة على موقفها باصدار قرار العفو واعتبرها بادرة جيدة. وتطرق نائب الحلة (جعفر حمندي)^{٦٣٦} الى الاسباب والعوامل التي أدت الى هذه الحركات المسلحة، مبيناً أنه وقع في السابق العديد من

من خلال انتمامه لجمعية العهد العراقية، انتخب نائباً في المجلس التنجيبي للدورات الثامنة والتاسعة والعاشرة، توفي في ١٤ آب ١٩٥١. ينظر: محمد حسين الربيدي، مولود مخلص ياشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٧-١١.

^{٦٣٤} م. ن. الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، الجلسة (٣٦) في ١٨ أيار ١٩٤٤ ص ٣٢.
مصطفى العمري: هو مصطفى بن محمود بن شريف العمري، ولد سنة ١٨٩٦ وينتسب الى الاسرة العمورية المعروفة في الموصل، اكمل دراسته في اعدادية الموصل والتحق بمدرسة الحقوق في بغداد وتخرج منها في سنة ١٩٢١، تولى حقيبة الداخلية سبع مرات ومنصب رئيس الوزراء مرة واحدة، توفي في ١٠ ايلول ١٩٦٠ في لندن. ينظر: بان غانم احمد الصانع، مصطفى العمري ونشاطه الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير كلية الادب، جامعة الموصل ١٩٩٦، ص ٩-٢.

^{٦٣٥} جعفر حمندي، هو جعفر بن جواد حمندي ولد في بغداد سنة ١٨٩٤ ودخل مدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩٢٥. شغل عدة وظائف ادارية منها، حاكماً للصلح في الكاظمية ومدير الحقوق في وزارة الداخلية وقائمقاماً لأقضية النجف وقلعة السكر ومنذلي ومتصرفًا للكوت والحلة، استوزر عدة مرات منها وزيراً للمعارف سنة ١٩٣٧، وزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١، انتخب نائباً في مجلس النواب للدورات العاشرة والحادية عشر والثانية عشر، توفي في بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢. ينظر: بصري، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٢٥٠.

الحوادث المسلحة وحكم عدد من الاشخاص المتورطين فيها ثم يعلن العفو، دون التقصي عن الكوامن والاسباب التي أدت الى ذلك وأضاف أن هذه الحركة «... التي أشغلت بال الحكومة ... وسببت كثيراً من الاضرار لابد لها من عامل وسبب خفي، فهل بحثت الحكومة عن ذلك؟ ... هناك عوامل وأسباب وسببيون فما يدرينا ان يحدث مثل ذلك فيما بعد، إذا نحن لم نمعن النظر في هذه الامور»^{٦٢٧}.

وعد نائب بغداد (محمود رامن) اللائحة بانها رغبة وأمنية كل العراقيين وخاصة في تلك المرحلة، لأنه يجب أن «... توحد صفوف الأمة العراقية بأجمعها، وهذه الرغبة ... قد تؤول نتيجتها الى توحيد الصفوف الامر الذي يرغب فيه كل عراقي»^{٦٢٨}.

كما اشار نائب الموصل (ابراهيم عطار باشي) الى ان هذه الحركة المسلحة سببـت الاخـلـال بالـامـن والـهدـوء واستـنـكـرـها كل عـراـقـيـ، رـافـضـاً اعتـبارـها حـرـكـة قـومـيـة لأنـها - حـسـبـ قولـهـ مـقـتـصـرـة علىـ الـبـارـزـانـيـينـ وـحـدهـمـ. وأـضـافـ أنـ سـبـبـ هذهـ الحـرـكـةـ هوـ «... نـقـصـ فيـ الـادـارـةـ وإـهـمـالـ منـ القـائـمـينـ المـسـؤـلـيـنـ عنـ هـذـهـ الحـرـكـةـ التيـ كـانـتـ جـزـئـيـةـ وأـصـبـحـتـ كـبـيرـةـ سـبـبـ الـاخـلـالـ بالـامـنـ ...» وـشـدـدـ علىـ ضـرـورةـ التـحـقـيقـ عنـ «... أـسـبـابـ هـذـهـ الحـرـكـةـ الصـغـيرـةـ التيـ أـهـمـلـتـ وـوـصـلـتـ إـلـىـ هـذـهـ الـدـرـجـةـ ... وـالـذـينـ التـحـقـواـ بـهـذـهـ الحـرـكـةـ وـسـبـبـواـ تـفـاقـمـهاـ»^{٦٢٩}.

وأـيدـ نـائـبـ المـوـصـلـ (سـالـمـ نـامـقـ)^{٦٤٠} أـيـضاـ الـلـائـحةـ وـقـرـارـ العـفـوـ عنـ الـبـارـزـانـيـينـ، إـلاـ أـعـتـبـرـهاـ حـلـاـ وـقـتـياـ، مـطـالـبـاـ فيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ ضـرـورةـ اـيـجادـ الـحلـ السـرـيعـ وـالـحـاسـمـ لـهـذـهـ الحـرـكـاتـ المـسـلـحةـ، وـاصـلاحـ الـادـارـةـ الـحـكـومـيـةـ فيـ مـنـطـقـةـ بـارـزانـ.

^{٦٢٧} مـ. نـ. الدـوـرـةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ الـعاـشـرـةـ، الـاجـتمـاعـ الـاعـتـيـاديـ لـسـتـةـ ١٩٤٤ـ، ١٩٤٥ـ، الجـلـسـةـ (٢٩ـ) فيـ ١٠ـ نـيـسانـ، صـ ٣٧٢ـ.

^{٦٢٨} المـصـدـرـ نـفـسـهـ.

^{٦٢٩} المـصـدـرـ نـفـسـهـ، صـ ٣٧٣ـ.

^{٦٤٠} سـالـمـ نـامـقـ: ولـدـ فيـ المـوـصـلـ سـنـةـ ١٩١٠ـ، وـكـانـ خـريـجـ المـدـرـسـةـ الرـشـدـيـةـ، تـولـيـ منـصبـ قـائـمـقـامـ المـوـصـلـ وزـاخـوـ، كـماـ أـصـبـحـ رـئـيـسـ بـلـدـيـةـ المـوـصـلـ ١٩٥٠ـ-١٩٤٩ـ، وـسـكـرـتـيرـ حـزـبـ الـوـحدـةـ الـوطـنـيـةـ سـنـةـ ١٩٤٣ـ، اـنـتـخـبـ نـائـبـاـ عنـ المـوـصـلـ لـلـدـوـرـاتـ الـخـامـسـةـ وـالـعـاـشـرـةـ وـالـحـادـيـةـ عـشـرـ، تـوـفـيـ فيـ شـبـاطـ ١٩٧٤ـ فيـ المـوـصـلـ. يـنـظـرـ: نـذـيرـ، المـصـدـرـ نـفـسـهـ، مـلـحـقـ رقمـ (٨ـ).

وأشار الى أن حركة الملا مصطفى البارزاني^{٦٤١}... كانت حركة موضعية واسبابها سوء الادارة والضيق المالي المستحوذ على تلك المنطقة فارجو من الحكومة أن تعطف عليها وترفه معيشتها^{٦٤١}.

وشكر نائب أربيل (أحمد عثمان) الوصي عبدالإله «لشفقته نحو الاكراد وأمره بتقديم قانون العفو» مطالباً من أعضاء مجلس النواب قبول اللائحة^{٦٤٢}. وتمنى وزير الداخلية (مصطفى العمري) ان تعود الامور في منطقة بارزان الى مجريها بعد صدور القانون المذكور^{٦٤٣}.

وعارض نائب البصرة (عبدالوهاب محمود) سياسة الحكومة والخطابات الحماسية التي يلقاها بعض النواب في المجلس، متسائلاً عن التحقيقات التي أجرتها الحكومة حول القضية. وبيّن أن سوء الادارة الحكومية في المنطقة وإساءة الموظفين الى أهاليها كانا وراء تفجر الاوضاع هناك. وانتقد الحكومة لانها لم تقدم للمجلس التقرير المفصل حول أسباب هذه الحركة ولم يعاقب الذين أسعوا الى اهالي المنطقة. فضلاً عن ذلك فانه كان من أكثر النواب تفهماً للقضية الكردية وأبعادها في العراق حيث اشار في هذا الصدد بـ«... العراق متكون من عنصرين فانه لا يمكن أن يتحد هذان العنصران إلا إذا روينا في كل عنصر عطش رغبته، وبذلك تكون أقرب الى الاتحاد والتكاتف، أما إذا لم يشعر كل عنصر بان وجوده مع أخيه متعدد وأنه يعيش معه عيشة واحدة، فما لاشك فيه أن هذا العنصر سوف يتغلغل وتتوثر فيه كثير من الدعايات، لهذا أعتقد، واعتقادي مستمد من الواقع التاريخية والحوادث، بأنه لا تستطيع مملكة بهذه تبقى متحدة إلا إذا يروي تماماً تعطشها القومي للاصلاح وللحياة الصحيحة»^{٦٤٤}. وطالب مرة أخرى من الحكومة ان تقدم تقريراً وافياً

^{٦٤١} م. ن. الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلة (٢٩) في ١٠ نيسان ١٩٤٥، ص ٣٧٣.

^{٦٤٢} المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

^{٦٤٣} المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

^{٦٤٤} المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

حول اسباب هذه الحركة وتنظر اليها بالتمعن والى جوهر القضية، فضلاً عن معاقبة كبار المسؤولين من الموظفين^{٦٤٥}.

وانتقد نائب الديوانية (سعد صالح) - وكان كثير المداخلات حول القضية الكردية - الموظفين الذين اساعوا معاملة أهالي المنطقة متسائلاً عما فعلته الحكومة بالذين «... سببوا إرقة الدماء»، وسببوا كسر شوكة الحكومة، وسببوا أن يظهر قسم آخر من أخواننا العراقيين (يقصد الاركاد) بالثورة^{٦٤٦}. وطالب بمعاقبة الموظفين المسيئين، وغير عن ارتياحه وموافقته على قرار العفو عن الملا مصطفى البارزاني واتباعه. الا انه عارض وبشدة ان يشمل هذا العفو الموظفين والمنتمين للقوات المسلحة الذين انضموا لحركة الملا مصطفى البارزاني منتقداً وزير الداخلية (مصطفى العمري) لأنّه عارض العفو عن البارزانيين عندما كان نائباً وبيؤيده بعدما أصبح وزيراً^{٦٤٧}. وردّ وزير الداخلية عليه بأنه ملزم ان ينفذ قرار الوزارة السابقة حتى ولو عارضها نائب ما في المجلس مشيراً الى أن الحكومة أصدرت لائحة العفو وهي في موقف قوي وانها أرادت اسدالستار عن ما حدث في البلاد^{٦٤٨}.

وقد تم قراءة وعرض المواد الأربع (لائحة قانون العفو عن البارزانيين) في المجلس وقت المصادقة والموافقة عليها بشكلها النهائي^{٦٤٩}.
وعودة الى احداث الحركة الكردية المسلحة، فإنه بعد عودة الملا مصطفى البارزاني من بغداد، ساد التوتر مناطق مختلفة من كردستان العراق، وكانت الوضع تتجه نحو تجدد المعارك والقتال من جديد. وهذا ما حدث في يوم ٨ آب ١٩٤٥. عندما قصد أحد قادة مجاميع البارزاني ويسمى (أولوبك) مع مجموعته مخفر شرطة ميركتسور بهدف تسليم مواد التموين هناك، إلا أن مأمور المركز أمر

^{٦٤٥} م. ن. الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٢٩) في ١٠ نيسان ١٩٤٥، ص. ٣٧٥.

^{٦٤٦} المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

^{٦٤٧} المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

^{٦٤٨} المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

^{٦٤٩} المصدر نفسه، ص ٣٧٩-٣٨٠.

بتجریدهم من السلاح والقاء القبض عليهم. فحدث جراء ذلك اقتتال أودى بحياة أولوبك مما أدى بالمسلحين الكرد من البارزانيين الى مهاجمة المخفر والاستيلاء عليه في نفس اليوم^{٦٥٠}.

قررت الحكومة العراقية السيطرة عسكرياً على منطقة بارزان وجاء ذلك في اجتماع مجلس الوزراء في مساء ٨ آب ١٩٤٥ أي في اليوم الذي وقعت فيه الحادثة السابقة^{٦٥١}. وقد تم لها ذلك واضطرب الملا مصطفى البارزاني واتباعه الى الانسحاب الى الحدود الإيرانية^{٦٥٢}.

عندما تجددت العمليات العسكرية ضد الملا مصطفى البارزاني وانصاره في آب ١٩٤٥، كان مجلس النواب في عطلته الاعتيادية، لذلك عندما بدأ المجلس بمزاولة أعماله في إجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ والذي صادف ١ كانون الاول ١٩٤٥، بدأت المناقشات تدور بشكل أكثر حول هذه القضية، خاصة وأن من جملة ما تطرق اليه خطاب العرش هو مسألة القضاء على حركة الملا مصطفى البارزاني. وكانت وزارة حمدي الباجة جي الثانية (٢٩ آب - ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) في الحكم عندما تجددت المعارك بين القوات العراقية والمسلحين الكرد^{٦٥٣}. وكانت هذه الوزارة عازمة على استخدام القوة العسكرية لهذا الغرض^{٦٥٤}. وخاصة بعد اعلان الاحكام العرفية في ١٩ آب ١٩٤٥ في لواء الموصل واربيل^{٦٥٥}.

^{٦٥٠} جياووك، مأساة، ص ١٣٧.

^{٦٥١} البارزاني، الحركة القومية، ص ١٩٣؛ عبدالفتاح علي البوتانى، الحركة القومية الكردية التحريرية، دراسات ووثائق، ط ١، أربيل، ٢٠٠٤، ص ٤٧.

^{٦٥٢} لمزيد من التفاصيل عن العمليات المسلحة ونهاية الحركة الكردية المسلحة المشار اليها أعلاه. ينظر: مصطفى، البارزانيون، ص ٦٤-٦١؛ البارزاني، الحركة القومية، ص ١٧٦-٢٠٦؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحريرية الكردية، ثورة بارزان ١٩٤٢-١٩٤٥، كردستان، ١٩٨٦، ل ٩١-٧٣؛ علاء الدين سجادي، شورشكاني كوردو كوردو كوماري عيَّراق-ثورات الكرد والكرد وجمهورية العراق، چاپخانه معارف، بهغا، ٢١٥-١٩٢، ١٩٥٩.

^{٦٥٣} الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١، ص ٢٨٣.

^{٦٥٤} رسول، المصدر السابق، ص ٢٢٠؛ دقباغ، المصدر السابق، ص ٧٢.

^{٦٥٥} زويد، المصدر السابق، ص ٢٧٣؛ ده باغ، المصدر السابق، ص ٧٥.

أولى مجلس النواب مسألة استئناف القتال وأسباب الحركة والعوامل التي أدت الى تفجير الاوضاع من جديد اهتماماً كبيراً، مقارنة بالمجتمعات السابقة. فقد تميزت جلسة المجلس المنعقدة في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦ بمناقشة حادة ومستفيضة، حيث كان النواب يناقشون تقرير اللجنة المالية للمجلس لاضافة مبالغ الى ميزانية سنة ١٩٤٥ وذلك بوصفها نفقات للعمليات التي جرت في منطقة بارزان. فقد عزا نائب الموصل (إبراهيم عطار باشي) حركة البارزاني الى السياسة الخاطئة التي إتبعتها وزارة نوري السعيد وبأنها لم تلق القبض على الملا مصطفى البارزاني عندما عاد من السليمانية سراً الى منطقته. وأضاف أنه كان بالأمكان وأد الحركة المسلحة في مدها وانتقد التقارير التي كانت قد قدمت الى الحكومة، والتي تشير الى عدم نجاح حل القضية عن طريق استخدام القوة وانما اقترحت إظهار سياسة اللين والحوار مع المسلمين الكرد. مشيراً الى ان تلك السياسة اللينة أدت الى ان يتمكن الملا مصطفى البارزاني من شراء أسلحة وأعتقد إضافية من المواد التموينية التي أرسلتها الحكومة له مما أدى الى إضعاف سلطة الحكومة هناك، وبال مقابل زيادة سلطة ونفوذ «العصاة». كما انتقد قرار العفو الصادر بحقهم لأن زاد من سطوة المسلمين وشجعهم على الظهور في القضية والقرى بأسلحتهم يحرضون المواطنين على الانضمام اليهم. الا انه مع كل هذه الانتقادات التي وجهها الى السلطات المعنية، أبدى شكره لكل من وزارة الياجة جي للجهود التي بذلتها من أجل القضاء على الملا مصطفى البارزاني، وكذلك العشائر الكردية التي ساهمت في قمع الحركة، حيث قال «... إن إخواننا الاكراد قد أظهروا وطنيتهم واخلاصهم وتمسکهم بالوحدة العراقية وباستنكارهم للحركة حتى أن البعض منهم لم يتأخر عن مطاردة البارزانيين عندما هربوا». ودعى الحكومة الى «قطع دابر الفساد» و «الاهتمام ... بتعيين موظفين نزيهين محنكين عراقيين مخلصين للعراق ... ينشرون العدل والمساواة فيها بحزم وقوة ويضربون كل من تحدثه نفسه بالفساد».

^{٦٥٦} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلة (١١) في ٩ كانون الثاني

واعتراض نائب الحلة (جعفر حمندي) على نوعية وأسلوب أداء الجيش العراقي لمهامه وبأنه لم يستطع لوحده أن ينهي نشاطات المسلحين الكرد^{٦٥٧}. كما اشار الى أن الملا مصطفى البارزاني عندما كان يتتجول في مناطق دهوك، أبدت الحامية العسكرية هناك استعدادها للقبض عليه ولكن الحكومة عارضت ذلك مما اعتبره سبباً من أسباب ما آلت اليه الأوضاع^{٦٥٨}. ورد عليه وزير الداخلية (مصطفى العمري) بأن جولة البارزاني في مناطق دهوك كانت من أجل وساطة لحل خلاف وقع فيه قتال بين البريفكانين والمزورين^{٦٥٩}.

وأيد نائب أربيل (محمد عبدالله النقيب)^{٦٦٠} سياسة الحكومة فيما يتعلق بصرف المبالغ اللازمة للتغطية نفقات العمليات العسكرية في بارزان، لأنها كانت «ضرورة لأجل المحافظة على كيان المملكة ومصلحة البلاد» وتسائل فيما اذا كانت الحكومة العراقية أقدمت على البدء بمقاييس مع الحكومة الإيرانية من أجل تسليم الملا مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ أحمد وأتباعهم الى العراق بهدف منع تكرار الحركة الثانية^{٦٦١}.

وأكد وزير الداخلية في رده على النائب المذكور أن الحكومة أجرت مباحثات مع الجانب الإيراني بخصوص تسليميه الى العراق^{٦٦٢}.

٦٤٦، ص ٧٤-٧٥.

٦٥٧. لوسيان رامبو، الكرد والحق، ترجمة عزيز عبدالاحد نباتي، أربيل، ١٩٩٨، ص ١١١.

٦٥٨. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٧٥.

٦٥٩. المصدر نفسه، ص ٨٣.

٦٦٠. محمد عبدالله النقيب: ولد سنة ١٩١٨ في أربيل، درس على يد والده، وسافر الى استانبول للدراسة. تولى منصب النقاية بعد وفاة والده في أربيل، كان أحد المساهمين في تأسيس حزب الامة الاشتراكي برئاسة صالح جبر، وأصبح سكرتير هيئة الحزب. انتخب نائباً عن أربيل للدورتين العاشرة والحادية عشر، توفي سنة ١٩٩٢ في بغداد ودفن هناك.

٦٦١. المصدر نفسه، ص ٧٦.

٦٦٢. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٧٦.

كان لانضمام بعض العشائر الكردية^{٦٦٣} الى جانب قوات الحكومة العراقية اثر كبير في ضعف حد للمعارك وحسمنها وهذا كان ما تطرق اليه نائب الموصل (سالم نامق) عندما أشاد بانضمام العشائر الكردية الى جانب الحكومة وتمسكهم بالوحدة الوطنية، مبيناً أن من أولويات الحكومة انهاء أسباب الاستياء والتذمر في المناطق الكردية، محذراً في حالة عدمأخذ هذا الامر بنظر الاعتبار فانها ستكون "ترية صالحة لنمو الجراثيم والافكار الجديدة التي قد تأتينا من وراء الحدود..." وأشار الى ان حركة الملا مصطفى البارزاني لم تنته بعد، وعبر عن اعتقاده ان يعاود في فصل الربيع نشاطاته المسلحة من داخل الاراضي الايرانية ، وكرر طلبه الاهتمام بالمناطق الكردية حيث قال "... أطلب اصلاحاً شاملأً للمنطقة الكردية من حيث العمران والادارة والتوفيقه ... فالاكراد جزء كريم من الشعب العراقي، فان خدمناهم نكون قد خدمنا المملكة العراقية"^{٦٦٤}.

كما انتقد نائب آخر من الموصل وهو (علي خيري الامام) سياسة الحكومة تجاه الحركة واصفاً تعاملها باللين والتساهل "تجاه عصابة شريرة"، مؤكداً ان ذلك أدى بالمسلحين الى اعتبار تلك السياسة بادرة ضعف للحكومة والتي كانت باستطاعتها القضاء على الحركة من بدايتها، وبين عدم وجود "فكرة أو حركة انفصالية كردية" لدى الكرد، مضيفاً الى ان العراق واحد تربطه وحدة متماسكة^{٦٦٥}.

وتطرق نائب الديوانية (سعد صالح) الى ان مصطفى البارزاني ومناصريه كانوا مستمرين في تنفيذ نشاطاتهم المسلحة منذ ان تألف وزارة الباقةجي الثانية، وأن المنطقة التي كانت تحت قبضتهم كانت خالية من الدوائر والمؤسسات الرسمية، كما بين اعترافه على سياسة الحكومة تجاههم واصفاً تلك السياسة بـ "موقف المتفرج" ، وبيان الحكومة كانت تعلن لمجلس النواب بأنه لا يوجد "تمرد أو عصيان" هذا في الوقت الذي كان الملا مصطفى البارزاني يقوم بتجمع جميع قواته وانصاره لمعاودة نشاطاته المسلحة. وقد عبر النائب سعد صالح عن مخاوفه من عودة البارزاني في فصل الربيع

^{٦٦٣} وهي: السورجي، الزيباري، الريكياني، البرواري، البريفكاني، الشيخ رشيد لولان. ينظر: منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد)، ط١، دار المختار، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

^{٦٦٤} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٨٣.

^{٦٦٥} المصدر نفسه، ص ٧٧.

واستئناف المعارك بين الجانبين، وكما أيد توجهات النائب (علي خيري الامام) القائلة
بانه «لاتوجد قضية كردية ... إنما هناك قضية عراقية تحتاج إلى علاج واصلاح»^{٦٦٦}.
وقد رد عليه رئيس الوزراء بان «... سعد صالح لم يجهل العوامل التي كانت تدور
حول هذه الثورة تماماً ... ولكن أراد ان يتجاهل لاجل ان يعطي صبغة من الحق بالقاء
هذه التهمة بهذه الدرجة من القسوة ...»^{٦٦٧}.

وأشار نائب الموصل (أحمد الجليلي) الى ان جميع الوزارات المتعاقبة في الحكم
يتحملون مسؤولية هذه الاحداث لأنهم -حسب رأيه- لم يعالجوا القضية بشكل
موضوعي ، مبدياً تاييده لاشراك الحكومة لبعض العشائر الكردية في قمع حركة الملا
مصطففي البارزاني، معللاً ذلك بعدم استكمال قدرات الجيش والشرطة. وطالب الحكومة
بمعالجة المسألة الكردية بشكل دقيق، لانه «... لا فرق بين العربي والكردي ... لأن
الجميع تجمعهم الوحدة العراقية»^{٦٦٨}.

كما تحدث نائب الموصل (هبة الله المفتى) عن سوء الادارة في كردستان العراق،
و خاصة في منطقة بارزان، وان الاحداث التي وقعت هناك كان سببها إساءة الموظفين
لأهلها. وأضاف أنه إذا أرسلت الحكومة الى منطقة بارزان قائمقامين وموظفين يتصرفون
بالحرز والخبرة الجيدة وكفوئين من الناحية الادارية، كان بالامكان تفادى وقوع ما
حدث^{٦٦٩}، وان لا يلتحق أحد بالملا مصطفى البارزاني خاصة انه وشقيقه الشيخ احمد
البارزاني كانوا منفهين عن منطقتهم منذ اكثر من عشر سنوات. ودعى الحكومة الى ارسال
موظفين كفوئين الى المنطقة لانه «إذا وجد الظلم وجدت العصابات والثورات»^{٦٧٠}. وكان
هذا اعتراضاً ضمنياً من النائب المذكور بسوء الادارة الحكومية في المنطقة.

^{٦٦٦} م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص. ٧٩.

^{٦٦٧} المصدر نفسه، ص ٨٢

^{٦٦٨} المصدر نفسه، ص ٨٠

^{٦٦٩} رامبو، المصدر السابق، ص ١١١.

^{٦٧٠} م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص. ٨٠.

على الرغم من أن العديد من النواب أثروا وأيدوا مشاركة مسلحي بعض العشائر الكردية إلى جانب قوات الحكومة، إلا أن نائب الكوت (طارق العسكري)^{٦٧١} اختلف معهم في ذلك على أساس أن احمد الحركات والنشاطات المسلحة ليس من اختصاص العشائر، وانتقد أيضاً وزارة الياجةجي لأنها أصدرت قرار العفو عن البارزانيين دون تنفيذ أي من الشروط التي كان من المقرر أن ينفذها الملا مصطفى البارزاني^{٦٧٢}.

كانت طروحات نائب العمارة (عبدالكريم الأزري) حول هذه الحركة والقضية الكردية عموماً أكثر واقعية ومنطقية، حيث أشار إلى أن المشاكل، وإن تم القضاء على هذه الحركة، سوف تستمر إن لم تعالج الأسباب التي ساهمت في نشأتها والتي هي ناتجة عن مشاكل مستمرة وإدارة غير كفؤة، داعياً إلى دراسة أسباب الحركة من كافة نواحيها المختلفة. وبين أن العراق ليس الدولة الوحيدة والآولى التي تواجه مثل هذه المشاكل والاضطرابات، لافتاً النظر إلى ضرورة الأخذ بتجارب الدول الأخرى التي تعيش فيها أكثر من قومية، مستشهدًا ببعض الدول مثل سويسرا التي تعيش فيها القوميات الألمانية والإيطالية والفرنسية، وكذلك كندا التي تعيش فيها الانكليز والفرنسيون دون مطالبة الآخرين الاندماج مع فرنسا^{٦٧٣}.

وطالب الحكومة أيضاً أن تدرس القضية بـ "نظرة فلسفية تاريخية واسعة ... وبشكل إيجابي لأنها في الواقع قضية تخص كيان المملكة بالصميم"، مشيراً إلى ضرورة الابتعاد عن المسائل الثانوية والدخول في جوهر القضية الكردية. كما أكد على ضرورة مساواة ومشاركة الكرد في العراق، حيث دعى كل العرب العراقيين بأن

^{٦٧١} طارق العسكري: هو محمد طارق بن جعفر العسكري، ولد في حلب سنة ١٩١٤. ودرس في الجامعة الأمريكية في بيروت، عين موظفاً في السفارة العراقية في لندن سنة ١٩٥٥. انتخب نائباً عن الكوت للدورتين العاشرة والحادية عشر وعن العمارة للدورات الرابعة عشر الخامسة عشر والسادسة عشر، توفي في لندن في ٢ تموز ١٩٨٦. ينظر: بصرى، أعلام السياسة، ج ٢، ص ٢٨٣.

^{٦٧٢} م. م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٨٠.

^{٦٧٣} المصدر نفسه، ص ٨١.

يقولوا «...لإخوانهم الأكراد باتنا لأنريد منكم ان تكونوا عرباً ولا نريد الاساءة إليكم، بل نقول لكم إن هذه الدولة قائمة على قوميتين كل قومية تحترم اختها الأخرى، لأنريد الأكراد أن يكونوا عرباً كما لأن يريد من العرب أن يكونوا أكراداً، ولا تزيد إحدى القوميتين السوء بالآخر، إنما القوميتان تعيشان وتعملان في وطن واحد وترتبطهما مصلحة واحدة، نريد من العرب أن يبقوا عرباً لتزدهر قوميتهم ولغتهم ... ولا نريد ... أن نستغل أو نستعمر القومية الكردية، كلا إنما نريد لها ان تزدهر هي أيضاً»^{٦٧٤}.

وانحى وزير الداخلية (مصطفى العمري) باللائمة على الملا مصطفى البارزاني انه هو المسئب لما آلت اليه أوضاع منطقة بارزان^{٦٧٥}. ودافع وزير الدفاع (اسماعيل نامق) عن اشراك بعض العشائر الكردية في العمليات العسكرية والهجوم على موقع قوات البارزاني معتبراً ذلك الاشراك بأنه كان بموافقة الحكومة لتصبح تلك العشائر بمثابة شرطة نظامية. كما أبدى شكره وإعجابه بـ«الامة الكردية التي برهنت على تمسكها بالوحدة العراقية واحلاتها للعرش باستنكارها للاعمال الاجرامية التي قامت بها عصابة الملا مصطفى البارزاني وأخيه الشيخ احمد ومن لف حولهم من الاشرار»^{٦٧٦}.

يتضح لدينا مما سبق ان مواقف التواب من الحركة المسلحة الكردية بين سنتي ١٩٤٣-١٩٤٥، قد اختلف الى حد ما عن مواقفهم من الحركات الكردية المسلحة السابقة.

وبالرغم من ان العديد من النواب قد تهجموا على تلك الحركة وقيادتها بشدة ووصفوها بـ«العصيان» وـ«التمرد»، إلا أن نواباً آخرين كانوا موضوعين في طروحتهم ومناقشاتهم حول تلك الحركة. فقد أكدوا على ضرورة دراسة الاسباب التي أدت الى قيامها ومحاولة معالجة تلك الاسباب، وانتقدوا الحكومة واجهزتها بسبب اهمال المنطقة

^{٦٧٤} المصدر نفسه، ص ٨٢.

^{٦٧٥} المصدر نفسه.

^{٦٧٦} م. ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (١١) في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، ص ٨٤؛ رامبو، المصدر السابق، ص ١١٠.

وسوء وفساد الادارة الحكومية فيها مما ادى الى انتشار عدم الرضا والسخط فيها ضد الحكومة. والحقيقة ان الحكومة العراقية نفسها ادركت ايضاً ومنذ بداية الحركة الكردية المسلحة في ١٩٤٣-١٩٤٥ أن عليها أن تظهر إهتماماً أكثر بشؤون الكرد وكردستان ومعالجة بعض اسباب تذمر وشكوى الكرد. كما أن السفاراة البريطانية في بغداد كانت تحت الحكومة العراقية باتجاه «تبني سياسة تعاطف بالعمل على تهدئة وتطوير الاوضاع الادارية والاجتماعية في الالوية الشمالية» حسبما ورد في التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد سنة ١٩٤٤^{٦٧٧}.

وقد اتخذت الحكومة العراقية بعض الخطوات فعلاً في هذا الاتجاه مثل شحن الحبوب والاقمشة الى كردستان، وإصدار عفو عام في نيسان ١٩٤٥^{٦٧٨}، فضلاً عن ابعاد بعض المسؤولين المسيئين عن المنطقة^{٦٧٩}.

وإذا كان هناك ما يمكن قوله أخيراً فإن مواقف النواب من القضية الكردية في العراق وسياسات الحكومة العراقية تجاه هذه القضية قد تحددت أيضاً في بعض الأحيان بمواقوف أولئك النواب من الحكومات القائمة، فالنائب المعارض ينتقد السياسة والنائب المؤيد للحكومة يؤيد سياستها وقد تمتد آثار المعارضة الى داخل الوزارة نفسها، فقد ورد في برقية بعثها السفير البريطاني في بغداد (كورنواليس) الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ نيسان ١٩٤٤ ما نصه «يعتقد وزير الداخلية ان التغييرات في الاجراءات الرسمية حسنت بدرجة عظيمة الوضع، إلا أنه يرى أن على الحكومة ان تتبنى منهاجاً لعمل آخر. وأن يقوم رئيس الوزراء بعد ذلك بزيارة المناطق ذات العلاقة برفقة ماجد مصطفى لتوضيح مقاصد الحكومة للأكراد»^{٦٨٠}.

^{٦٧٧} مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ - ١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٠.

^{٦٧٨} يذكر لونكريك إن قرار العفو عرض على مجلس النواب في آذار ١٩٤٥، وتم إقراره رغم معارضة بعض النواب له، وكان القرار ينص على العفو عن الكرد المشاركون لغاية شباط ١٩٤٤. ينظر: Longrigg, OP. Cit., P. ٣٢٦.

^{٦٧٩} الونداوي، المصدر السابق، ص ١٩.

^{٦٨٠} سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٩٣.

تبني البريطانيون، الذين كانوا يرغبون في امتصاص الاستياء الكردي في إطار حساباتهم لما كان يجري في المنطقة، وخصوصاً في كردستان ايران^{٦٨١}، اقتراح وزير الداخلية العراقي، فاتصلوا خصيصاً بجميل المدفعي لضمان عدم معارضة المنهاج المقترن في حالة عرضه على البرلمان. وقد أبدى نوري السعيد كامل موافقته على اقتراح وزيره، وقدم مذكرة خاصة بصدده الى الوصي عبدالإله، إلا أن جهوده جوبهت بقدر غير قليل من المعارضة التي انتقلت آثارها الى داخل وزارته بسبب خشية بعض أعضائها من أن يشجع هذا الموقف من الاكراط بعض الاوساط في الوسط والجنوب على تقديم مطالب أكبر، فضلاً عن الخوف من «إنفصال» كردستان^{٦٨٢}. فأسرع السعيد الى تقديم استقالته^{٦٨٣}. ولاشك أن هذا لم يكن وحده السبب في عدم الاستجابة لمقترح وزير الداخلية وجهود رئيس الوزراء نوري السعيد، بل عدم قناعة عدد من المسؤولين والنواب وعدم اكتراثهم بالظلمات الكردية رغم إعتراف المصادر العراقية و البريطانية صراحة بإهمال الحكومة لشؤون المناطق الكردية، وسوء إدارة بعض الموظفين العراقيين في تلك المناطق وعدم كفاءتهم.

بنكي زين

www.zheen.org

^{٦٨١} تجدر الاشارة هنا الى ان سقوط نظام حكم رضا شاه الاستبدادي في ايران في ايلول ١٩٤١، بعد الغزو السوفيتي - البريطاني، وأدى تحرك القوميات غير الفارسية ومن ضمنها الكرد، للتغيير عن طموحاتهم القومية، وقد استطاع الكرد هناك تأكيد سيطرتهم على جزء واسع من كردستان ايران بحيث لم يعد فيها اثر لسلطة حكومة طهران. ومع ان الحكومة الإيرانية استخدمت القوة ضد الكرد بارسال حملات عسكرية ضد بعض المناطق الكردية في حينها سنة ١٩٤٤، لكن تلك الاجراءات لم تضع نهاية حاسمة للوضع المتأزم في كردستان ایران وكان البريطانيون قد تخوّفوا منذ وقت مبكر با ان التطورات في كردستان ایران قد تؤدي الى التعاون بين الكرد في ایران وكرد العراق، وبانه اذا ما نجح كرد ایران في اقامة منطقة مستقلة جزئياً، فان مثل هذا التطور سيثير حتماً ردود فعل في كردستان العراق. ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ایران ١٩٤١ – ١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١٩-١١٣؛ ياسين ، المصدر السابق، ص ٦٨.

^{٦٨٢} شير محمد، المصدر السابق، ص ١٩٣؛ Longrigg, Op. Cit., P. ٣٢٥-٣٢٦.

^{٦٨٣} زويد، المصدر السابق، ص ٢٧١.

الخاتمة

كانت القضية الكردية إحدى القضايا الرئيسية المهمة المطروحة على الساحة السياسية العراقية منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١، وإن هذه القضية شغلت حيزاً مهماً من الاهتمامات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية.

وعندما بدأت الحياة النيابية في العراق بافتتاح أول مجلس نيابي عراقي في سنة ١٩٢٥، كانت القضية الكردية قد مرت بتطورات مهمة في العراق، كما أن المساومات الدولية وسياسة سلطات الانتداب البريطاني لعبت دوراً مهماً في رسم مسارات تلك القضية. ورغم التصريحات والوعود التي منحت للكرد، والتي أشير إليها في الرسالة، إلا أن تلك التصريحات والوعود أخذلت في النهاية إلى وعود تخص مجالات اللغة والإدارة وقضايا التعليم.

واتخذت القضية الكردية في العراق خلال السنوات التي غطتها هذه الرسالة، أي ١٩٢٥-١٩٤٥، مسارين رئисين. تمثل الأول منها في رفع العرائض والالتماسات والاحتجاجات إلى السلطات العراقية والبريطانية وكذلك إلى عصبة الأمم، وخاصة في النصف الثاني من عشرينات وببداية ثلاثينيات القرن الماضي بخصوص ضرورة تنفيذ الوعود التي منحت للكرد، بما في ذلك حق تكوين حكومة كردية ضمن إطار الدولة العراقية. أما المسار الثاني الذي اتبذه فقد تمثل في الحركات الكردية المسلحة وخاصة حركات الشيخ محمود الحميد في السنوات ١٩٢٢-١٩٢٧ و

١٩٣٠-١٩٣١. وحركة الشيخ احمد البارزاني في ١٩٣١-١٩٣٢، وحركة خليل خوشوي ١٩٣٥-١٩٣٦، وحركة الملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣-١٩٤٥.

ولقد كانت القضية الكردية بمساريها المذكورين في اعلاه، موضوع مناقشات عديدة ومطولة، أحياناً، في مجلس النواب العراقي في الدورات العشر الاولى التي تمتد من سنة ١٩٢٥ الى ١٩٤٥. ويمكن تمييز موقفين للنواب من القضية الكردية، الموقف الاول، ويمثله أقلية من النواب، تميز بتفهمهم القضية الكردية ودعوا الى دراسة اسبابها ووضع الحلول والمعالجات لها، كما تعاطفوا مع العديد من المطالب والطروحات الكردية بخصوص التعليم والادارة وإستخدام اللغة الكردية في كردستان العراق. أما الموقف الثاني، فقد تمثل في النواب الذين وقفوا موقفاً منتقداً ومعارضاً للمطالب الكردية، ودعى بعضهم الى ضرورة إستخدام الشدة في التعامل مع الكرد.

وبالرغم من وجود عدد غير قليل من النواب الكرد في مجلس النواب العراقي، الا أن الملاحظ أن مداخلاتهم حول المواضيع المتعلقة بالقضية الكردية كانت قليلة خلال السنين التي غطتها الدراسة. وقد وقف بعضهم بشدة مع المطالب الكردية، بل وأكثر من ذلك فأن البعض منهم كانوا يقدمون المطالب الى السلطات الحكومية، في حين أن البعض الآخر وقف موقف المعارض أو المتردج على الأقل من تلك المطالب.

وقد تأثرت مواقف النواب من القضية الكردية بجملة عوامل منها مدى تفهم طبيعة وتفاصيل القضية الكردية، وخاصة أولئك النواب الذين كانوا يعدون المطالب الكردية تضر بالوحدة العراقية وخطوة نحو الانفصال. وكذلك تأثرت مواقفهم باسلوب إنتخابهم الى مجلس النواب، ففي حالات كثيرة كان وصول هؤلاء النواب الى المجلس يتم من خلال الحكومة نفسها، وكان عليهم في المقابل مسايرة الحكومة وتأييد سياساتها.

المصادر والمراجع

- الوثائق:

أ- وثائق بريطانية غير منشورة:

- ١- P.R.O, FO, ٣٧١/٥٠٧٠, From Civil Commissioner, Baghdad, ٢٧th November ١٩١٩.
- ٢- P.R.O, FO, ٣٧١/٥٠١٢, From the British Embassy (Baghdad) to Mr. A. Eden, ١٦th October ١٩٤٣.
- ٣- P.R.O, FO, ٣٧١/٥٠١٢, From Baghdad to Foreign Office, th November ١٩٤٣.
- ٤- P.R.O, FO, ٣٧١/٥٠١٢, From Baghdad to Foreign Office, ١٢th November ١٩٤٣.
- ٥- P.R.O, FO, ٣٧١/٥٠١٢, From Baghdad to Foreign Office, ١١th December ١٩٤٣.
- ٦- P.R.O, FO, ٣٧١/٤٥٤٦, From The British Embassy (Baghdad) to Mr. A. Eden, ٣rd May ١٩٤٥.
- ٧- P.R.O, FO, ٣٧١/٤٥٤٢, From Baghdad to Foreign Office, ٢٨th November ١٩٤٥.
- ٨- P.R.O, FO, ٣٧١/٣٥٠١, From Baghdad to Foreign Office, ١٦th December ١٩٤٣.
- ٩- P.R.O, FO, ٣٧١/٤٠٠٢٩, From C.inc. Persia /Iraq to War Office, ١٠th October ١٩٤٤.
- ١٠- P.R.O, FO, ٣٧١/٢٧٠٧٧, From Baghdad to Foreign Office, ٢٨th June ١٩٤١.
- ١١- P.R.O, FO, ٣٧١/٢٧٠٧٨, From Baghdad to Foreign Office, ٢٠th July ١٩٤١.

ب- الوثائق المنشورة:

أولاً: باللغة العربية.

- ١- البوتأني، عبدالفتاح علي؛ وثائق من تاريخ الحركة التحررية الكوردية، ملاحظات تاريجية و دراسات أولية، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١ .
- ٢- البوتأني، عبدالفتاح علي؛ الحركة القومية الكوردية التحررية، دراسات ووثائق، ط١، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٤، ٢٠٠٤ .

- ٣- الجدة، رعد ناجي؛ التطورات الدستورية في العراق، ط١، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠٤.
- ٤- حمدي، وليد؛ الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٩١.
- ٥- صفو، نجدة فتحي؛ العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، البصرة، ١٩٨٣.
- ٦- مراد، خليل علي؛ مختارات من كتاب كركوك والموصل في الوثائق العثمانية، بنكى ذين، السليمانية، ٢٠٠٥.
- ٧- الونداوي، مؤيد ابراهيم؛ العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢.
ثانياً: باللغة الكردية.
- ١- عهلي، سهلمان؛ كوردىستانى عىراق له بهلگەنامەكانى وەزارەتى دەرھۆھى بريتانيادا (كردستان العراق في وثائق وزارة الخارجية البريطانية)، پىشەكى: سديق صالح، يەكم بەرگ، بنكى ذين، سليمانى، ٢٠٠٥.

ثالثاً: باللغة الانكليزية.

١- Great Britain, Colonial Office; Special Report by his Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq During the Period ١٩٢٠-١٩٢١, London, ١٩٢١.

المطبوعات الحكومية:

- ١- الحكومة العراقية؛ القانون الاساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٤.
- ٢- الحكومة العراقية؛ مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج١، بغداد، ١٩٢٤.
- ٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥.
- ٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥.
- ٥- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦.
- ٦- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.
- ٧- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.

- ٨- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٨.
- ٩- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٩.
- ١٠- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٠.
- ١١- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.
- ١٢- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.
- ١٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.
- ١٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣.
- ١٥- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٥.
- ١٦- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٦.
- ١٧- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٧.
- ١٨- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨.
- ١٩- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.
- ٢٠- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢.
- ٢١- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.

- ٢٢- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.
- ٢٣- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٥.
- ٢٤- الحكومة العراقية؛ الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.
- ٢٥- الحكومة العراقية؛ النظام الداخلي لمجلس النواب، ط٧، بغداد، ١٩٥٤.

المطبوعات الرسمية بالتركية:

- ١- سالنامه ولايت موصل، ١٣٠٠هـ، ١٨٩٢م.

المذكرات:

أ- العربية:

- ١- الحصري، ساطع؛ مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧. ج١، بيروت، ١٩٦٧.
- ٢- حيدر، رستم؛ مذكرات، حققها: نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٨٨.
- ٣- شوكت، ناجي؛ سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ج١، بغداد، ١٩٨٩.
- ٤- كمال، علي؛ مذكرات علي كمال، تقديم وتحقيق: جمال بابان، بغداد، ٢٠٠٠.

ب- الكردية:

- ١- حهفيid، شیخ لهتیف، یادشته کانی شیخ لهتیفی حهفيid (مذكرات الشیخ لطیف الحفید)، ساغکردنه وهی: کهمال نوری معروف، چاپی یهکم، ب . ش، ١٩٩٥.
- ٢- نوئیل، مهیجه؛ یادشته کانی (مذكرات المیجر نوئیل)، وهرگیرانی: حسین احمد جاف و حسین عثمان نیرگسەجاری، چاپخانە حسام، بغداد، ١٩٨٤.

الاطروحات والرسائل الجامعية:

أ- الدكتوراه:

- ١- الاعكيدى، عمار يوسف عبدالله؛ السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩٤٦-١٩١٤، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
- ٢- حسين، محسن حمزة حسن؛ الازمة البلقانية ١٨٧٨-١٨٧٥ دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الاوربية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١.
- ٣- صابر، سروة أسعد؛ كورستان الجنوبية ١٩٢٦-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٥.
- ٤- الطائي، نذون يونس حسين؛ الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٥٨-١٩٢١، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٨.
- ٥- نذير، عدنان سامي؛ دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٥٨-١٩٢٥، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

بـ- الماجستير:

- ١- بهنان، حنا عزو؛ التطورات السياسية في تركيا ١٩٢٣-١٩١٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٢- الجبوري، جاسم محمد خضرير؛ سعيد الحاج ثابت (نشاطه الوطني والقومي)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
- ٣- الجبوري، محمد حازم؛ الاحتلال البريطاني الثاني للعراق (دراسة تاريخية في اساليبه ومظاهره ١٩٤٧-١٩٤١)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
- ٤- زويد، عبد الرحيم ذوالنون؛ العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
- ٥- سلمان، محمد عصافور؛ العراق في عهد مدحت باشا ١٨٧٢-١٨٦٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٦- شريف، هيوا حميد؛ توفيق وهبي ١٨٩١-١٩٨٤ حياته ودوره السياسي والثقافي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

- ٧- الصائغ، بان غانم احمد؛ مصطفى العمري ونشاطه الاداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٦.
- ٨- عبدالقادر، عصمت برهان الدين؛ دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
- ٩- عراوي، منهل الهام عبدال؛ جريدة فتى العراق ١٩٣٤-١٩٥٨ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
- ١٠- غفور، دارا جمال؛ محمد امين زكي ودوره السياسي والاداري في العراق ١٩٢٤-١٩٤٨، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والترااث العلمي، بغداد، ٢٠٠٤.
- ١١- المظفري، نبيل عكيد محمود؛ دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تأريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
- ١٢- المقصوصي، شيماء طالب عبد الله؛ المنتفك (دراسة تأريخية سياسية ١٩٢١-١٩٣٩)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٨.
- ١٣- الموسوي، رجاء زامل كاظم؛ جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- ١٤- ميسروب، سيفان باكراد؛ مبدأ سيادة الشعب الدستوري العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٩.
- ١٥- النحاس، زهير علي احمد؛ التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

الكتب العربية والمعربة:

- ١- أحمد، ابراهيم خليل؛ تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، ط١، البصرة، ١٩٨٢.
- ٢- أحمد، ابراهيم خليل وجعفر عباس حميدي؛ تاريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٩٠.

- ٣- أحمد، ابراهيم خليل وخليل علي مراد؛ إيران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢.

- ٤- أحمد، كمال مظهر؛ أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٧٨.

- ٥- أحمد، كمال مظهر؛ كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، ط٢، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.

- ٦- أحمد، كمال مظهر؛ صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسات تحليلية)، منشورات مكتبة البليسي، بغداد، ١٩٨٧.

- ٧- أحمد، كمال مظهر؛ كركوك وتوابعها (حكم التاريخ والضمير)، د.م، د. س.

- ٨- أدموندز، سي. جي؛ كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط٢، دار اراس للنشر، أربيل، ١٩٩٩.

- ٩- الادهمي، محمد مظفر؛ المجلس التأسيسي العراقي، ج١-٢، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩.

- ١٠- الأرحيم، فيصل محمد؛ تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٥.

- ١١- الأزري، عبدالكريم؛ مشكلة الحكم في العراق، د. م، د. س.

- ١٢- أرسيد، فريد؛ المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٤-٢٠٠٠.

- ١٣- أسعد، فائز عزيز؛ انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، مطبعة السنديان، بغداد، ١٩٨٤.

- ١٤- أسماعيل، زبير بلال؛ ثورات بارزان ١٩٠٧-١٩٣٥، ط١، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ١٩٩٨.

- ١٥- أمين، نوشروان مصطفى؛ كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨-١٩٣١)، ترجمة: حمه صالح كلايلي، ط١، مطبعة خاك، السليمانية، ٢٠٠٠.

- ١٦- أنطونيوس، جورج؛ يقظة العرب (تأريخ حركة العرب القومية)، ترجمة: ناصر الدين الأسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦.

- ١٧- بارزاني، ايوب؛ المقاومة الكردية للاحتلال ١٩١٤-١٩٥٨، دار نشر حقائق المشرق، جنيف، ٢٠٠٢.

- ١٨- البارزاني، عزيز حسن؛ الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، دار سبرين، دهوك، ٢٠٠٢.
- ١٩- البارزاني، مسعود؛ البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الاولى، ١٩٣١، كردستان، ١٩٨٦.
- ٢٠- البارزاني، مسعود؛ البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥)، كردستان، ١٩٨٦.
- ٢١- برو، توفيق علي؛ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٢٢- بصري، مير؛ اعلام السياسية في العراق الحديث، ج ٢، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٢٣- بصري، مير؛ اعلام الكرد، لندن، ١٩٩١.
- ٢٤- بطاطو، حنا؛ العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: غيفيز الرزان، الكتاب الاول، ط ٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥).
- ٢٥- البكاء، طاهر خلف؛ التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١-١٩٥١، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٢٦- البوتأني، عبدالفتاح علي؛ الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٩-١٩٥٨، أربيل، ٢٠٠٣.
- ٢٧- بيل، المس جيروندي؛ فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر خياط، ط ٢، بيروت، ١٩٧١.
- ٢٨- الجابري، ستار جبار؛ سعد صالح ودوره السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٧.
- ٢٩- الجبوري، عبدالجبار حسن؛ الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٧٧.
- ٣٠- جميل، حسين؛ الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف جماعة الاهالي منها، ط ١، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٨٣.
- ٣١- الجوادري، عماد احمد؛ تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.

- ٣٢- جياووك، معروف؛ مأساة بارزان المظلومة، ط٢، مؤسسة اراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١.
- ٣٣- جياووك، معروف؛ نيابتي ١٩٣٠-١٩٢٨، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٣٧.
- ٣٤- الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينات، بيروت، ١٩٨٤.
- ٣٥- الحربي، علاء جاسم محمد؛ رجال العراق الملكي، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.
- ٣٦- الحربي، علاء جاسم محمد؛ جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، ط١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.
- ٣٧- الحسو، نزار توفيق؛ الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الادارة والسياسة)، مطبعة دار افاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
- ٣٨- حسن، صالح محمد؛ شريف باشا، حياته ودوره السياسي ١٨٦٥-١٩٥١، أربيل، ٢٠٠٥.
- ٣٩- الحسني، عبدالرزاق؛ تاريخ الوزارات العراقية، الاجزاء ١-٣-٢-١، ط٧، مطبع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.
- ٤٠- الحسني، عبدالرزاق؛ تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزئين ١-٢، ط٧، بغداد، ١٩٨٩.
- ٤١- الحسني، عبدالرزاق؛ اسرار الانقلاب، صيدا، ١٩٣٧.
- ٤٢- الحسني، عبدالرزاق؛ العراق في دورى الاحتلال والانتداب، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٥.
- ٤٣- حسين، فاضل؛ مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، بغداد، ١٩٧٧.
- ٤٤- الحصري، ساطع؛ البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

- ٤٥- الحفو، غانم محمد وعبدالفتاح علي البوتأني؛ الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، مؤسسة سبزيرين، أربيل، ٢٠٠٥.
- ٤٦- الحيدري، رياض رشيد ناجي؛ الآثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، ط١، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٤٧- خدورى، مجید؛ نظام الحكم في العراق، ترجمة: مجید خدورى وفيصل نجم الدين الاطرقجي، بغداد، ١٩٤٦.
- ٤٨- الخطاب، رجاء حسين؛ عبد الرحمن النقيب (حياته الخاصة واراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، ط١، بغداد، ١٩٨٥).
- ٤٩- الخطاب، رجاء حسين؛ "الانتداب البريطاني على العراق" تأليف مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٥٠- الدرة، محمود؛ القضية الكردية، ط٢، بغداد، ١٩٦٦.
- ٥١- رامبو، لوسيان؛ الكرد والحق، ترجمة: عزيز عبدالاحد نباتي، مطبعة وزارة الثقافة، أربيل، ١٩٩٨.
- ٥٢- رسول، اسماعيل شكر؛ أربيل (دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٥٨-١٩٣٩)، ط٢، السليمانية، ٢٠٠٥.
- ٥٣- الروضان، عبد عون؛ موسوعة عشائر العراق، ج١، ط١،الأردن، ٢٠٠٣.
- ٥٤- الزبيدي، محمد حسين؛ ملود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
- ٥٥- زكي، محمد أمين؛ تاريخ السليمانية وانحائه، ترجمة: محمد جميل بندي الروزبياني، بغداد، ١٩٥١.
- ٥٦- الساعدي، حميد؛ مبادئ في القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٩٠.
- ٥٧- السعيد، نعمة؛ النظم السياسية في الشرق الاوسط، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨.
- ٥٨- السلمان، انعام مهدي علي؛ حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧-١٩٢٥، دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥.

- ٥٩- سيف الدين، بيار مصطفى؛ السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣-١٩٢٦، ط١، مؤسسة سيرين، اربيل، ٤. ٢٠٠٤
- ٦٠- شريف، عبدالستار طاهر؛ الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٩.
- ٦١- شير محمد، سعاد رؤوف؛ نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨.
- ٦٢- صابن، سروه اسعد؛ كردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩٢٦، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١.
- ٦٣- الصويركي، محمد علي؛ معجم اعلام الكرد، بنكى زين، السليمانية، ٦. ٢٠٠٠
- ٦٤- طاهر، عبدالجليل؛ العشائر العراقية، ج١، بيروت، ١٩٧٢.
- ٦٥- عزيز، محمد؛ النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٥٤.
- ٦٦- العطية، غسان؛ العراق، نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة: عطا عبدالوهاب، لندن، ١٩٨٨.
- ٦٧- العكام، عبدالامير هادي؛ الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، ١٩٧٥.
- ٦٨- العمر، فاروق صالح؛ المعاهدات العراقية - البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٤٨-١٩٢٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
- ٦٩- عيسى، حامد محمود؛ المشكلة الكردية في الشرق الاوسط ، مطبعة اطلس، القاهرة، ١٩٩١.
- ٧٠- الغزالى، بشير حمود؛ "المجلس التأسيسي العراقي" في كتابات مجموعة باحثين، المفصل في التاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٧١- الغلامي، عبد المنعم؛ ثورتنا في شمال العراق، ١٩١٩-١٩٢٠، ج١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٦.
- ٧٢- فرج، لطفي جعفر؛ عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ١٩٨٨.
- ٧٣- قاسملو، عبدالرحمن؛ كردستان والاكراد (دراسة سياسية واقتصادية)، ترجمة: ثابت منصور، د.م، ١٩٦٨.
- ٧٤- قاسمية، خيرية؛ الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، مصر، ١٩٧١.
- ٧٥- ققطان، كاوس؛ الانتفاضات البارزانية، ط٢، مطبعة سركوتون، السليمانية، ٢٠٠٢.

- ٧٦- كاظم، صالح جواد وآخرون؛ *النظام الدستوري في العراق*، دار الكتب للطباعة والنشر، د. م، ١٩٨٠.
- ٧٧- كمال الدين، محمد علي؛ سعد صالح، مطبعة المعرف، بغداد، ١٩٤٩.
- ٧٨- لازاريف، م. س؛ *المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣*، ترجمة : عبدي حاجي، ط ١، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.
- ٧٩- لوكيتن، لورا؛ *العراق والبحث عن الهوية الوطنية*، ترجمة : دلشاد ميران، أربيل، ٢٠٠٤.
- ٨٠- المتولي، محسن محمد؛ *كرد العراق (منذ الحرب العالمية الأولى حتى سقوط الملكية ١٩١٤-١٩٥٨)*، ط ١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١.
- ٨١- المحامي، محمد فريد بك؛ *تأريخ الدولة العلية العثمانية*، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧.
- ٨٢- مصطفى، احمد عبدالرحيم؛ *أصول التاريخ العثماني*، ط ١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.
- ٨٣- مصطفى، حسن؛ *البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧*، ط ٢، بغداد، ١٩٨٣.
- ٨٤- مكدول، ديفيد؛ *تأريخ الأكراد الحديث*، ترجمة : راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٨٥- منتاشافلي، البرت ج؛ *العراق في سنوات الانتداب البريطاني*، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨.
- ٨٦- الموصلي، منذر؛ *قضية الكردية في العراق (البعث والأكراد)*، ط ١، دار المختار، دمشق، ٢٠٠٠.
- ٨٧- النجار، جميل موسى؛ *الادارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩-١٩١٧*، بغداد، ٢٠٠١.
- ٨٨- نديم، شكري محمود؛ "سیر عملیات الاحتلال عسكرياً" في مجموعة باحثين، *الموصل في تأريخ العراق المعاصر*، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٨٩- النصيري، عبدالرزاق احمد؛ *نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢*، ط ١، بغداد، ١٩٨٧.
- ٩٠- نظمي، وميض جمال عمر وآخرون؛ *التطور السياسي المعاصر في العراق*، د. م، د. س، ١٩٨٧.

- ٩١- الهالي، عبدالرزاق؛ تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٢. ١٩٣٢. ١٩٢١.
- ٩٢- وائي، إديث وانيف بيلروز؛ العراق (دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥. ١٩٧٥)، ترجمة : عبدالمجيد حبيب القيسى، ج ١، ط ١، بيروت، ١٩٨٩.
- ٩٣- الورد، باقر امين؛ اعلام العراق الحديث، ١٨٦٩. ١٩٦٩، مطبعة اوفيست الميناء، بغداد، ١٩٧٨.
- ٩٤- ياسين، برهان اباظة؛ كردستان في سياسة القوى العظمى، ١٩٤٧-١٩٤١، ترجمة : هوراس، ط ١، مطبعة هاوار، دهوك، ٢٠٠٢.

الكتب الكردية :

- ١- ئەحمدەد، کەمال مەزھەر؛ چەند لەپەريەك له میژووی کەلی کورد (صفحات من تاريخ الشعب الكردي)، بهرگى دووهم، ئامادەكردى: عەبدوللا زەنگەنە، چ ١، دەزگای چاپ و بىلەو كردنەوهى موکريانى، ھەولىئر، ٢٠٠١. ١٩٢٦.
- ٢- ئەمین، نەوشىروان مستەفا؛ زيان بەتەمەنترين پۆزىنامى كوردى، ١٩٣٨ (الحياة اطول صحيفه كردية عمراً)، چ ١، سليمانى، ٢٠٠٢.
- ٣- دەباغ، فەيسمەن؛ حىزى ھيوا وشۇرىشى ١٩٤٣. ١٩٤٥ ئى بارزان (حزب ھيوا وثوره بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥)، ھەولىئر، ١٩٩٧.
- ٤- زەكى، مەحمد ئەمین؛ دوو تەقەللائى بىسۇد (محاولتىن غير مجدىتىن)، توپىزىنەوهى سەباھى غالب، چاپخانەي ھەلۋىست، لەندەن، ١٩٨٤.
- ٥- زەكى، مەحمد ئەمین؛ محاسبەي نىبابەت (محاسبە النيابە)، بهەغا، ١٩٢٨.
- ٦- زەنگەنە، عەبدوللا؛ زيانەوه شوينى له پۆزىنامەنۇسى كوردىدا ١٩٢٤. ١٩٢٦ (Zianەوه- الانبعاث و موقعها في الصحافة الكردية)، پىشەكى كەمال مەزھەر ئەحمدەد، چ ١، دەزگای چاپ و بىلەو كردنەوهى موکريانى، ھەولىئر، ٢٠٠٢.
- ٧- سەعدى، بەشير حوسىن؛ پەيام لەمېژووی نەتەوهى كورد (رسالة في تاريخ الامة الكردية)، چاپخانەي دارا، ھەولىئر، ١٩٩٧.

- ٨- سجادی، علاء الدين؛ شورشەکانی کورد وکورد و کۆماری عێراق (ثورات الکرد والکرد وجمهوریة العراق)، چاپخانەی معارف، بهگدا، ١٩٥٩.
- ٩- شەمزینی، عەزیز؛ جوڵانەوەی رزگاری نیشتمانی کوردستان (حركة التحرر الوطني الكردستاني)، چ ٣، سلیمانی، ١٩٩٨.
- ١٠- صالح، رفيق وصديق صالح؛ پۆژنامەی زیان (جريدة الحياة)، دووهم بەرگ، سلیمانی، ٢٠٠٣.
- ١١- عەلی، جەعفر؛ ناسیونالیزم و ناسیونالزمی کوردى (القومية والقومية الكردية)، سلیمانی، ٢٠٠٤.
- ١٢- عەلیاوهیی، عەبدولە؛ کوردستان له سەردهمی دھولەتی عوسمانی دا (له ناواهراستى سەدەی نۆزدەوە تا سەرتای جەنگی يەکەمی جیهانی) (کوردستان في عهد الدولة العثمانية)، سەنتەرى لىكۈلىنەوەی ستراتيجى کوردستان، سلیمانی، ٢٠٠٤.
- ١٣- کاكە سوور، محمد عەبدولە؛ گەشەکردنی خوینىنى فەرمى له لیواکانی کوردستانی عێراق دا ١٩٢١-١٩٥٢ (لىكۈلىنەوەیەکی مىژۇویيە) (تطور التعليم الرسمي في الوبية كُردستان العراق)، چ ١، هەولێر، ٢٠٠٤.
- ١٤- کاكە سوور، محمد عەبدولە؛ پۆلی سیاسى وکەلتورى ئەفسەرانی کورد له بزافى کوردايەتى کوردستانى باشور دا ١٩٩٢-١٩٤٥ (الدور السياسي والثقافي للضباط الكرد في الحركة التحررية في كردستان الجنوبية)، چ ١، چاپخانەی وەزارەتى پەروەردە، هەولێر، ٢٠٠٠.
- ١٥- کۆچیرا، کریس؛ مىژۇوی کورد له سەدەی نۆزدەو بیست دا (تأريخ الکرد في قرنى التاسع عشر والعشرين)، وەرگىراونى: محمد رەبانى، چ ٢، تاران، ب.س.
- ١٦- لۆمبۆرن، روینە؛ کورد گەلیکى بىٰ ولات (الکُرد شعب بدون دولة)، وەرگىرانى: ئەمەجەد شاکەل، چاپى يەکەم، سوید، ١٩٩٤.
- ١٧- موکریانی، کوردستان؛ زارى کرمانجى (لسان الكرمانج)، چ ١، دەزگای چاپ وبلاوکردنەوەی موکریانی، هەولێر، ٢٠٠٢.

- ١٨- ناخوش، سهلام؛ هۆکارەكانى لكاندى ويلايەتى موسىل بە عىراقى عەرەبى يەوه (عوامل الحاق ولاية الموصل بالعراق العربي)، ج١، چاپخانەي ژيان، كوردستان، ٢٠٠٠.
- ١٩- نوئيل، ميچەر؛ سەرنجىدانىكى بارودۇخى كورد (نظرة في الوضعية الكردية)، وەرگىرەنی: سەديق سالىح، چاپخانەي سەركەوتىن، سليمانى، ٢٠٠١.
- ٢٠- نېروھىي، عەلى تەتمەر؛ بىزاقا سىاسى ل كوردستانى (الحركة السياسية في كردستان)، دەزگاى سپىرىز، دەۋوك، ٢٠٠٢.
- ٢١- هاوار، م. ر؛ شىيخ مەحمودى قارەمان و دەولەتكەھى خوارووئى كوردستان (شىخ محمود البطل و دولته في جنوب كردستان)، ب٢، لهندهن، ١٩٩١.

الكتب الانكليزية:

- ١- Devereux, Robert; The first Ottoman Constitutional period, ٢nd printing, Baltimore, ١٩٦٤.
- ٢- Joseph, John; The Nestorians and their Muslim neighbours, Princeton, ١٩٦١.
- ٣- Longrigg, S.H; Iraq ١٩٠٠ to ١٩٥٠ ,A political , social and Economic history , ٣rd impression , Beirut , ١٩٦٨.
- ٤- Main , Ernest; Iraq from Mandate to Independence, London, ١٩٢٥.
- ٥- Owen, Roger; state, power and politics in the making of modern Middle East, ٢nd edition, London, ٢٠٠٠.
- ٦- Salih, Khalied; stat-making, nation-building and the military; Iraq ١٩٤١-١٩٥٨, Sweden, ١٩٩٦.
- ٧- Shaw, Stanford J & Ezel K.; history of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University press, ١٩٧٧.
- ٨- Sluglett, Peter, Britain in Iraq ١٩١٤-١٩٣٢, London, ١٩٧٦.
- ٩- Tarbush , Mohammad A. ; The role of the Military in politics A case study of Iraq to ١٩٤١ , London , ١٩٨٢.

الموسوعات :

- ١- الكيالي، عبد الوهاب؛ موسوعة السياسة، ج٧، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

الدوريات والبحوث:

- أ- العربية :

- ١- الأدهمي، محمد مظفر؛ "الحركة البرلمانية العثمانية في العراق"، مجلة افاق عربية، العدد (٦)، بغداد، شباط، ١٩٧٧.
- ٢- جميل، حسين؛ "الحياة البرلمانية في العراق بين النصوص والممارسة"، مجلة افاق عربية، السنة الخامسة ، العدد (٢)، بغداد، شباط، ١٩٩٠.
- ٣- العدول، جاسم محمد؛ "الموصل في العهد الحميدي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج ٤، الموصل، ١٩٩٢.
- ٤- العدول، جاسم محمد؛ "الموصل في العهد الأتحادي" في موسوعة الموصل الحضارية، ج ٤، الموصل، ١٩٩٢.
- ٥- العمر، فاروق صالح؛ "طالب النقيب" مجلة افاق عربية، العدد (٣)، بغداد، تشرين الثاني ١٩٨٢.

بـ الانكليزية:

- ١- Davidson, Nigel; "Iraq the new state" journal of the Royal Central Asian society, vol., xix, part II, April, ١٩٢٢.
- ٢- Sasson, Philip, "Air power in the middle East" Journal of the Royal Central Asian society, vol. , xix, part III, July ١٩٣٢.

الصحف:

العدد والسنة	اسم الصحيفة
. ١٩٢٥/٨/٢٣ (٣٣٢)	١- الواقع العراقي
. ١٩٢٦/٣/١٤ (٤١٣)	٢- الواقع العراقي
. ١٩٢٦/٣/١٦ (٤١٤)	٣- الواقع العراقي
. ١٩٣٠/٩/٢١ (٢٦١)	٤- الزمان

الملاحق





الملحق رقم (١)

أعداد النواب في الدورات (١٠-١) موزعة حسب الالوية

اسم الماء	(١)	(٢)	(٣)	الدوره (٤)	الدوره (٥)	الدوره (٦)	الدوره (٧)	الدوره (٨)	الدوره (٩)	الدوره (١٠)
أربيل	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٧	٧	٧
البصرة	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠
بغداد	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
الحلة	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦
الندلية	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥
ديالى	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٦	٦	٦
الديوانية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
السليمانية	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٦	٦	٦
العماره	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٧	٧	٧	٧
كربلاء	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٣
كركوك	٤	٤	٤	٤	٤	٦	٦	٦	٦	٦
الكوت	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٦	٦	٥
المنطقة	٨	٨	٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	٩	١٠
الموصل	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٦	١٦	١٦	١٥	١٥
المجموع	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٩٠	١٠٧	١١٥	١١٥	١١٤	١١٦

مصدر الجدول :

عبدالرزاقي الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ط ٧٦، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٨٩-٣٠٤.

الملحق رقم (٢)

مذكرة النواب الكرد الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون



عبدالمحسن السعدون

الملاحق رقم (٣)

مذكرة النواب الكرد الى رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون

سید علی بن ابی طالب
ابن ابی قحافة اخوند فرماد

الملحق رقم ٣

مذكرة النائب إسماعيل راوندووزي

وأصلحه بالكتاب على أحد من أهل العلم، فلما أتته برقاً من المطر قال لها: يا ابنة العزير،
أنت من أهل الكتاب، فلما أتتني برقاً من المطر، فلما أتتني برقاً من المطر، فلما أتتني برقاً من المطر،
أعذنها الله أحسن العادة، ولهذا سألتكم عن العذر في أحوالكم، ولهذا من أصلحكم
الدحيح، ولما سأله عبد الله ما هي دعوه ثم أتيتها برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
قالوا اللهم إنا نستغفلك، فوصلة إلى المطر، ولما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
وقد أتىكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
أولئك الذين أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
يأتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
لقد أتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،
فلا يأبهكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر، فلما أتتكم برقاً من المطر،

فـَلِمَّا دَرَأَنْتَ مَعَهُنَّا هَذِهِ الْمُرْبَدَيْنَ - حَلَّ مَوْرِيَّةُ الْمَسَارِ - وَأَوْيَاهُمْ بِهِ
الْمَسَارِ - فِي الْأَيَّامِ الْأُولَى - لَمْ يَكُنْ أَنْجَامُهُمْ لِيَدِ الْكَلْمَنِ مَعْبُودَةً الْمُشَرَّكَيْنِ
مَعَ الْأَنْجَابِ الْعَرْقَيْنِ - إِنَّمَا - تَنْهِيَّرُهُنَّ الْمُطَهَّرَةُ الْمُهَمَّةُ - وَسَعِيَّهُمُ الْمُشَرَّكَيْنِ
كُمْ حَكِيمُهُمْ عَلَى الْمُنْقَصِّيْنِ مَعْنَادِهِمُ الْمَلَائِكَةُ - وَسَعِيَّهُمْ كُمْ حَكِيمُ الْمُشَرَّكَيْنِ
سَعِيَّهُمُ الْمُشَرَّكَيْنِ - وَسَعِيَّهُمُ الْمُشَرَّكَيْنِ - وَسَعِيَّهُمُ الْمُشَرَّكَيْنِ - إِنَّمَا -
عَرَاقِيَّهُمُ الْمُشَرَّكَيْنِ - فِي جَهَنَّمِ الْجَنَّةِ مِنْ مُكْرَبَةِ الْمُهَمَّةِ - وَمَنْ أَعْلَمُ بِالْمُهَمَّةِ - إِنَّمَا - لِمَ
الْمُطَهَّرِيْنِ مَنْ لَمْ يَلْظَلْ - وَلِمَنْ لَظَلَّ -

الملحق رقم (٤)

مذكرة نائبین کردیں

متحف المخطوطات

10 of 10

٣٠- مقدمة الاتصال - ٣١- انتقال المفاسد - ٣٢- الماء والطين
٣٣- العصافير والطيور - ٣٤- انتقال المفاسد - ٣٥- الماء والطين
٣٦- العصافير والطيور - ٣٧- الماء والطين - ٣٨- انتقال المفاسد - ٣٩- الماء
٤٠- العصافير والطيور - ٤١- الماء والطين - ٤٢- انتقال المفاسد - ٤٣- الماء والطين
٤٤- العصافير والطيور - ٤٥- الماء والطين - ٤٦- انتقال المفاسد - ٤٧- الماء والطين
٤٨- العصافير والطيور - ٤٩- الماء والطين - ٥٠- انتقال المفاسد - ٥١- الماء والطين

سید احمد

۲۷۰

الملحق رقم (٥)

قانون اللغات المحلية الصادر سنة ١٩٣١

قانون

الملحق السادس - رقم ٨٤ - لسنة ١٩٣١

بيان المقدمة

١٠٢ - ملخص الأحكام والباب الرابع يوضح

الأحكام

التي تتعلق باللغة العربية وتنص على الآية ١٦ من

المادة ١٣ التي تذكر لغة التمكيم

في الآية ١٦

التي تتعلق باللغة العربية

www.zheen.org

الملاحق (٦)

قرار مجلس الوزراء بخصوص إحتلال منطقة بارزان العسكري

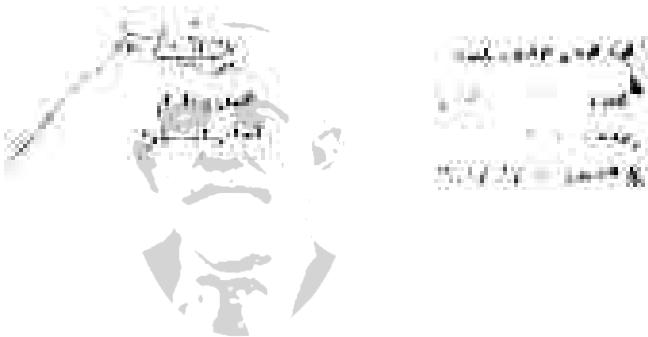
الى بروت من مكتب السيد ابراهيم العبدلي في بغداد، وله مكتبة في المطبعة المباركية، وهي مطبعة عامة تطبع الكتب والرسائل العلمية والدينية والسياسية والفنية والادبية والعلمية.



الملحق رقم (٧)

قرار مجلس الوزراء المتضمن إعلان الأحكام العرفية في منطقة بارزان





بنکہی ڑین
www.zheen.org